بنك القدس
Quds Bank

التقرير السنوي

Annual Report | 2019

مبنى الإدارة العامة الجديد

قيد الإنشاء

الفهرس
Index

لمحة عامة	4
الرسالة والرؤية والقيم	5
كلمة رئيس مجلس الادارة	6
أعضاء مجلس الادارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي	18
الإدارة التنفيذية	22
مؤشرات الأداء الرئيسية	30
القطاع المصرفي في فلسطين	36
الخطط المستقبلية والاستراتيجية	42
المنتجات والخدمات المصرفية	46
استراتيجية التفرع والانتشار	54
رأس المال البشري	58
مركز التدريب	61
المسؤولية المجتمعية	66
علاقات المساهمين	70
الحوكمة	76
تقرير مدقق الحسابات الخارجي	88

بداية المسيرة

منـذ تأسيسـه في العـام 1995 نمت أعمال بنـك القدس ليصبـح اليوم من أبرز وأهم المؤسسـات المصرفيـة فـي فلسـطين؛ إذ يقدم للسـوق الفلسـطيني حزمة متكاملـة من الخدمـات المصرفية والإسـتثمارية والحلـول التجارية المصممة لتلبيـة متطلبات العملاء من الشـركات والأفراد على حد سـواء والمشـاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

كان بنك القدس قد تأسـس كشـركة مسـاهمة محدودة برأس مال يعادل 20.000.000 دولار أمريكي والـذي تمـت زيادته خـلال سـنوات عمل البنـك ليصل اليـوم إلـى 90.172.750 إذ يعـود الفضل لهـذا النجـاح والتطـور الـى المهنية العاليـة في تقديـم مجموعة متكاملـة من الخدمـات والمنتجات المصرفيـة للعملاء من الأفراد والشـركات والمؤسسـات الناشـئة، والحرص فـي ذلك على توظيف قاعـدة رأس المال القويـة والخبرة العريقـة للقيام بدورمتميزفي مجـال التمويل.
يختصـر شـعار " بنك الوطـن والمواطـن" مجموعة من السياسـات والأهـداف الإسـتراتيجية التي وضعهـا مجلـس الإدارة ويعكس هذا الشـعار بمعانيه ومضامينه سـبب التسـمية ترسـيخا لعاصمة فلسـطين المسـتقلة ومدى إلتزام البنك بتحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات العمل على مسـتوى الوطـن، حيـث تتـاح كافـة خدمات بنـك القدس من خـلال إدارتـه العامة فـي مدينة رام اللـه ، وإلى جانـب 38 فرعـاً ومكتبـاً المنتشـرة في مواقع اسـتراتيجية فـي كافة أنحاء فلسـطين، إضافة إلى مكتـب تمثيلي فـي العاصمـة الاردنية عمان.

رسالتنا

تتجـه نحـو أن نكون بنكا متميـزاً في تقديم الحلول المصرفية الشـاملة والمتطـورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسـير بهـم إلى النجاح.

الرؤية

نهـدف لإسـتثمار رأس المـال الفلسـطيني لتنمية وتطوير اقتصـاد الوطن، وتقديـم حلولا مصرفيا ذات قيمـة للقطاعات المختلفة وتحسـين حيـاة المجتمع.

القيم

تطبيـق أعلى مسـتويات الالتزام المهنـي وفضلى المعاييـر المصرفية الشـفافة والعادلة والإدارة الرشيدة.

الجوائز والاعترافات الدولية

يفخـر بنـك القدس بسـجل حافل مـن الجوائز والتقديـرات العالميـة حصيلـة الثقة العاليـة والالتزام والصداقـة مـع كافة القطاعـات وتقديـرا لإنجازاته ونتائجه ومؤشـرات أدائـه المميزة، فقـد حاز على جائـزة أفضـل مصرف متخصـص في حسـابات التوفير في فلسـطين من مجلـة " International Finance Magazine "، كمـا حـاز البنك على جائـزة المصرف الأقوى من حيـث التدريب والتطور من مجلـة " The Banking Executive "، هـذا وحـاز البنك على جائزة أفضل بنك في فلسـطين، وفق تقييـم مؤسسـة " CPI Financial " والتـي يصدر عنهـا مجلة بانكر ميدل ايسـت كما اعتبرته ضمن أكبر 100 بنك في الشـرق الاوسـط.

تأتـي هـذه الجوائـز تقديراً لجهـود بنك القـدس المبذولة فـي السـوق المصرفي و لتعزيـز مكانته المتميـزة فـي القطـاع محليـا واقليميـا، ولتؤكـد بأنه أحـد ركائز القطـاع المصرفي في فلسـطين، ولتحفـز البنك للتقـدم بخدماته والمضي قدما فـي تحقيق المزيد من النجاحات وفـي تقديم العديد مـن الخدمـات والمنتجـات المصرفيـة التـي تلبـي تطلعات العمـلاء وتنهـض بالاقتصـاد الوطني الفلسطيني.

Best Bank In Palestine
Awarded By
CPI Financial
Banker Middle East

Best Specialized Savings Bank
In Palestine
Awarded By
International Finance Magazine

كلمة
رئيس
مجلس الإدارة

حضرات السادة المُساهمين الكرام ..

باسم أعضاء مجلس الإدارة وبإسمي يُسعدني أن أقدم لحَضراتكم خالص التحية والتقدير، وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع والعشرين لبنك القدس، متضمناً ما تم إنجازه خلال العام 2019 والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31/كانون أول/2019، وخطة البنك المستقبلية، وكما يشمل التقرير على متطلبات الشفافية ويلبي قواعد الحاكمية الجيدة وفق أعلى المعايير ويلتزم بجميع الشروط والقواعد التي تنص عليها القوانين والأنظمة.
وبلا شك أن التحديات والصعوبات التي تواجهها فلسطين قد أثرت على جميع القطاعات ومنها القطاع المصرفي إلا أنه وبفضل التنفيذ الفعّال والمُتقن لإستراتيجية البنك الموحدة والأداء المتوازن والترابط والتواصل الإيجابي بين فريق العمل سواء في مركزه الرئيسي بالادراة العامة أو باقي فروعه ومكاتبه في جميع المناطق أدى بشكل رئيسي إلى تخطي هذه المشاكل والصعوبات.

المُساهمين الكرام،،

تمكن بنك القدس من مواصلة الأداء الجيد بخُطى ثابتة والتعامل بكفاءة وإقتدار مع التحديات فكان للبنك مُساهمتهِ الايجابية في الاقتصاد الوطني من خلال نمو أهم مؤشراته المالية حيث إرتفع إجمالي الدخل خلال العام 2019 بنسبة 8.66 % ليصل إلى 62.14 مليون دولار للعام 2019 بالمقارنة مع 57.19 مليون دولار للعام 2018

كما نرى أنه قد حققنا نسب نمو جيدة بمعظم المؤشرات المالية حيث إرتفع إجمالي الموجودات بنسبة9.7 % ليصل إلى 1.33 مليار دولار في نهاية العام 2019، وزادت أرصدة ودائع العملاء بنسبة 7.48 % لتصل إلى 1.03 مليار دولار، فيما نما إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 14 % عن العام الماضي ليصل إلى 796مليون دولار في العام 2019 بالمقارنة مع 698 مليون دولار في العام 2018

وقد انعكست النتائج المالية التي تم تحقيقها خلال العام 2019 إيجابياً على رأس المال حيث إرتفعت نسبة كفاية رأس المال من 13% مع نهاية العام 2018 إلى 13.98 % في نهاية العام 2019. وفي ضوء هذه النتائج حقق البنك أرباحاً بعد الضريبة وصلت إلى 11.23 مليون دولار الأمر

الـذي يُظهـر متانة مركزه المالـي وقدرته على التعامل مـع المتغيرات والتحديـات والحفاظ على دوره الريادي في القطـاع المصرفي.

حضرات المُساهمين،،

تـم خـلال العـام 2019 إفتتاح مكتـب تمثيلي لبنـك القدس في العاصمـة الاردنية عمـان كأول بنك فلسـطيني، بهـدف تمثيـل البنك فـي الأردن وبنـاء العلاقةِ مـع المؤسسـاتِ والأفراد بما يُوسـع قاعـدة علاقاتهِ، وإرسـاء أسـس الصلةِ والتعـاون مابين الجهات الماليـة والأفراد فـي الاردن، ليرتفع عـدد فـروع ومكاتب البنـك إلى 39 فرعـاً ومكتباً.

وفـي مجال إكسـاب الفروع الصبغـة الجديدة لبنك القدس فقد دشـن البنك في العـام 2019 فرعي نابلـس وسـلفيت ومكتـب الريحان بحلتهم الجديـدة والذي يأتي تماشـيا مع اسـتراتيجية بنك القدس مـن أجل الوصـول إلى كافة العمـلاء وتلبية احتياجاتهـم بصورة أفضل.
و إيمانـا بمسـؤولية البنك تجـاه المجتمع المحلـي فقد قام بالمزيـد من المبـادرات والإنجازات لدعم الأنشـطة الوطنيـة والمجتمعيـة، حيـث تـم خـلال العـام تقديـم الدعـم والتبرع للعـدد مـن المراكز والمؤسسـات الصحيـة والتعليميـة والثقافيـة والانسـانية والرياضيـة والفنية بالإضافـة إلى رعاية ودعـم بعـض المؤتمـرات والنـدوات التي تسـتهدف خدمـة وتطوير مؤسسـات المجتمـع المدني بمختلـف غاياتها.

المساهمين الكرام،،

ونحـن فـي مطلـع عـام 2020 نفتخـر أننا اليـوم أحـد أكبر البنـوك على مسـتوى فلسـطين ونملك عـدد مـن الفـروع والمكاتـب فـي جميع أنحـاء البـلاد كما أننـا لدينـا قاعدة كبيـرة من العمـلاء، حيث تدخـل مؤسسـتكم هذا العام بميزانيـةٍ مُحصنة، وأصول عالية الجودة، ومسـتويات سـيولة مُطمئنة ومؤشـرات مالية قوية، وسـيكون على سـلم أولوياتنا الاستمرار في نشـر ثقافة الالتزام والحوكمة، والتركيـز علـى المبـادرات التكنولوجيـة الحديثة واسـتمرار تطوير هويـة البنك، وتقوية شـبكة فروعنا وتجديد حيويتها، واسـتكمال مشـاريع بدأنـا بطرحها خلال العام 2019 بالاضافـة إلى توطيد العلاقات مـع عملائنـا وذلك للمحافظـة على ريادتنـا للقطاع المصرفي فـي جميع أعمالنا، مع الاسـتمرار في تنميـة وتقويـة تعاملنا مـع الاقتصاد المحلي مـن خلال تمويل الأفراد والشـركات والتجـارة الخارجية.

كمـا أنـه جـاري حاليـاً تطبيـق الخطـة الاسـتراتيجية للبنـك بطريقـة منهجية علميـة من أجـل مواجهة التغيـرات السـريعة فـي الوضع الحالـي والتعامل مـع الفرص والتهديـدات غيرالمتوقعـة وخصوصاً بعـد التغيـرات التـي حدثت في الإقتصـاد العالمـي والإتجاهات الحديثـة للصناعـة المصرفية، وكما تضمنـت الخطـة المسـتقبلية للبنـك تطبيـق اسـتراتيجيات فعالـة فـي مجـال إدارة المخاطـر علـى المسـتويين المحلـي والدولـي وعلى اسـتقطاب الخبرات والكفاءات لرفع مسـتوى الأداء وتحسـين مسـتوى قنـوات توصيل الخدمات، هـذا بالإضافة إلى تعزيـز وتقوية المركز المالـي للبنك للوصول إلى أعلى مسـتوى مـن الكفـاءة في الأداء التشـغيلي.

وأخيراً يسـعدني أن أنتهز هذه المناسـبة لأعرب عن عميق شـكري وتقديري لسلطة النقد الفلسطينية على دعمها وتعاونها الوثيق مع القطاع المصرفي الفلسـطيني.

والشـكر موصـول للأخوة أعضاء مجلـس الإدارة، ولـلإدارة التنفيذية ولموظفي البنـك لما بذلوه من جهـود مخلصـة من أجل الارتقاء بمسـتوى أداء البنـك وتقديم أفضـل الخدمات لعملائه.

كمـا أود أن أؤكد حـرص المجلس التام على مصالح المُسـاهمين والمُودعيـن والمُتعاملين مع البنك، آمـلاً اسـتمرار النجاح فـي خدمة احتياجاتهـم وتلبية طموحاتهـم، وأن أؤكد اسـتمرار البنك في تحمل مسـؤوليته المجتمعية لدعم مختلف الأنشـطة والمبـادرات النوعية الهادفة.

أكرم عبدالمعطي جرار

أَعْضَاءُ
مَجْلِسُ الإِدَارَةِ

أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس إدارة بنك القدس

- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا
- بكالوريوس صيدلة – جامعة بغداد
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة- جامعة قاسيون- سوريا
- رئيس مجلس ادارة لشركة دار الدواء- الأردن
- عضو مجلس امناء – جامعة القدس المفتوحة – فلسطين
- عضو مجلس امناء – جامعة الاستقلال – فلسطين
- عضو مجلس امناء مؤسسة ياسر عرفات
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- رئيس مجلس ادارة ومالك شركة cometa scientific بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة الكرمل- الأردن

دريد أكرم جراب

نائب رئيس مجلس الإدارة

- ماجستير ادارة اعمال / جامعة درهم -بريطانيا
- بكالوريوس ادارة أعمال / جامعة كنت – بريطانيا
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل – الأردن
- عضو مجلس إدارة – البنك الاستثماري الأردني
- خبرة 17 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية
- عدة استثمارات في العالم العربي
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الدواء للاستثمار- الأردن (2007-2015)
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الغذاء- الاردن (2011-2014)

د. أحمد عبد السلام مجدلاني

عضو مجلس إدارة

- ممثلاً عن هيئة التقاعد الفلسطينية
- دكتوراه بالاقتصاد السياسي
- رئيس مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطينية
- عضو مجلس امناء جامعة الاستقلال

ربى محمد مسروجي

عضو مجلس إدارة

- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة بيرزيت
- عضو مجلس ادارة مجموعة مسروجي
- عضو مجلس ادارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية (سابقا)
- عضو مجلس ادارة مركز الفن الشعبي
- رئيس مجلس ادارة طباق للنشر والتوزيع
- عضو في عدد من الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية الرائدة (جمعية انعاش الأسرة، معهد الابحاث التطبيقية (اريج)، اصدقاء جامعة بيرزيت، مفتاح)

عاهد فايق بسيسو

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس هندسة معمارية/ جامعة القاهرة
- عضو مجلس ادارة في شركة عمار
- عضو مجلس ادارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية
- أمين صندوق مجلس التعاون الاقتصادي الفلسطيني اليوناني
- عضو مجلس أمناء جامعه القدس المفتوحه
- عضو هيئة عامة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو اللجنة الاستشارية في مؤسسة امديست الامريكية
- ممثل مؤسسة "أولف بالم" الاسبانية في فلسطين

وليد نجيب الأحمد

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس هندسة كهربائية
- رجل اعمال له خبرة واسعة في العمل في قطاع الانشاءات
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة- فلسطين
- عضو مجلس ادارة الشركة العربية للفنادق- فلسطين
- عضو مجلس ادارة في صندوق ووقفية القدس

منتصر عزت أبو دواس

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية- جامعة باكنجهام
- المدير العام للبنك الاستثماري - الأردن
- محاسب عام معتمد- الولايات المتحدة

د. حامد عبد الغني جبر

عضو مجلس إدارة

- دكتوراه هندسة كهربائية
- رئيس مجلس ادارة مجموعة الكونكورد للانشاءات ذ.م.م- الأردن
- رئيس تنفيذي شركة أنفرا رود- قطر
- عضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- عضو مجلس ادارة بنك مدمجة معلومات البناء
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقا
- رئيس مجلس ادارة شركة الضامنون العرب سابقا
- عضو مجلس نقابة المقاولين الاردنيين سابقا
- مؤسس وعضو هيئة تدريس كلية الهندسة / الجامعة الأردنية (1975-1979)
- عضو مجلس ادارة جامعة العقبة للتعليم
- عضو مجلس امناء جامعة العقبة لتكنولوجيا سابقا
- عضو مجلس مستشارين شركة فوسى الاستشارية – مدريد

صالح جبر احميد

عضو مجلس إدارة

- بكالوريوس محاسبة
- مالك ورئيس مجلس ادارة مصنع للشاي في سيرلانكا
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين
- عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون- سوريا
- عضو مجلس ادارة في شركة التكافل للتأمين

د. ماجد عوني ابورمضان

عضو مجلس إدارة

- استشارى اول طب و جراحه العيون
- زميل كليه الجراحين الملكية البريطانيه - ادنبرة
- رئيس بلديه غزه ورئيس اتحاد الهيئات المحليه الفلسطينيه
- رئيس مجلس اداره مصلحه مياه بلديات الساحل
- رئيس مجلس اداره شركه غزه لجراحه العيون
- عضو مجلس أمناء مجموعه مستشفى سان جون القدس للعيون - بريطانيا
- عضو مجلس أمناء جامعه الازهر
- أستاذ طب العيون وفسيولوجيا الاعصاب بجامعه الازهر
- عمل مديرا عاما لاداره التعاون الدولي و اداره المستشفيات في وزاره الصحه

هيثم سميح البطيخي

عضو مجلس ادارة

ممثلا عن البنك الأردني الكويتي

- بكالوريوس في العلوم السياسة و العلاقات الدولية (مرتبة الشرف)
- جامعة كنت في كانتربري – المملكة المتحدة البريطانية
- رئيس التجزئة والبنكية الخاصة في البنك الاردني الكويتي.
- رئيس مجلس ادارة وعضو مؤسس في شركة إجارة للتأجير التمويلي (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس إدارة شركة سند كابيتال (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس ادارة شركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- عضوا في مجلس أمناء متحف الأردن.
- عضو في مجلس ادارة مؤسسة الملكة رانيا.
- عضو في مجلس ادارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
- عضو في مجلس ادارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا

ابراهيم احمد ابودية

عضو مجلس ادارة

ممثل عن شركة الشروق للإستثمارات المالية والعقارية

- بكالوريوس حقوق
- رئيس مجلس ادارة شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية
- رئيس هيئة المديرين لشركة السهم الدولي للوساطة والاستثمارات المالية – الاردن
- خبرة 30 عامل في اقطاع المصرفي
- مدير عام/ عضو مجلس ادارة بنك الاستثمار الفلسطيني (2000-2011)
- مساعد مدير عام بنك الاستثمار العربي الاردني (1990-2000)
- مساعد تنفيذي (VP) بنك بي ان بي باريبا باريس/ قطر (1977-1990)
- عضو مجلس إدارة - شركة مصفاة البترول الأردنية (2019)

نظام
مالي
متوازن
وعادل

كلمة
الرئيس التنفيذي

حضرات السادة المُساهمين..

بالاعتزاز والثقة والاطمئنان يسرني أن أستعرض وإياكم التقرير السنوي لبنك القدس والذي تضمن أهم الإنجازات التي حققها البنك في العام 2019 ، حيث تمكن البنك من مواصلة تحقيق أداء قوي في ظل الأحداث والتحديات المتلاحقة التي لا زالت تسود المنطقة، ففي خضم هذه الأحداث وتحديات البيئة التشغيلية، حقق البنك خلال العام 2019 أرباحاً بعد الضريبة مقدارها 11.23 مليون دولار مقارنةً مع أرباح مقدارها 11.6 مليون دولار تحققت خلال العام 2018

هذا الأداء يؤكد متانة وضعه المالي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والحفاظ على دوره الريادي في القطاع المصرفي الفلسطيني، مؤكدين على مواصلة البنك مساهمته الإيجابية في خدمة الاقتصاد الوطني.

ومن الدلالات الإيجابية على قوة أداء البنك الوضع التنافسي للبنك، فقد بلغت حصة البنك من السوق المصرفي الفلسطيني 7.67 % بمؤشر الموجودات و7.7 % من ودائع العملاء، و9 % من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

وعلى صعيد الإنجازات النوعية وتلبية احتياجات عملاء البنك من مختلف الشرائح، فقد شهد العام 2019 تطوير العديد من المنتجات والخدمات المصرفية وخاصة في مجال الخدمات الإلكترونية حيث أرست إدارة البنك في العام 2019 ضمن خطتها الاستراتيجية قِيَم عمل واضحة، لتطوير التكنولوجيا المالية القائمة على خدمة العملاء وفئات المجتمع فانصبّ التركيز في هذا العام على تعزيز تنفيذ التحوّل التقنيّ الأساسي للبنك من أجل تعزيز البنية التحتية والهندسة والأمان والبيانات ومنصات التشغيل الخاصة بالتكنولوجيا المالية.

وبالنظـر إلى آفاق المسـتقبل، سـيواصل بنـك القدس تنفيـذ عملية التحـوّل في مجـال تكنولوجيا المعلومات مع التركيز على المبادرات الإسـتراتيجية طويلة الأمد، وتحسـين قنوات التفاعل المباشـر مـع العمـلاء للوصول إلـى تجربة ثابتة متعدّدة القنوات من أجل ضمان تشـغيل البنك وفق هندسـة فائقة التطـوّر للتكنولوجيا المالية.

وفـي مجال التوسـع والتواجـد الخارجي، فقد شـهد العام 2019 إنجـاز حصري لبنك القـدس بافتتاح مكتـب تمثيلـي لـه في العاصمـة الاردنية عمان بحيـث يعتبر أول بنك من فلسـطين، ليسـتمر بنكُ القـدس في مسـيرتهِ الدؤوبـة نحو تحقيق المزيـد من الإنجـازاتِ النوعية لإثراء مسـيرتهِ المصرفية. وانسـجاماً مـع الخطة الاسـتراتيجية العامـة للبنك تم إعـادة إفتتـاح فرعي نابلس وسـلفيت ومكتب الريحـان بحلتهـم الجديـدة وإكسـاب هـذه الفـروع الصبغة الجديـدة لتشـمل مواقع فريـدة من أجل الوصـول الـى كافـة العمـلاء و تلبيـة احتياجاتهم بصـورة أفضل، الامر الـذي سـينعكس على كافة فـروع البنك فـي القريـب العاجل بحيث تُجسـد كافـة النواحـي الإبداعية والثـورة الحديثة.

السيداتُ والسادة..

إيمانـاً مـن البنـك بأهميـة الشـراكة الفاعلة مـع المجتمـع المحلي، فقد وضعنـا نصب أعيننـا هدفاً وطنيـاً نعتـز به ونسـعى دوماً إلـى تحقيقه وهـو خدمة مجتمعنـا العزيز، وفـاءً بمتطلبـات الوطنية المؤسسـية وعمـلا بمسـؤولياتنا المجتمعيـة ويسـاندنا في ذلـك إيماناً راسـخاً بدور المؤسسـات الاقتصاديـة بالمسـاهمة في تطويـر وتنمية المجتمعـات المحلية التي تعمل فيهـا. ولترجمة القول بالفعـل فقد نفذ البنك 67 نشـاطا مجتمعياً في العام 2019 حيث أولى البنـك عنايةً خاصةً بقطاعات التعليـم والتنميـة والاغاثة والصحـة والمرأة والاطفـال والرياضـة والثقافة، كما قـدم الدعم للعديد من الأنشـطة الاجتماعية والإنسـانية.

ندخـل العام 2020 وسـط تطـورات وأحـداث إقتصادية وسياسـية إقليمية وعالمية متسـارعة إلا أننا نتطلـع إلـى آفاق المسـتقبل بنظـرة ملؤها الأمل والتفـاؤل وبما يُمكـن بلدنا العزيز مـن تجاوز هذه التحديـات والمخاطـر ورفـع معدلات نمـو إقتصادنـا الوطنـي وتدعيم الاسـتثمار فيه وزيـادة منعة قطاعـه المصرفـي وبما ينعكس إيجابياً على مسـتويات أداء وحجم أعمال البنـك وتعزيز دوره الفاعل فـي تلبيـة الاحتياجـات التمويليـة لمختلف القطاعـات الاقتصاديـة المنتجة الأمر الذي سـيمكننا من مواصلة مسـيرة النمو المسـتدام والاسـتمرار فـي تعزيز مركزه الريادي في السـوق الفلسـطيني وتوسـيع رقعة حضوره، في شـتى مجالات الاعمال وترسـيخ مكانـة البنك المرموقة محليـا وخارجياً.

حضراتُ المُساهمون..

أغتنـم هـذه المناسـبة لأُعرب عن شـكري وتقديـري لسـلطة النقد الفلسـطينية على حسـن إدارتها وإجراءاتهـا المتواصلـة لتعزيـز مسـار النمـو الاقتصـادي المحلي وحرصها علـى زيادة منعـة القطاع المصرفي الفلسـطيني.
كمـا أقـدر وأشـكر ثقة عمـلاء البنك ومسـاهميه، ونعدهـم دومـاً بالمزيد مـن المثابـرة لتعزيز قوة وريـادة البنك، وأتوجه بالشـكر والتقدير لسـعادة رئيس مجلس الإدارة والسـادة أعضاء المجلس على توجيهاتهـم البنـاءة في وضـع اسـتراتيجية البنك وأهدافـه العامة، وإلـى جميع زميلاتـي وزملائي موظفـات وموظفـي البنـك على مـا بذلوه من جهـدٍ دؤوب وعملٍ مخلـصٍ لتحقيق هـذه الإنجازات.
أسـأل الله عز وجل مُسـتقبلاً مُشـرقاً لمؤسسـتنا حتـى تتمكن من المسـاهمة بالمزيـد في تنمية اقتصـاد فلسـطين الحبيبة ودعم تقدمهـا وتطورها.

الإدارة التنفيذية

أداء متميز

فريق
الإدارة التنفيذية

صلاح هدمي
الرئيس التنفيذي

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الاهلية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 7.9.2016

زيد الجلاد

نائب الرئيس التنفيذي

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الاهلية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 15.7.2012

منذر عودة

نائب رئيس اول
مدير إدارة جودة الائتمان

ماجستير محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 27.1.2013

محمد سلمان

نائب رئيس اول
مدير إدارة الشؤون المالية والبشرية

ماجستير محاسبة
الجامعة الأردنية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 8.9.2013

البير حبش, CFA

نائب رئيس
مدير إدارة الائتمان

بكالوريوس ادارة أعمال
جامعة بيرزيت
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2.8.2009

محمد شاور

نائب رئيس
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات المالية

ماجستير ادارة الأعمال
جامعة بيرزيت
انضم لأسرة البنك بتاريخ 1.2.2017

أيسر النوباني

نائب رئيس
مدير دائرة المشاريع والشؤون
والهندسية

بكالوريوس هندسة الكترونية
جامعة دمشق
انضم لأسرة البنك بتاريخ 27.6.2010

علاء الطيطي

نائب رئيس
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

بكالوريوس هندسة انظمة حاسوب
جامعة القدس
انضم لأسرة البنك بتاريخ 14.3.2010

نادر صالحي

نائب رئيس
مدير دائرة العمليات الخارجية

ماجستير اقتصاد
جامعة كان الفرنسية
انضم لأسرة البنك بتاريخ 25.5.2014

محمود عودة

نائب رئيس
مدير إدارة العمليات المركزية

بكالوريوس ادارة الأعمال
جامعة بيت لحم

فرج غنيم

نائب رئيس
مدير إدارة الموارد البشرية

بكالوريوس اقتصاد علوم سياسية
الجامعة الامريكية القاهرة
انضم لأسرة البنك بتاريخ 06.01.2019

فادي الكسواني

نائب رئيس
مدير دائرة التدقيق الداخلي

بكالوريوس ادارة اعمال
جامعة مؤته
انضم لأسرة البنك بتاريخ 2.3.2014

سامح عبدالله

نائب رئيس
مدير إدارة الخدمات
المصرفية للافراد

بكالوريوس العلوم الادارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة
انضم لأسرة البنك بتاريخ 19.01.2020

زيد جراب, CFA, FRM

نائب رئيس
مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
والتحول الرقمي

بكالوريوس تجارة
الجامعة McGill University
انضم لأسرة البنك بتاريخ 11.10.2015

مؤشرات الأداء الرئيسية

نظـراً للخطـط الاسـتراتيجية التطويريـة التـي يتحلّـى بهـا بنـك القـدس على مـدار الأعوام السـابقة وحتى الآن، فإنـه حقق نتائج مبشـرة خلال عام 2019 تشـكل محـط فخر لأعضاء مجلـس إدارته، ليثبـت بذلـك مكانته المصرفيـة كأحد أكبـر وأهم البنـوك الريادية في فلسـطين.

أهم المؤشرات المالية

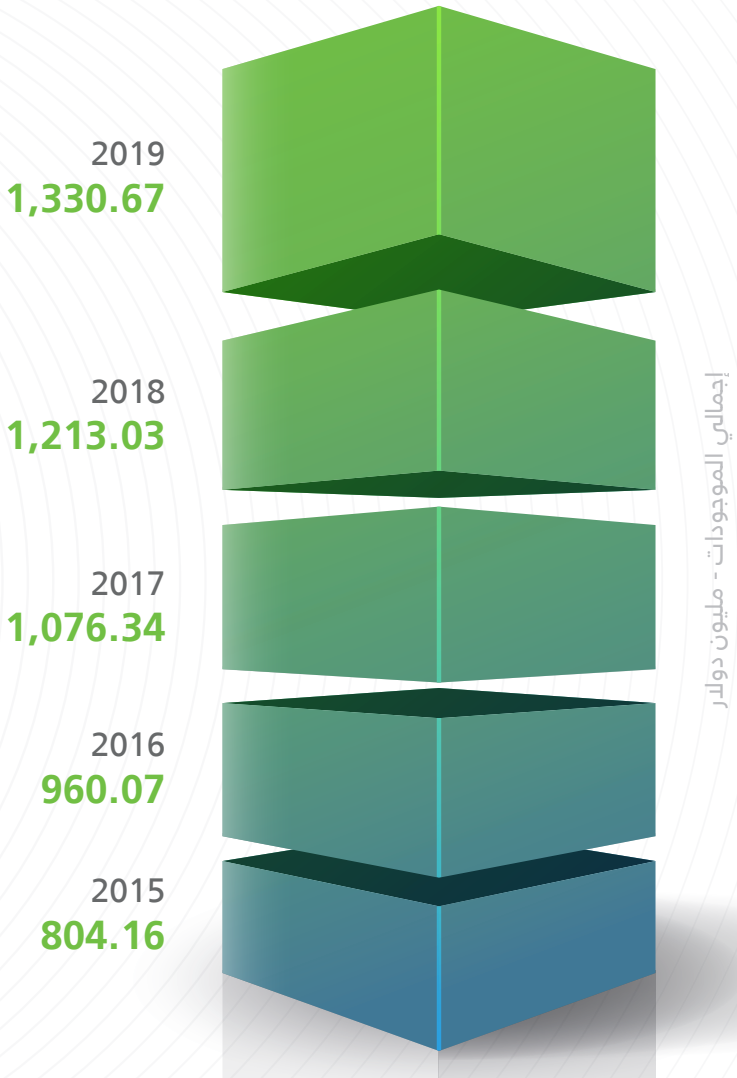

إجمالي الموجودات

بلـغ مجمـوع الميزانية اجمالـي الموجودات كمـا فـي 31/12/2019 نحو 1.330مليـار دولار امريكي مقابـل 1.213 مليـار دولار أمريكي كما فـي 31/12/2018 بنمو بلغت قيمتـه 117.65 مليون دولار وبنسـبة 9.7%، كمـا بلغ معـدل النمو المركب للفتـرة مـن 2015 - 2019 حوالي 10.60%.

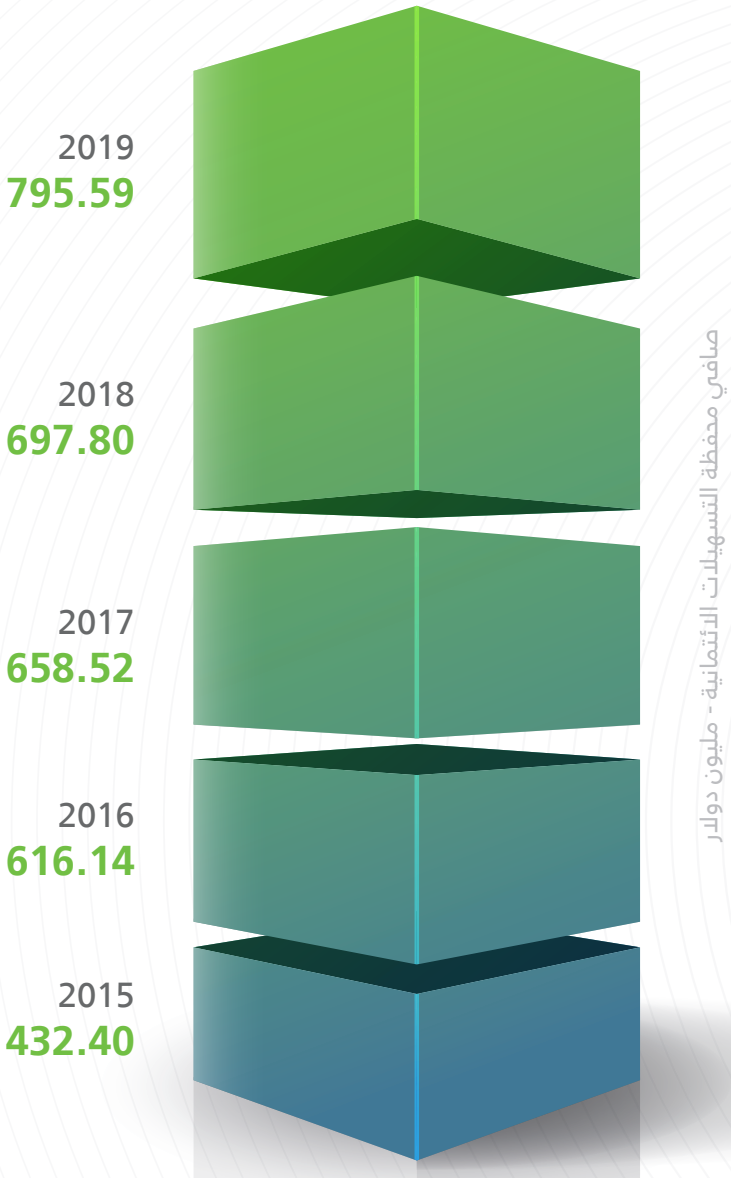

صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31/12/2019 نحو 795.59 مليون دولار أمريكي مقابل 697.8 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته حوالي 97.79 مليون دولار أمريكي وبنسبة 14.01% ن وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 12.97%

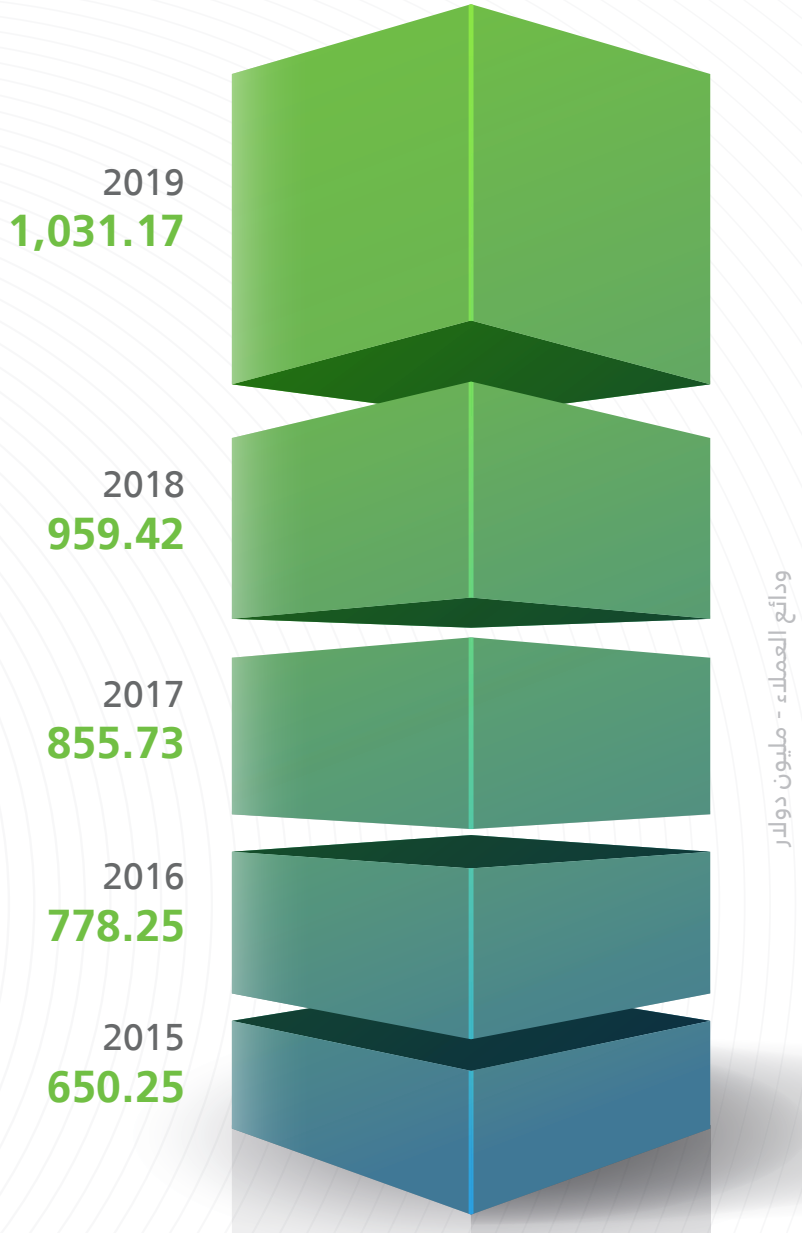

ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلـغ إجمالـي الودائع كمـا في 31/12/2019 نحـو 1.031مليار دولار أمريكي مقابـل 959.42 مليون دولار أمريكـي كمـا فـي 31/21/2018 بنمـو بلغـت قيمتـه حوالـي 71.75 مليـون دولار أمريكـي وبنسبة 7.48% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 9.66 %

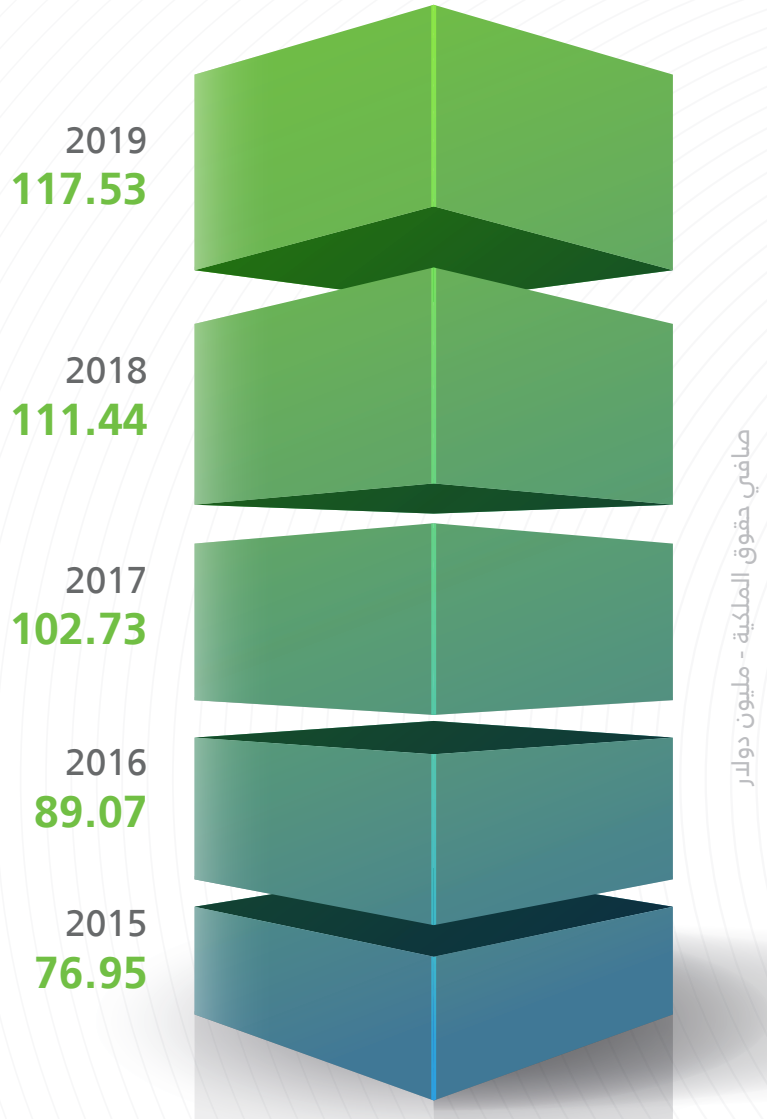

حقوق الملكية

بلغ صافي حقوق الملكية كما في 31/12/2019 نحو 117.53 مليون دولارأمريكي مقابل 111.44مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2019 بنمو بلغت قيمته حوالي 6.08 مليون دولار أمريكي وبنسبة 5.46% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 8.84 %

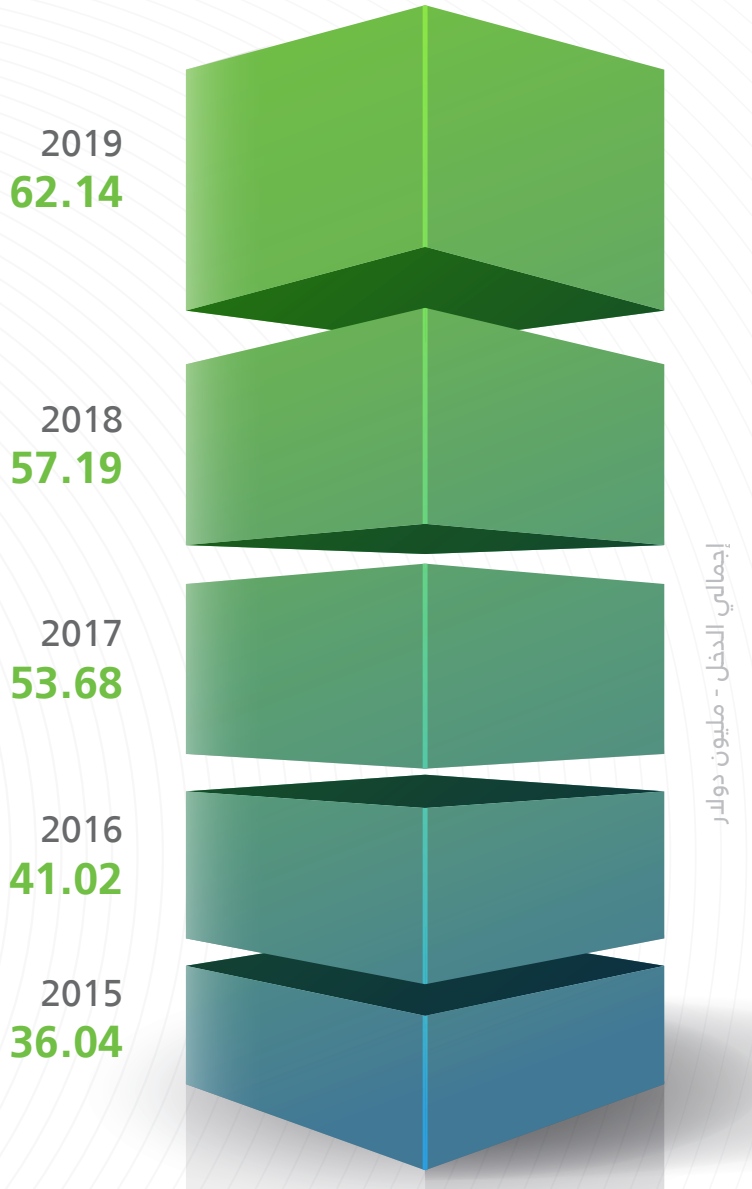

إجمالي الدخل

بلغ صافي إجمالي الدخل كما في 31/12/2019 نحو 62.14 مليون دولارأمريكي مقابل 57.19مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته حوالي 4.95 مليون دولار أمريكي وبنسبة 8.66% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 11.51%

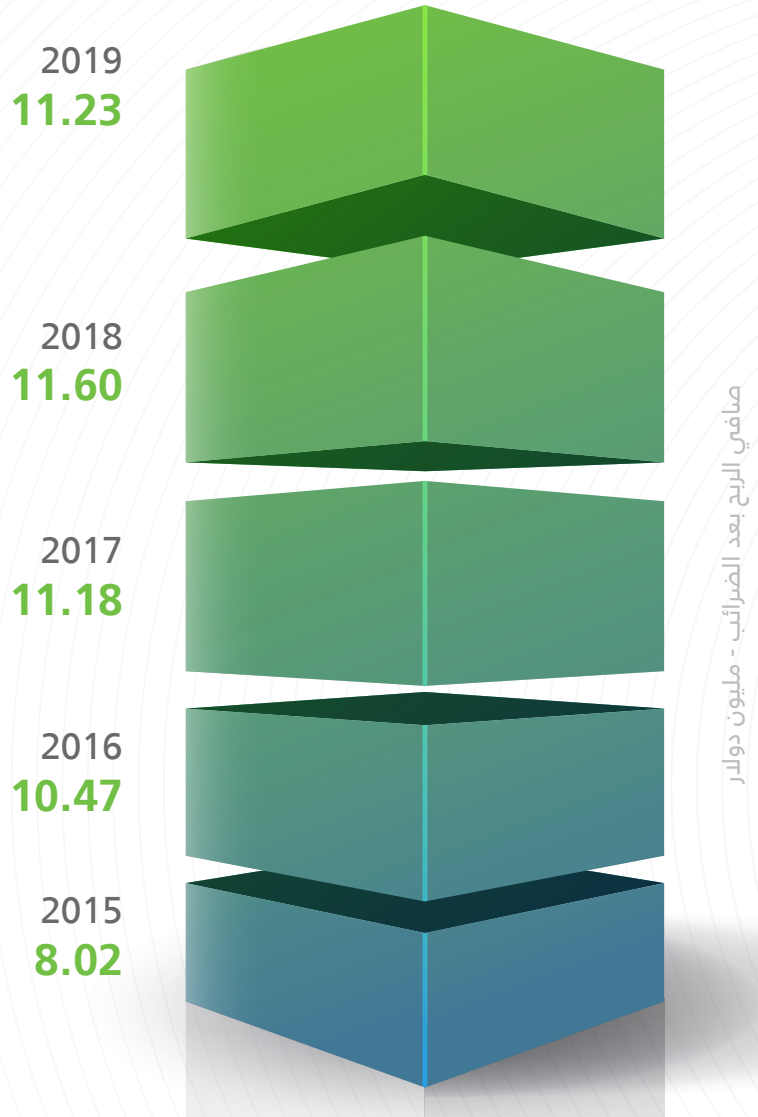

صافي الربح بعد الضريبة

بلغ صافي الربح بعد الضرائب كما في 31/12/2019 نحو 11.23 مليون دولارأمريكي مقابل 11.60 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بإنخفاض بلغ قيمته حوالي 37 ألف دولار أمريكي وبنسبة 3.18% وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2015 - 2019 حوالي 6.96%

القطاع المصرفي في فلسطين

حقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً في الربع الاول من العام 2019، غير أن هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث ان تراجع المساعدات الدولية وتفاقم ازمة المقاصة أدت الى تباطؤ النمو الإقتصادي خلال العام 2019. وبالرغم من ذلك فقد حقق القطاع المصرفي الفلسطيني نسب نمو جيدة في مؤشراته خلال العام 2019 مقارنة مع العام 2018، كما حقق بنك القدس ايضاً نسب نمو جيدة في كل من ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية المباشرة.

اظهرت البيانات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني الى ارتفاع معدلات النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى 10.95% مقارنة مع 0.99% في نهاية العام 2018، لتصل إلى17,133 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي 9.73% لتصل الى 1,331 مليون دولار.

بينما ارتفعت ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2019 بنسبة نمو 9.5% مقارنة مع 2% في نهاية العام 2018، لتصل الى 13,385 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في الودائع لدى بنك القدس حوالي 7.5% لتتجاوز المليار (1,031 مليون دولار).

كما ارتفعت ايضاً حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية العام 2019 إلى6.6% مقارنة مع 3.7% في نهاية العام 2018، لتصل الى 8,763 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو في التسهيلات لدى بنك القدس حوالي 14.04% مقارنة مع نسبة نمو 5.9% خلال العام 2018 لتصل الى 796 مليون دولار.

وارتفعت حصة بنك القدس في التسهيلات الإئتمانية في السوق المصرفي الفلسطيني لتصل إلى 9.08% في العام 2019، بينما بلغت حصته السوقية في ودائع العملاء 7.7%.

وقد بلغ عدد المصارف المرخصة 14 مصرف في نهاية العام 2019، منها 7 مصارف محلية (منها 3 مصارف اسلامية)، و7 مصارف وافدة، وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة فروع ومكاتب مصرفية ارتفعت الى370 مقارنة بـ 351 فرع ومكتب في العام السابق.

أهم المؤشرات المالية

لبنك القدس مقارنة مع القطاع المصرفي في فلسطين

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الموجودات (لأقرب مليون دولار أمريكي)					
القطاع المصرفي	12,153	13,698	15,292	15,442	17,133
بنك القدس	804	960	1,076	1,213	1,331

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (لأقرب مليون دولار أمريكي)					
القطاع المصرفي	5,825	6,772	7,922	8,208	8,763
بنك القدس	432	616	659	698	796

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
اجمالي الودائع (لأقرب مليون دولار أمريكي)					
القطاع المصرفي	9,655	10,596	11,982	12,227	13,385
بنك القدس	650	778	856	959	1,031

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسب النمو في اجمال الموجودات مقارنة مع القطاع المصرفي					
القطاع المصرفي	2.86%	12.71%	11.63%	0.99%	10.95%
بنك القدس	20.20%	19.39%	12.04%	12.77%	9.73%

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي					
القطاع المصرفي	18.97%	16.27%	16.98%	3.61%	6.77%
بنك القدس	28.69%	42.46%	6.98%	5.92%	14.03%

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نسب النمو في الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي					
القطاع المصرفي	8.05%	9.75%	13.08%	2.04%	9.47%
بنك القدس	25.77%	19.65%	10.03%	12.03%	7.53%

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الحصة السوقية ودائع وتسهيلات					
القطاع المصرفي	6.74%	7.34%	7.14%	7.84%	7.70%
بنك القدس	7.42%	9.10%	8.32%	8.32%	9.08%

الهيكل التنظيمي

للعام 2019

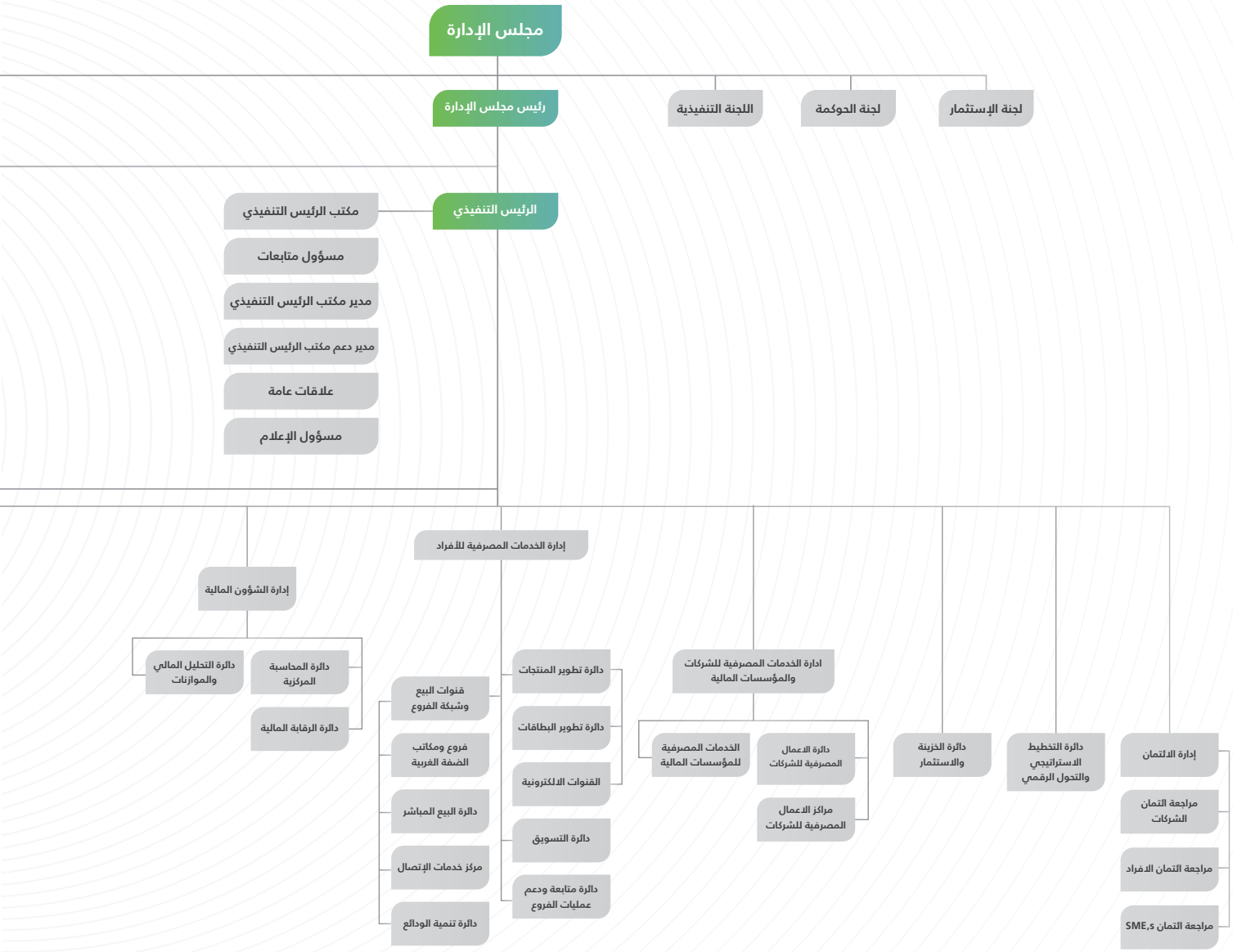

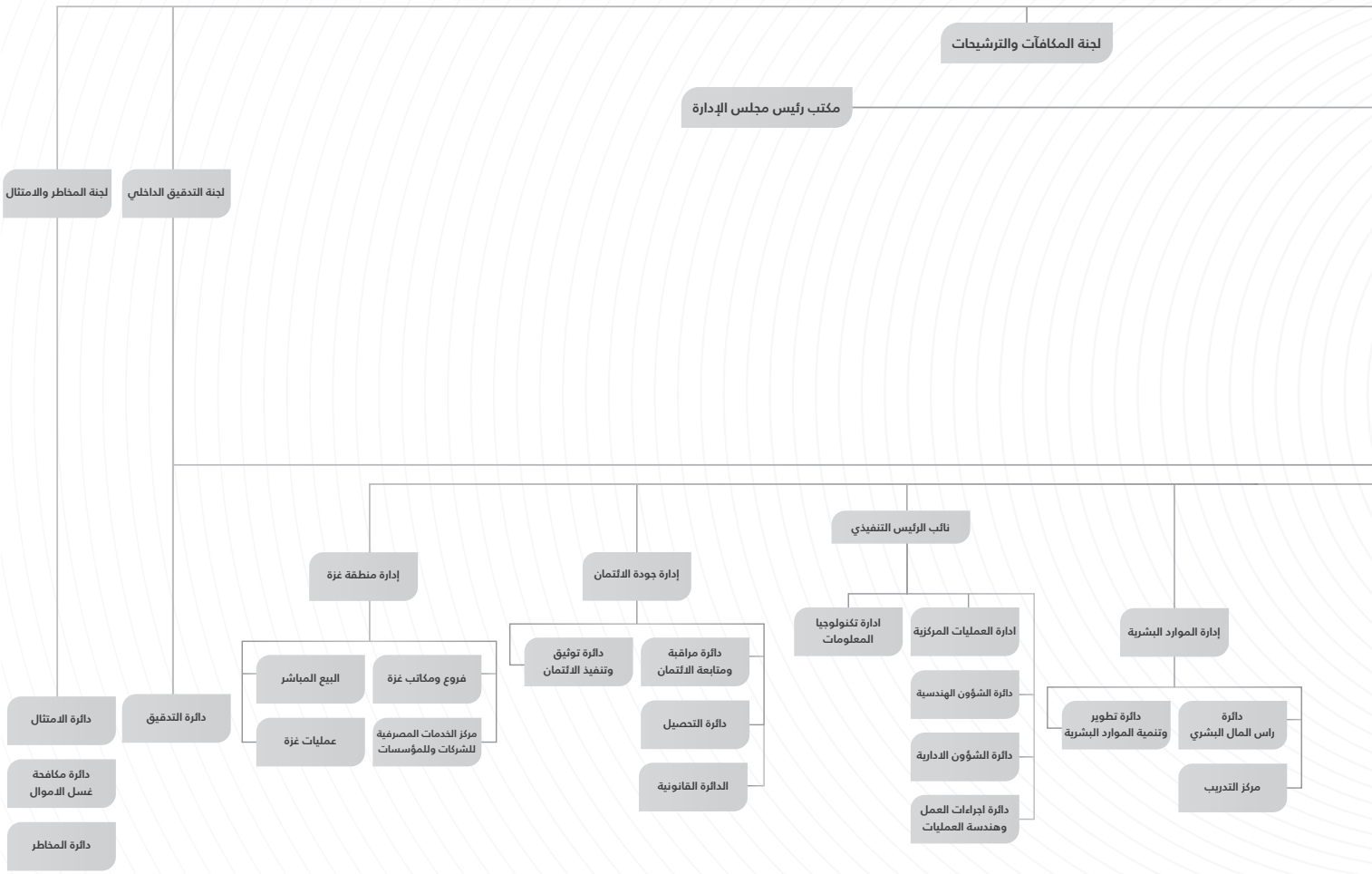
لجنة المكافآت والترشيحات
مكتب رئيس مجلس الإدارة
لجنة المخاطر والامتثال
لجنة التدقيق الداخلي
دائرة الامتثال
دائرة مكافحة غسل الاموال
دائرة المخاطر
دائرة التدقيق
إدارة منطقة غزة
فروع ومكاتب غزة
البيع المباشر
مركز الخدمات المصرفية للشركات وللمؤسسات
عمليات غزة
إدارة جودة الائتمان
دائرة توثيق وتنفيذ الائتمان
دائرة مراقبة ومتابعة الائتمان
دائرة التحصيل
الدائرة القانونية
نائب الرئيس التنفيذي
ادارة تكنولوجيا المعلومات
ادارة العمليات المركزية
دائرة الشؤون الهندسية
دائرة الشؤون الادارية
دائرة اجراءات العمل وهندسة العمليات
إدارة الموارد البشرية
دائرة راس المال البشري
دائرة تطوير وتنمية الموارد البشرية
مركز التدريب

الخطط
المستقبلية والإستراتيجية

الخطة الاستراتيجية للبنك

قـام البنـك بإعـداد خطة اسـتراتيجية واضحـة وتفصيليـة للأعـوام) 2020-2022 (بطريقـة منهجية علميـة من أجـل مواجهة التغيرات السـريعة في الوضع الحالـي والتعامل مع الفـرص والتهديدات غيـر المتوقعـة وخصوصاً بعـد التغيرات التي حدثـت في الإقتصـاد العالمي والإتجاهـات الحديثة للصناعة المصرفية.
ويسـعى البنـك مـن خـلال خطتـه الإسـتراتيجية أن تكون البوصلـة لجميع مـوارد وأنشـطة البنك وإلـى تخطـي الحـدود والأفـكار الخلاقة ضمن إطـار يتصـف بكونه متكامـل الخدمات والأنشـطة المصرفية ومتسق مع الموارد والإمكانيات المتوفرة في البنك.

لـذا فقـد قام البنـك بتبني اسـتراتيجيات فعالـة للارتقـاء بخدماته الى مسـتوى تلـك التحديات المتباينة وذلك بالارتكاز على المحاور الرئيسية التالية:

- **محور تطوير رأس المال البشري:**

إن نجـاح البنـك مرهـون بجهـود فريـق العمل لديـه وتطويره لـذا يسـعى بنك القـدس من خلال خطته الإسـتراتيجية الـى عمل العديد من البرامج والمشـاريع التطويريه التـي تعلو بموظفي بنك القـدس وتُحسـن في أدائهم وتحسـن نفسـياتهم وثقافتهم تجـاه الأخرين (روح العائلـة او الفريق) وتعزز انتمائهم بحيث يشـعر الموظفون أنهم مشـاركون في مؤسسـة متميـزة بالمعنى الحقيقي للكلمة.
كمـا يسـعى البنـك الـى بنـاء ثقافـة تقييـم الاداء والتميز فـي السـوق المصرفي فـي التطور الوظيفـي وتسـهيل فعالية التواصل بيـن الموظفين والدوائـر والفروع، وقيـاس الرضا الوظيفي ومكافأة الموظفين المتميزين.
وكذلـك دعمهـم بالـدورات التدريبيـة اللازمـة من خـلال تحديـد احتياجاتهم بشـكل مـدروس التي سـتعمل بشـكل او بآخر على زيادة ولاء الموظفيـن للبنك وتغيير ثقافتهم وبالتالـي زيادة كفاءتهم في العمل والتي تؤثر بشكل ايجابي على جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

- **محور تطوير المنتجات والخدمات**

يعتبـر تطويـر الخدمات والمنتجـات المصرفية أحد مقومـات التواجد الرئيسـية لأي بنك من البنوك وهـي شـريان الحيـاة فـي البنـك وذلـك بهـدف التميـز والمنافسـة فـي السـوق المصرفـي الفلسـطيني والذي تتشـابه خدماته ومنتجاته بشـكل كبير. فيسـعى بنك القدس مـن خلال خطته الإسـتراتيجية الـى اعتمـاد نهج جديد حول آلية العمـل على خدماته ومنتجاته من خـلال تحديد احتياج العميـل وارضائـه من خـلال المنتجات والخدمـات المميزة الى جانـب الخدمات المتخصصة حسـب فئات العملاء، والمناطق الجغرافية ومواكبة التطور التكنولوجي في تقديمها.

- **محور التحول الرقمي وأتمتة العمليات**

إن النظـم والبرامـج البنكية لها دور كبير فـي رفع أداء البنك من خلال تقديـم خدمات مصرفية توفر التكلفـة والجهد وتحسـن الكفاءة التشـغيلية وتنظمها وتحسـن البيئة الرقابية، والتي تسـهم بقوة فـي تحسـين الجودة وتبسـيط الإجـراءات للحصـول على الخدمـات المقدمـة للعملاء. كمـا يخلق فرصـة لتقديـم خدمـات مبتكرة وابداعية بعيـداً عن الطـرق التقليدية في تقديم الخدمات ويسـاعد التحول الرقمي على التوسع والإنتشار في نطاق اوسع والوصول الى شريحة اكبر من العملاء.
حيـث يسـعى البنك من خلال خطته الإسـتراتيجية الى تطويـر كادر الموظفين في دائـرة تكنولوجيا المعلومـات والإسـتثمار فـي العديـد مـن البرامـج والانظمـة وأتمته جميـع الحركات فـي البنك بالاضافـة الى هندسـة بنـاء تكنولوجيـا المعلومات لتكويـن بيئة يسـهل التعامل معهـا والتطوير عليها والى جانب العديد من المشاريع الهامة لتطوير هذا الجانب.

- **محور الكفاءة وتحسين جودة الخدمة**

اصبحـت عمليـة المنافسـة بين البنـوك على أسـاس التنوع في تقديـم الخدمات أو على اسـاس

اسـعار الخدمـات المقدمة او على اسـاس الابتكار والتجديـد عملية صعبة بالنسـبة لإدارات البنوك التـي تريـد تحقيـق حصص سـوقية ومسـتويات ربحية اعلـى، لذلك اهتـم بنك القـدس بمفهوم جودة الخدمة المصرفية كإسـتراتيجية للمنافسـة ليسـتطيع من خلالها التميز عن باقي المنافسـين وبالتالي تحقيق اهدافه التسويقية.
ويهـدف البنـك من خـلال خطته الإسـتراتيجية على مراقبة رضا عملاؤه بشـكل مسـتمر من خلال التعـرف ومراقبـة ادراكات العملاء لجـودة الخدمات المقدمـة، وتحديد مناطق الضعـف في تقديم جودة خدمات مناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين جودة الخدمة.

- **محور البيئة الرقابية**

اهتـم بنـك القدس بالبيئـة الرقابية للمحافظة على موجـودات البنك وتنمية كفاءة العمل وتشـجيع اتباع السياسات الإدارية الموضوعة.
وقـد كان للتطـور التقنـي المطـرد فـي الصناعـة المصرفيـة مـن ناحيـة، والتطور في اسـتخدام الوسـائل الالكترونيـة مـن ناحيـة اخـرى، الأثـر في زيـادة الخدمـات المصرفيـة المقدمـة من قبل البنـوك وتنوعهـا، وزيـادة تعقيـد عملياتهـا في سـوق يتسـم بالمنافسـة الشـديدة والمخاطرة، ولمقابلـة هـذا التطـور والمخاطـر المرتبطـة به اصبح مـن الضروي مراقبة مسـتوى تلـك المخاطر ووضـع الإجـراءات الرقابيـة اللازمة للسـيطرة علـى الاثار السـلبية الناجمـة عنها وادراتهـا بطريقة سليمة حتى لا تؤدي الى خسارة العائدات والفشل في تحقيق الاهداف الإستراتيجية للبنك.
ويسـعى البنك من خلال خطته الإسـتراتيجية الى تحسـين البيئـة الرقابية وتعزيـز الوعي الثقافي للموظفيـن بمفهـوم الرقابـة والتدقيـق فـي البنـك بشـكل مسـتمر ومتكامـل لإدارة المخاطـر المصرفيـة والتقويم الذاتي لهـا ووضع الاجراءات الرقابية اللازمة، مما يسـاهم في تجنب وتقليل اثـر هذه المخاطـر، وذلك من خلال وضع اليـة لمتابعة نظام التدقيق الداخلـي بحيث يلائم الأوضاع الداخلية و ويضمن تنفيذ الإجراءات بالشكل الملائم في البنك من قبل الموظفين كافة.

- **محور السياسة المالية والتوجه المالي**

يسـعى بنك القدس لتنويع اسـتثماراته بحيث يصبح لديه محفظة اسـتثمارية متنوعه وعدم التركيز علـى منـح التسـهيلات الائتمانيـة سـواء اسـتثمارات لدى بنوك وشـركات، الأسـهم والسـندات وغيرها من الانشطة الاستثمارية الهامة.
كمـا اهتـم بنـك القدس بوضـع العديد مـن البرامج والانشـطة ضمن خطتـه الإسـتراتيجية والتي تهـدف الـى ادارة السـيولة بطريقـة مثلـى. الى جانـب تحديـد الاهـداف المالية السـنوية وفق دراسـات علميـة دقيقـة من خـلال دراسـة المنافسـين، الحصـة السـوقية، الامكانيـات والادوات اللازمة لتحقيقها.
بالاضافـة الـى العديد من الخطـط والبرامج الاسـتراتيجية الاخرى التي تغطي جميع انشـطة البنك والتـي يسـعى البنك من خلالها الى تحسـين الربحية في ظل انخفاض هوامـش الربح لدى البنوك فـي فلسـطين وتقليـل التكلفـة على المـدى البعيـد، وكذلـك تحقيق رضـا العملاء عـن منتجات وخدمـات البنـك وتقليـل شـكاويهم وتعزيـز العلاقـة معهـم وتحقيـق متطلباتهم والتـي تهدف بمجملهـا الـى زيـادة ولاء العمـلاء وبالتالي تنعكس بشـكل ايجابي علـى النتائـج المالية والوضع التنافسي.

المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

تماشـيا مع التوجهات الاسـتراتيجية للبنك، عملت دائـرة تطوير المنتجات علـى تطوير مجموعة من الخدمـات والمنتجـات العصرية التي تحاكي تطلعـات جمهور العملاء و المتعاملين مع البنك سـعيا إلـى رفـع مسـتوى الخدمـات المقدمة وتلبيـة احتياجـات السـوق المصرفية بأفضل الطـرق، هذا بالاضافـة الـى تعزيـز رقمنـة الخدمـات والمنتجـات المقدمة بهدف المسـاهمة في جهـود زيادة نسب الشمول المالي

فعلـى صعيـد قطاع الأفـراد عملـت الدائـرة على تطويـر منتجـات وخدمـات خاصـة بالمنتجات الائتمانية والتي تشتمل على:

- برنامج قروض المتقاعدين.
- برنامج قروض القاع العام المدني والعسكري.
- برنامج قروض افراد القطاع الخاص والجامعات .
- منتج قروض السيارات "القدس اوتو".
- كاش تـو كاش وهي قروض شـخصية مقابـل تامينات نقدية 100% من قيمـة القرض المطلوب في حساب التأمينات النقدية.
- التسـييل العقاري والذي يهدف الى تسـييل قيمـه العقار المملوك للعميل الذي يرغب بتسـديد احتياجاته الشخصية مقابل منحه قرض بضمان عقار .
- كمـا تـم اعتماد العديد من شـركات القطاع الخاص كجهـات معتمدة لتحويل الرواتـب لتعزيز فرص الإقراض.

بطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية والخصم المباشر MasterCard™

صُمِمت بطاقات ماستركارد بكافة انواعها تحت شعار " رفيقة دربك "

والتي تضم البطاقات التالية:

بطاقـة الخصم المباشـر و او المعروفة ببطاقة الصـراف الآلي بالاضافة الـى البطاقات الائتمانية بأنواعهـا فضيـة، تيتانيـوم، وورلد، وورلد ايليت. لتوفر مسـتوى عـال من الراحة للعمـلاء ومنحهم مرونـة في سـداد قيمة مشـترياتهم و حرية السـحب النقدي داخـل و خارج البلاد، حيـث أنها تلبي جميع احتياجات العملاء مهما تنوعت طبيعتها.

وتماشـياً مـع الاسـتراتيجية الهادفة إلـى تقديم الخدمـات المميـزة والفريدة لعملائنـا، تم تفعيل نظـام الاصدار الفـوري الخاص ببطاقات الخصم المباشـر في فروع و مكاتب بنك القدس لتحسـين جودة الخدمة وسرعتها المقدمة لعملاء البنك في الربع الثاني من العام.

و كما عودناكم سـابقا بتمييز بطاقاتنا الائتمانية تحت شـعار "رفيقة دربـك" عن غيرها من البطاقات والتـي تتميـز بعالـم خـاص من التـرف والرفاهيـة وميـزات حصريـة لتعزز نمـط حيـاة يرتقي إلى المسـتوى الـذي يتطلع إليـه عُملاؤنا، وحرصـا على مواصلة بناء شـراكات مثمرة نقـدم من خلالها لعملائنـا خدمات لا تقدر بثمن. ان تعاوننا مع شـركة ماسـتركارد العالمية يشـكل خطـوة مهمة تتيح لنا توفير باقة واسعة من حلول الدفع التي تناسب عملائنا.

فـي الربـع الثاني من العام، تم اطـلاق حملتنا الترويجيـة بعنوان "تجربة خيالية سـتكون انت نجمها مـع رفيقـة دربـك" بالتعاون مع شـركة ماسـتركارد العالمية بحيت تمنـح الفائز فرصة لخـوض تجربة خياليـة لرحلـة مليئـة بالرفاهية والتميز . وشـملت الحملة جميع حاملي بطاقات ماسـتركارد "وورلد، وورلـد إيليـت" بنـك القـدس الائتمانيـة والتي تقـدم لحاملهـا فرصة الفـوز بإحدى ثلاثـة رحلات مدفوعة التكاليف لشخصين الى بالي، بانكوك، بكين من برنامج برايسلس _ Priceless .

وممـا يميـز هـذه الحملة عـن غيرها مـا تتضمنه من باقـة مميزة وتجـارب مصممة خصيصـاً للفائز وعلـى مسـتوى عالـي مـن الرفاهيـة، تبـدأ بحفـاوة الضيافـة التـي سـيحظون بها فـي المطار،

بالاضافة لبرنامج مليء بالعروض والتجارب والنشاطات السياحية الفريدة، كما سيتم منح الفائز بطاقة مدفوعة مسبقاً من شركة ماستركارد لتعزيز تجربة التسوق.

بطاقات ماستركارد "وورلد ، وورلد إيليت" الائتمانية مصنفة من أعلى البطاقات تحت فئة "premium" في شركة ماستركارد والتي تتمتع بالعديد من المزايا حيث تقدم لك معاملة كبار الشخصيات وميزات حصرية تدلل بها نفسك وتعزز نمط حياتك، وتتيح لك التمتع بأرقى الخدمات العالية المستوى.

ولم يقتصر الامر على اطلاق منتجات وحملات ترويجية جديدة من البطاقات الائتمانية، فقد تم تفعيل تطبيق ماستركارد فور يو "MasterCard For You" وادراج البنك تحت اسم "بلدان اخرى / Other MEA Markets".

مما يمكن لحاملي بطاقات ماستركارد فرصة الإطلاع الدائم فيما يتعلق بالعروض و المزايا المتاحة للعميل و كيفية الاستفادة منها. كما يوفر التطبيق امكانية الوصول بسهولة للعروض المقدمة من المتاجر المشاركة عبر ماستركارد و المتاحة حسب نوع بطاقتك التي تملكها. و ذلك لجعل رحلتهم المقبلة أكثر متعة أو لإضفاء المزيد من الراحة و السهولة على حياتهم اليومية .

وفي سياق تطوير الخدمات المصرفية والمعاملات المالية الالكترونية المقدمة للعملاء، تم وضع استراتيجية لمواصلة العمل على تطوير البطاقات واطلاق منتجات جديدة بميزات اضافية وتكنولوجيا متقدمة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، وذلك ضمن إطار مواكبتنا لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين

تنمية الودائع/ برايم

سخر البنك كامل جهوده من خلال هذه الدائرة لإستقطاب وتنمية ودائع الشركات والافراد من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة لشريحة كبيرة من حسابات العملاء وبالرغم من التحديات وشدة المنافسة في القطاع المصرفي الفلسطيني إلا أن البنك إنتهج أساليب متقدمة لتقديم الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالشركات والإفراد وذلك لتعزيز كفاءة وجودة المنتجات والخدمات المصرفية حيث صمم برنامج (برايم شركات، وبرايم أفراد)

Prime

إستمر بنك القدس في تميزه و خصص برنامج "برايم أفراد" بشكل حصري لعملاء محددين ترضي وتقف عند تطلعاتهم وذلك بما يتناسب مع إحتياجاتهم المصرفية بحيث يتيح البرنامج للعميل باقة من التمتع بمزايا رفيعة ومرموقة بوقت قياسي وبدقة متناهية توفر وسائل الراحة المتعددة له.

Business Prime

صمم برنامج "برايم شركات" في خطوة نوعية ليحقق إضافة جلية لكبارعملاء بنك القدس بحيث يتمتع العميل بتجربة مصرفية متميزة وقيمة مضافة وخدمة فريدة تترجم في حساب "BUSINESS PRIME " كما يتمكن العميل من إدارة حساباته بفاعلية وسهولة بما يتناسب مع تطلعاته.

القنوات الإلكترونية

تعزيز إستخدام التكنولوجيا من أجل تقديم وتسهيل الخدمات المصرفية لعملاء البنك وتحويلها من الخدمات التقليدية الى خدمات إلكترونية متطورة كما تهدف الدائرة إلى الرقي بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة نسب الاشتراك بها لتشجيع العملاء على استخدامها بدلا من النماذج الورقية التقليدية .

حيث تقوم الدائرة بمتابعة الأنظمة التالية :

- التطبيق البنكي على الهاتف المحمول (Quds Smart).
- التطبيق البنكي على الانترنت (Qudsi Online).
- الرسائل القصيرة.
- الصرافات الآلية ومشاكلها.

أهم إنجازات الدائرة للعام 2019:

- تطبيق نظام الاصدار الفوري لبطاقة الخصم المباشر في جميع فروع ومكاتب البنك.
- تطبيق خدمة إيداع الشيكات عبر الصرافات الآلية.
- إضافة امكانية سحب فئات نقدية صغيرة من عملة الشيكل على العديد من الصرافات الالية
- إعادة تصميم جميع الشاشات الخاصة بالصراف الالي بصورة عصرية .
- تطبيق النسخة المحدثة من التطبيق البنكي على الانترنت (Qudsi Online).
- تجهيز كتيب إرشادات للعملاء خاصة بالخدمات الإلكترونية المختلفة.
- تنفيذ العديد من التحديثات الخاصة بالتطبيقات البنكية.
- رفع السقوف التحويل من خلال التطبيقات البنكية الالكترونية .

الحوالات السريعة - ويسترن يونيون

انطلاقا من اهمية العمل على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات المميزة التي يوفرها بنك استمر البنك خلال العام 2019 في توسيع شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة الحوالات السريعة كأكبر وكيل رئيس لحوالات ويسترن يونيون في فلسطين ، حيث وصل عدد مواقع تقديم الخدمة الى 28 وكيلاً بواقع 35 موقع 38 فرع ومكتب في كافة انحاء الضفة وقطاع غزه، وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الاموال واستقبالها ، وسعى البنك الى تطوير آليات العمل وتحسينها وفق افضل المعايير المعمول بها في خدمة تحويل الأموال من خلال خدمة الويسترن يونيون والمتوافقة مع الممارسات العالمية والمعايير الفضلى ومتطلبات الامتثال وتطبيق كافة انظمة الحماية وسياسة مكافحة غسيل الاموال في عمليات التحويل ، كما انه جاري الحصول على الموافقات من سلطة النقد الفلسطينية لتنفيذ مشروع التحويل من خلال Western Union Digital Money Transfer .

جودة الخدمة والعناية بالعملاء

نسعى من خلالها الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة لعملاء البنك لملائمة ما يتوقعه العميل من الخدمة المصرفية المقدمة ، وبما يرفع القدرة التنافسية للبنك ويساهم في تحقيق أهدافه ، و إرضاء عملائه، والاهتمام بموظفيه ، وبالتالي ان يكون بنك القدس الخيار الاول للعملاء والموظفين الذين يرون فيه عنوان للتميز.

اهداف وحدة جودة الخدمة

- اعداد وتطبيق استراتيجية الخدمة المتميزة ودورها في خلق فرص النجاح للبنك.
- تغيير انماط التعامل مع العملاء و تخطي الأخطاء الشائعة في نمط التفكير والتحدث و التعبير.
- قياس رضا العملاء عن طريق قياس مؤشرات جودة الخدمة وأداء موظفي البنك ذوي العلاقة

المباشرة مع العملاء.
- التعرف على ادوات دعم الصورة الذهنية الطيبة والسمعة الجيدة للبنك في نفوس عملائنا في كيفية تناول شكاوي العملاء وكيفية الرد عليها
- تعريف موظفي الفروع على انواع العملاء وكيفية التعامل معهم

المقاييس الرئيسية لوحدة جودة الخدمة

اولا: شكل الفرع ونظافته
ثانيا: شكل الموظف ومظهره
ثالثا: الخدمة المقدمة

الحملات التسويقية

عملت دائرة التسويق خلال عام 2019 بجهود مُكثّفة وحثيثة، كان من شأنها رفع اسم بنك القدس عالياً وتعزيز علامته التجارية لدى الجمهور، حيث تم استكمال العمل على تجديد الهوية البصرية لدى فروع ومكاتب البنك التي صُمّمت بصورة عصرية ، وإعادة تصميم بعض الفروع والمكاتب بطريقة تلبي احتياجات العملاء أفراداً كانوا أو شركات، إضافة إلى المشاركة في الفعاليات بشكل لافت ومتقن، والترويج المستمر لخدمات البنك ومنتجاته، وتطوير استراتيجية العمل على صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي.

وتميّز بنك القدس بالترويج للحملات التي اطلقها خلال العام المنصرم، حيث تم ابتكار أفكار عصرية وجديدة لحملاته للوصول إلى الشريحة المستهدفة بشكل يواكب العصر، وذلك من خلال التسويق الالكتروني "الـ Online "، وتقليل الاعتماد على وسائل "الـ offline ".

تمثّلت الحملات بـ :

- اطلاق حملة ترويجية للبطاقات الإئتمانية ماستركارد™ من خلال: حملة " تجربة خيالية ستكون أنت نجمها مع رفيقة دربك" والتي قدّمت 3 رحلات Pricless مدفوعة التكاليف إلى بانكوك، وبكين، وبالي، كذلك الترويج لميزة الكاش الباك "استرداد نقدي يصل إلى 12%".

- اطلاق حملة ترويجية للقنوات الالكترونية "نوّر" الخاصة بدعم أطفال قرى الأطفال SOS ، بالاضافة إلى جائزة 1000 شيكل شهرياً للفائز الواحد.

- اطلاق حملة ترويجية للحوالات السريعة " ويسترن يونيون" تتزامن مع المناسبات والاعياد: حملة "الفرحة فرحتين.. 500$ كل يومين" الخاصة بشهر رمضان، حملة "الضحكة ضحكتين والفرحة كل يومين" الخاصة بالأعياد المجيدة.

وروّجت دائرة التسويق على مدار العام للخدمات الأخرى وأهمها، الايداع النقدي وإيداع الشيكات عبر أجهزة الصرافات الآلية، وخدمة الدوام في أيام السبت، والدوام في الفترات الليلة في مكاتب المراكز التجارية، والخدمات الاكترونية عبر تطبيق الموبايل البنكي Quds Smart و الانترنت البنكي Quds Online، وخدمات مركز خدمات الاتصال، وغيرها.

شهد بنك القدس خلال عام 2019 زخماً في الفعاليات والأنشطة، حيث رسّخت دائرة التسويق جهودها في تنفيذ هذه الفعاليات بصورة متقنة وغير مسبوقة، إذ تم افتتاح أول مكتب تمثيلي في العاصمة الأردنية – عمّان – بصورة مثالية ولائقة والتي حقّقت صدى واسع، وعلى ذات النهج تم افتتاح فرعي رفيديا وسلفيت ومكتب الريحان، كذلك رعاية الأنشطة المختلفة وتنفيذها على أفضل وجه والتي جاءت بنتائج تسويقية مبهرة كـ: رعاية حفل مسابقة الشركة الطلابية – إنجاز، ورعاية أسبوع فلسطين التكنولوجي السادس عشر – أكسبوتك 2019، ورعاية معرض الثورة الصناعية الرابعة، ورعاية مهرجان الزيت عمود البيت.

مركز خدمات الاتصال

خلال العام 2019 شهد مركز خدمات الاتصال تطور ملحوظ في الأداء و التقنيات المستخدمة لخدمة عملاء بنك القدس بصفته أحد أهم نقاط التواصل مع العملاء حيث توسعت شبكة خدماته لتشمل كافة عملاء البنك الحاليين و المستقطبين. وكما يشكل المركز نقطة هامة في تسويق منتجات و خدمات البنك ومصدر هام لبيانات السوق و لقياس رضى العملاء و توفير فرص لتطوير منتجات و خدمات البنك.
جميع المكالمات الواردة الى فروع البنك في الضفة الغربية و قطاع غزة يتم اجابتها من خلال المركز و ذلك لتوفير أفضل الخدمات للعملاء بأعلى مستويات الجودة و بوقت قياسي، و ذلك لضمان توفير خدمات البيع بجودة عالية لعملاء البنك من خلال الفروع. كما أن رسائل العملاء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي يتم الاجابة عنها من خلال المركز، عدا عن أنه يتم توفير الدعم اللازم فيما يخص وكلاء البنك الفرعيين لخدمة الويسترن يونيون من خلال المركز.
كما يعمل المركز على تنفيذ الكثير من النشاطات و المشاريع الترويجية و الاستقصائية من خلال التواصل مع عملاء البنك ضمن سياسات و اجراءات واضحة ضامنه لسرية المعلومات المصرفية و هادفة لتطوير أعمال و خدمات البنك بما يحقق طموحات عملائنا الكرام و ضمن الخطة الاستراتيجية التي يطمح و يعمل البنك على تطبيقها.

البنوك المراسلة

تقوم إدارة المؤسسات المالية في تعزيز علاقات بنك القدس مع بنوك مراسله اقليميه و عالميه لتسهيل تقديم الخدمات و المنتجات المصرفيه كالتجاره الخارجيه، والمدفوعات الدوليه والتحويلات عبر الحدود لعملاء التجزئة والشركات والمؤسسات. بالإضافة إلى المشاركه في ادارة و تسهيل المعاملات بين البنوك لتشمل النقد الأجنبي ، وأنشطة سوق رأس المال ومشتقاتها ، وإنشاء حسابات ، فضلا عن حسابات التشغيل والاستثمار.
يعمل القسم بشكل وثيق مع أقسام الخزينه والأعمال المصرفية التجارية والمالية ، لفهم متطلبات العملاء العالمية ، وتبادل أحدث المعايير و متطلبات السوق و المساهمه في تطبيق المعايير الدوليه للامتثال و مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
ترتكز الخطه الإستراتيجية لبنك القدس على توسيع شبكة مراسليه على مستوى العالم. وقد تم وضع الأسس للعلاقات الجديدة مع العديد من المؤسسات المالية ، بما في ذلك عدد في الخليج العربي وأوروبا والصين وتركيا. و كما نسعى بمواصلة تلبية احتياجات العملاء من خلال الشبكه العالمية من المراسلين مع الالتزام بجميع أحكام الامتثال الدولية.
نجحت ادارة المؤسسات الماليه خلال العام من ابرام اتفاقيات مع الاطراف الدوليه (مؤسسة التمويل الدوليه) –IFC و (البنك الاوروبي لاعادة الاعمار و التنميه) – EBRD و الانضمام الى اتفاقيات التجاره الدوليه و التي تشتمل على اكثر من ثمانمائة مؤسسه ماليه حول العالم، مما يمكن البنك من خدمة العملاء في مجال التجاره الدوليه و تعزيز العلاقات مع المؤسسات الماليه المختلفه.

الخزينة

تقوم دائرة الخزينة في بنك القدس بدور رائد في ادارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملاءة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية وقد حققت دائرة الخزينة نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أدائها، وعززت قدرتها على الاستثمار في الفرص المتاحة وتحسين الأداء وذلك لحماية وخدمة مصالح البنك بالاضافة لتقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتحييد المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية.

تهدف دائرة الخزينة الى المحافظة على دورها كرافعة لربحية واستقرار البنك والى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبي تطلعات العملاء وبما يتواكب مع التطورات العالمية.

تقدم دائرة الخزينة خدمات بيع وشراء العملاء الانية باسعار منافسة وعلى مدار الساعة ،بالاضافة لمنتج الصفقات الاجلة والذي يمكن من خلاله تنفيذ صفقات بيع وشراء العملات بتواريخ حق اجلة يمكن أن تمتد لغاية عام من تاريخ تنفيذ الصفقة والذي يُمّكن العميل من حماية قيمة الاصول والتدفقات النقدية والتحوط لتقلبات اسعار الصرف وتحييد تأثيرها على الميزانية

تحرص الدائرة على تقديم هذه الخدمات باسعار منافسة وباحترافية عالية وعلى مدار الساعة خدمة لعملاء البنك كما تحرص على مواكبة كل ما هو جديد لتقديمة لعملائنا الاعزاء

خدمات الشركات

دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية:

يقدم بنك القدس عبر الدائرة طيفا واسعا من الحلول البنكية لقطاع الشركات والمؤسسات بحيث تكرّس الدائرة جهودها لتقديم الدعم للمشاريع والنهوض بها بقوة سواء كانت الشركة جديدة أو شركة ناجحة، فمن خلال فريق المدراء الذين يعملون جنبا إلى جنب من أجل بناء علاقات قوية مع العديد من الشركات والمؤسسات لتقديم الخدمات لهم وتلبية كافة احتياجات العملاء ومتطلباتهم اليومية، بحيث تحظى دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بأولوية استراتيجية لدى بنك القدس من خلال الدوائر التي تندرج تحتها وهي على النحو التالي:

1. دائرة الأعمال المصرفية للشركات:

يسعى البنك إلى تعزيز علاقاته مع العملاء الحاليين وكذلك استقطاب المزيد من العملاء لمنحهم التسهيلات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملهم.

حيث يتم خدمة الشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الدوائر من خلال مراكز الأعمال المنتشرة في كافة المكاتب والفروع المنتشرة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنتشر هذه المراكز في كل من المدن التالية: رام الله، نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، الخليل، بيت جالا، وقطاع غزة، خاصة وان الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فضلا عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها.

تقوم الدائرة بتقديم الخدمات من خلال مسؤولي علاقة ذوي اختصاص وكفاءة عالية قادرين على ادارة العلاقة مع الشركات وتلبية احتياجاتهم من خلال:

- فتح الحسابات للشركة.
- اصدار دفاتر شيكات.
- اصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ولصالح جهات داخلية وخارجية مختلفة.
- إدارة التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية بمختلف العملات.
- عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء للاستيراد والتصدير.
- شراء وبيع العملاء المحلية والاجنبية وبأسعار مختلفة.
- منح العملاء التسهيلات المصرفية التي تلبي حاجتهم سواء التسهيلات قصيرة الأجل (لتمويل رأس المال العامل) أو طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة) من خلال المنتجات التالية:
- الجاري مدين الثابت.
- الجاري مدين المتناقص (الخاص بالعطاءات).
- القروض طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة).
- القروض قصيرة الأجل (لتمويل المشتريات أو لتمويل المبيعات أو خصومات بنكية).
- الكفالات المصرفية بجميع أنواعها.
- الاعتمادات المستندية :سواء بالاطلاع أو الآجلة".

2. دائرة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية:

تعنى هذه الدائرة في انشاء وادارة العلاقات مع المؤسسات والبنوك المراسلة، بحيث يسعى البنك لاعطاء الأهمية والدعم اللازم لهذه الدائرة لما لها من أهمية كبيرة في انشاء علاقات جديدة وادارة العلاقات القائمة لخدمة عملائنا وتلبية احتياجاتهم المطلوبة سواء داخليا ام خارجيا، حيث أن اقامة وادارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة لخدمة العملاء من حيث تبادل العملات Fx، اجراء التمويلات واستقبال الحوالات.

استراتيجية
التفرع والانتشار

استراتيجية التفرع والانتشار

لقد ارتأى بنك القدس تخفيف وتيرة فتح الفروع والمكاتب والتركيز على القنوات الالكترونية تماشياً مع الاهداف الاستراتيجية في التركيز على الإستثمار بالتكنولوجيا الرقمية وادخال التطويرات والتحسينات الى قنواته الإلكترونية سواء صرافاته الآلية او خدمة الموبايل البنكي او الانترنت البنكي.

وقد تم العمل على نقل فروع الى مواقع اكثر استراتيجية خلال العام 2019 للتميز في تقديم خدماته للعملاء، حيث تم نقل فرع سلفيت الى شارع المدينة المنورة، وتم نقل فرع نابلس الجديد الى منطقة رفيديا ونقل مكتب مول بيرزيت الى مول لاكاسا في ضاحية الريحان. وبالتالي بلغ عدد الفروع والمكاتب التابعة للبنك 39 فرعا ومكتبا في جميع انحاء الضفة الغربية و قطاع غزة بالاضافة الى 70 صراف آلي.

وسعياً من البنك في تحقيق اهدافه الاستراتيجية في التوسع الاقليمي، فقد تم افتتاح اول مكتب فلسطيني في السوق المصرفية الاردنية بعد سنة من شرائه محفظة فروع البنك الاردني الكويتي في السوق الفلسطينية تجسيداً لقدرة البنك على التوسع في فلسطين وخارج حدود الوطن، حيث يخدم المكتب الجديد عملاء البنك الاردني الكويتي في السوق الفلسطينية، وعملاء بنك القدس المحليين خارج فلسطين، كما جذب عملاء جدد من السوقين.

الإدارة العامة	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون
فرع **رام الله**	رام الله والبيرة - وسط البلد الشارع الرئيسي، ركب / عمارة الحج ياسين
فرع **البيرة البلد**	رام الله والبيرة - البيرة شارع المعارف - عمارة برج البيرة
فرع **غزة**	غزة - حي الصبرة شارع عمر المختار - مقابل منتزه البلدية
فرع **نابلس**	نابلس - وسط البلد السوق التجاري
فرع **العيزرية**	القدس - العيزرية - منطقة راس الكبسة الشارع الرئيسي - مفرق قبسة
فرع **بيت جالا**	بيت لحم - بيت جالا شارع السهل
فرع **سلفيت**	سلفيت شارع المدينة المنورة
فرع **طوباس**	طوباس - الشارع الرئيسي بالقرب من مستشفى الشفاء
فرع **عتيل**	طولكرم - عتيل - الحي الشمالي الشارع الرئيسي - مدخل الشعراوية
فرع **الخليل**	الخليل - الشارع الرئيسي دوار ابن رشد
فرع **الماصيون**	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون
فرع **نابلس الجديد**	نابلس - رفيديا عمارة سوداح
فرع **البيرة**	رام الله والبيرة - البيرة شارع الطاحونة
فرع **الرمال**	غزة - الرمال شارع عمر المختار
فرع **طولكرم**	طولكرم - وسط البلد شارع الأسير
فرع **أريحا**	أريحا - عين السلطان شارع المنتزهات
فرع **جنين**	جنين - وسط البلد نهاية شارع ابو بكر
فرع **جنين شارع حيفا**	جنين - شارع حيفا عمارة حيفا
فرع **قلقيلية**	قلقيلية - وسط البلد دوار شيماء
فرع **خان يونس**	خان يونس - شارع السقا عمارة الفرا
فرع **النصيرات**	دير البلح - النصيرات شارع صلاح الدين
فرع **راس الجورة**	الخليل - راس الجورة بناية نظمي صلاح
فرع **بيت لحم**	بيت لحم شارع المهد الجديد
فرع **جباليا**	غزة - جباليا معسكر جباليا-مقابل الـUN
فرع **رفح**	رفح دوار النجمة
مكتب **بيت لاهيا**	غزة - بيت لاهيا الشارع العام-ميدان بيت لاهيا
مكتب **عنبتا**	طولكرم الشارع الرئيسي-عمارة بدران
مكتب **النجاح**	نابلس حرم جامعة النجاح الوطنية
مكتب **بديا**	سلفيت - بديا الشارع الرئيسي
مكتب **سيلة الظهر**	جنين - سيلة الظهر الشارع الرئيسي
مكتب **شارع القدس**	رام الله والبيرة - البيرة شارع القدس - دوار راجعين
مكتب **قبلان**	نابلس - قبلان الشارع الرئيسي
مكتب **جماعين**	سلفيت - جماعين الشارع الرئيسي
مكتب **الزيتون**	غزة - الزيتون شارع صلاح الدين
مكتب **ترقوميا**	الخليل - ترقوميا الشارع الرئيسي
مكتب **الظاهرية**	الخليل - الظاهرية منطقة المشروع - بجانب غرفة التجارة
مكتب **الريحان**	ضاحية الريحان لاكاسا مول
مكتب **بلازا مول**	رام الله والبيرة - البالوع برافو مول
مكتب **الطيرة التسويقي**	رام الله والبيرة - الطيرة شارع بطن الهوى
المكتب التمثيلي	الأردن - عمان الرابية - اليرموك بلازا 2

رأس المال البشري

رأس المال البشري

يتمثـل دور إدارة راس المال البشـري في المسـاهمة في بلوغ اهداف البنـك وذلك بالمبادرة إلى تقديم الدعم في المجالات الخاصة بالموارد البشـرية وتهيئة بيئة تسـاعد اسـرة البنك على أفضل استخدام لقدراتهم.
ومـن أجـل هـذا انشـأت ادارة راس المال البشـري ، ولم يكن الأمـر مجرد تغيير في المسـمى، بل تعبيـر عن قناعة ونقلة كبيرة في مجال المسـؤوليات والمهام، والمشـاركة الاسـتراتيجية مع الإدارة العليا في صياغة دور العامل البشري في نمو وتطور البنك.

تتألف إدارة راس المال البشري من ثلاثة أذرع هي:

- دائرة الموارد البشرية
- دائرة تطوير وتنمية الموارد البشرية
- مركز التدريب

يؤمن بنك القدس ان الإنسـان جزء أساسـي من مـوارده، يتوجب ايلائه اهتمامـاً ورعاية كبيره، من أجـل المحافظـة عليـه وتطويـره والاهتمـام بأمـوره، فبنك القـدس اليـوم يزخـر بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين

توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك:

اعداد الموظفين	741
موظفي الادارة	362
غير مصنفين - الادارة	26
موظفي الفروع	313
غير مصنفين - الفروع	40

توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي في الادارة العامة والفروع

الذكور

الإدارة العامة	الفروع	النسبة
283	228	511
73%	65%	69%

الإناث

الإدارة العامة	الفروع	النسبة
105	125	230
27%	35%	31%

المجموع

الإدارة العامة	الفروع	النسبة
388	353	741

توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي

ماجيستر	23
بكالوريوس	551
دبلوم	78
الثانوية فما فوق	43
مجموع الموظفين	741

تصنيف الموظفين حسب الأعمار

أقل من 22	1
العمر بالسنوات 22 - 30	417
العمر بالسنوات 31 - 40	244
العمر بالسنوات 41 - 50	89
العمر بالسنوات 51 - 60	21

مجموع اعداد الموظفين

741 موظف

توزيع الموظفين حسب متوسط الاعمار

متوسط الاعمار لجميع الموظفين	32
متوسط الاعمار في الفروع	31
متوسط الاعمار في الادارة	32
متوسط الاعمار لمدراء الادارة العامة	45
متوسط الاعمار لمدراء الفروع والمكاتب	41

مركز التدريب

ننظر في مركز تدريب بنك القدس للتدريب كاستثمار مهم في رأس المال البشري وليس كتكلفة مالية، ونبذل ما في وسعنا لمساعدة كل موظف لبلوغ تطلعاته المهنية وتحقيقها. لذلك نعمل على بناء وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات موظفينا مع إيلاء الموظفين الجدد اهتمام وتركيز واضح، واشراكهم في المؤتمرات والندوات العالمية على مستوى القطاع المصرفي، ونعمل ايضا على استقطاب الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين في كافة مجلات العمل المصرفي.

ضمن منهجية عمل تعد فضلى في الممارسات المتبعة في القطاع المصرفي، وذلك من خلال البرامج والأنشطة التدريبية المختلفة:

- التدريب الداخلي
- التدريب المحلي
- التدريب الخارجي
- برنامج تأهيل الموظف الجديد Onboarding Program
- برامج التدريب العملي للموظفين
- برامج الشهادات المهنية العربية والدولية المتخصصة
- التدريب الالكتروني "منصة بنك القدس التعليمية"

وخلال العام 2019 بلغ عدد الانشطة والبرامج التدريبية بمختلف انواعها (128) نشاط/ برنامج تدريبي كانت مقسمة على (4597) ساعة تدريبية شارك فيها (1743) مشارك/ة، وقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذه الانشطة $278,938 مضافا اليها المصاريف النثرية والمواصلات. حيث كان التركيز الأكبر لهذه الأنشطة على فئة الموظفين من الدرجة 4-1، حيث حصلوا على 42% من اجمالي مصاريف الأنشطة والبرامج التدريبية بنسبة مشاركة وصلت 80% من اجمالي المشاركين فيها.

حيث وزعت الأنشطة والبرامج التدريبية على الإدارة العامة وفروع ومكاتب الضفة الغربية وإدارة منطقة غزة على النحو الاتي:

المنطقة	نسبة عدد البرامج	نسبة عدد المشاركين	عدد الساعات التدريبية	التكلفة الاجمالية
الادارة العامة	60%	32%	3076	$186,573
فروع ومكاتب الضفة الغربية	27%	54%	1328	$61,683
ادارة منطقة غزة	13%	14%	193	$17,689

كما تم تقسيم هذه البرامج على قطاعات البنك المختلفة على النحو الاتي:

حيث حصل قطاع الاعمال Business على النسبة الأكبر من حيث عدد البرامج وعدد المشاركين والتكلفة الاجمالية وكان له نصيب الاسد من الموازنة.

القطاع	نسبة عدد البرامج	نسبة عدد المشاركين	عدد الساعات التدريبية	التكلفة الاجمالية
قطاع الاعمال Business	44%	79%	2153	$153,044
قطاع الدعم Support	39%	16%	1835	$82,677
قطاع الرقابة Control	17%	5%	609	$30,224

ونفذ مركز التدريب هذه البرامج داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

تـم ايفاد عدد من موظفي البنك للمشـاركة في ورش عمل ومنتديات ومؤتمـرات ودورات تدريبية خارج دولة فلسـطين لمواكبـة التطورات العالمية والدولية على مسـتوى القطـاع المصرفي. وكان التركيـز الأكبـر علـى التدريـب الداخلـي من خـلال البرامـج المتخصصـة لموظفي البنـك حيث كان نسـبة المشـاركين فـي التدريـب الداخلـي 89% مـن عـدد المشـاركين الإجمالي في الأنشـطة والبرامج التدريبية.

القطاع	عدد البرامج	نسبة عدد المشاركين	عدد الساعات التدريبية	التكلفة الاجمالية
التدريب الخارجي	30	3%	1154	$127,693
التدريب الداخلي	58	89%	1400	$88,971
التدريب المحلي	40	8%	2043	$49,281

دعم وآستثمار

المسؤولية المجتمعية

المسؤولية المجتمعية

واصل البنك خلال عام 2019 التزامه بمسؤولياته المجتمعية تجاه أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي، وقد غطت برامج المسؤولية المجتمعية لدى البنك مختلف المجالات، إذ تم خلال العام تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمة والثقافية والاجتماعية والانسانية والرياضية.

وفي مجال التواصل مع الهيئات والمؤسسات ودعمها في تنفيذ أنشطتها المجتمعية رعى البنك العديد من الفعاليات الخيرية التي تنفذها هذه المؤسسات في إطار سعيها لمكافحة الفقر والجوع والبطالة، كما رعى البنك عدداً من المهرجانات الثقافية والرياضية والاجتماعية وشارك بالعديد من المناسبات الوطنية

بلغت قيمة انفاق بنك القدس على المسؤولية المجتمعية من حيث التبرعات والرعايات (237,822) دولار خلال العام 2019، فقد تم رعاية وتبرع نحو 67 نشاط مجتمعي.

المساهمات وفق القطاعات	قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار
الصحة والبيئة	22,795
الرياضة	23,088
التنمية	34,160
التعليم	51,210
الطفولة	9,358
المرأة	12,822
ذوو احتياجات خاصة	10,481
الثقافة	7,062
الاغاثة	50,335
ابداع وشباب	16,511

بنك القدس الراعي الذهبي لمهرجان البيرة الدولي السابع

عمان - أعلن بنك القدس عن رعايته للنسخة لمهرجان البيرة الدولي السابع الذي سينطلق في الرابع من تموز ويستمر لثلاثة أيام.

بدأ ذلك خلال لإلتقاء المدير العام للبنك السيد بحسين رامي البرماني وزير الثقافة م. عاطف أبو سيف رئيس بلدية البيرة عزام أبوحاصل ترحال والرئيس التنفيذي لبنك القدس صلاح هنس والفنانة دلال أبو آمنة ومدير إدارة خدمات الأفراد في بنك فلسطين آلاء حافظ ومدير إدارة البعوات في جوال آلاء حجازي.

وحول هذه الرعاية أوضح الرئيس التنفيذي لبنك القدس صلاح هنس أنها جاءت لتعميق أدوار البنك على دعم الفعاليات الثقافية وتعزيز حضوره ضمنها، مشيراً إلى أن الغاية والهدف من رعاية الدورة تعود لتحقيق الربح من الإجراءات الوعية في المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي يعمل عليها البنك بواجبنا تجاه مكونات المجتمع. كما أوضح هنس، إلى أن بنك القدس قدم خلال هذا العام العديد من الرعايات الموسيقية والاقتصادية المجتمعية لحملة الطاقات الاقتصادية والصحية والثقافية والرياضية موزعة في كافة محافظات الوطن، وقال أيضاً: أن البرماني ساهم في دفع عملية التنمية السياحية والترفيهية في مدينة البيرة وقطاعات الأوراق.

بنك أن بنك القدس يقدم في الحالي جاب العديد من الأنشطة لتشمل كافة الجالات الثقافية والإجتماعية والاقتصادية والرياضية والصحية وتعزيز الخدمات العلمية والمعرفية حيث أتى هذه الرعاية إيماناً من البنك بأهمية الوصل في دعم الثقافة الفلسطينية والحفاظ على التراث التكنولوجي ودوره في تعزيز الهوية الفلسطينية.

بنك القدس يدشن فرع رفيديا بحلته الجديدة

بوليفيا حسن الطاريق

«تجارة طولكرم» تكرم رجل الأعمال أكرم جراب وتمنحه لقب السفير الاقتصادي

طولكرم - الحياة الاقتصادية - كرمت الغرفة التجارية الصناعية والزراعية في طولكرم رجل الأعمال أكرم جراب لعمله المتميز في قطاع الأعمال ضمن حفل مهرجان طولكرم الأول والمتصدر الذي تنظمه الغرفة تحت عنوان «منتدى الغرفة» بمشاركة كبار المسؤولين والمهتمين بالشأن الاقتصادي في فلسطين.

وقال رئيس الغرفة عبد الله الدرباس في كلمته خلال الحفل: «نحن نعتز بالتعاون مع رجال الأعمال الذين يساهمون في تطوير الاقتصاد الوطني، وأكرم جراب أحد هؤلاء الذين أثبتوا أن الاستثمار في الإنسان والمجتمع هو الطريق الأمثل لبناء اقتصاد قوي ومستدام».

وأضاف الدرباس: «نؤمن بأن تكريم الرموز الوطنية يعزز الثقة بالاقتصاد ويشجع الآخرين على الاستثمار في الوطن، وجراب يمثل نموذجاً للمستثمر الذي يجمع بين الخبرة والرؤية والمسؤولية المجتمعية».

من جهته، أكد جراب أن تكريمه يعكس ثقة القطاع الخاص بدوره في تعزيز الاقتصاد الوطني، وقال: «أعتز بهذا التكريم لأنه يأتي من مؤسسة تمثل القطاع الخاص وتعمل على تطوير بيئة الاستثمار في فلسطين، وأؤمن بأن الاستثمار في الإنسان والمجتمع هو الطريق الأمثل لبناء اقتصاد قوي ومستدام».

وخلال الحفل، تم تكريم عدد من الشخصيات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع الأعمال والمجتمع المحلي، وسط حضور واسع من رجال الأعمال والمسؤولين والإعلاميين، في أجواء تعكس حجم الاهتمام بالقطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية الوطنية.

بنك القدس يكشف عن خطوة نوعية في التطور التكنولوجي

بنك القدس يحتفي بالتخريج الدفعة الثانية من برنامج التدريب المصرفي

مستشفى في الجامعة

سيقام الجمعة المقبل بشراكة رئيسة مع بنك القدس

رام الله: استكمال التحضيرات لتنظيم السباق الوردي النسائي ٢٠١٩

رام الله - قدمت بنك القدس من خلال مبادرة «بنك القدس» التي تهدف إلى دعم الشباب الفلسطيني في مجال التدريب المصرفي، الدفعة الثانية من برنامج التدريب المصرفي الذي يستمر لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية ممثلة في أن الدكتور أحمد عوض وكيل الوزارة، وبحضور مدير عام الشؤون الاجتماعية في رام الله والبيرة السيد رامي الحمد الله، وعدد من المدراء والمسؤولين في البنك.

وقد أكد الدكتور أحمد عوض على أهمية هذه الخطوة التي تعكس الدور الوطني لبنك القدس في تمكين الشباب الفلسطيني من الانخراط في سوق العمل، وتعزيز قدراتهم المهنية والمصرفية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويدعم صمود المجتمع المحلي.

من جهته، أكد السيد رامي الحمد الله أن برنامج التدريب المصرفي يأتي ضمن رؤية البنك الرامية إلى تمكين الشباب وتوفير فرص عمل حقيقية ودعم التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن البنك يولي اهتماماً خاصاً بالشباب الخريجين من خلال برامج تدريبية تهدف إلى صقل مهاراتهم وتأهيلهم لسوق العمل بما يعزز من فرص توظيفهم ويساهم في بناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد الحمد الله أن البنك حرص على أن يكون البرنامج شاملاً ومتكاملاً، حيث يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال تدريب المشاركين على أحدث الأساليب المصرفية والمهارات المطلوبة في بيئة العمل، بما يضمن جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل بكفاءة وثقة.

وأشار إلى أن البنك يولي أهمية خاصة لتمكين الشباب من الانخراط في سوق العمل، انطلاقاً من إيمانه بأن الشباب يمثلون الطاقة الحقيقية لأي تنمية مستدامة، وأن الاستثمار في تأهيلهم وتمكينهم يعد من أهم الأولويات الوطنية.

بنك القدس يدشن مكتب الريحان وفرع سلفيت بحلتهما الجديدة

بنك القدس يرعى حفلا تكريميا لطلبة الثانوية في بلدة بيت ليد

بنك القدس يرعى الإفطار السنوي لدعم صندوق الطالب في بيرزيت

تسامية السنة: بيرزيت تكرم بنك القدس

رام الله - وزير بنك القدس الإفطار السنوي لدعوة أعداد واحدة بيرزيت، وذلك ودعماً لدعم صندوق الطلب، الصناع والطلبة ذوي الدخل المحدود في جامعة بيرزيت.

تخلل الإفطار عدد من الفعاليات، بحضور وزيرة الشباب غيد كيلة ومحافظ رام الله والبيرة فراس ملحم، رئيس الجامعة الأستاذ أ.د. وليد عبد الحي، ورئيس مجلس الأمناء محمد قرادة، ورئيس مجلس بلدية بيت ليد الأستاذ عزمي صالح، ورئيس جمعية بيت ليد لتنمية المرأة سائدة جبر، ومدير فرع البنك في طولكرم رافت حميدان، وعدد من وجهاء المنطقة وأهالي الطلبة.

خلال الحفل عُقدت مناقشة وتسليم الحساب الختامي لصندوق الطالب، وبحضور للأسرة ومدير الصندوق الأستاذ أ.د. وليد عبد الحي، وأمين الصندوق الأستاذ أ.د. عبد الله الدرباس، وأمين سر

علاقات المساهمين

علاقات المساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبينة على الشفافية مع كافة المساهمين، حيث يسعى بنك القدس جاهدا للتواصل مع مساهميه بكافة الوسائل الممكنة سواء من قسم المساهمين أو من خلال فروعنا المنتشرة للحفاظ على علاقته الايجابية مع مساهميه، كما يحرص على ايصال التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، هذا ويعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم ايضا على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم

ويتم خلال هذه الاجتماعات ايضا ما يلي:

- حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.
- يتم نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للبنك، اضافة إلى التواصل مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما في تاريخ 31/12/2019

الأسم	نهاية 2019		نهاية 2018	
	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
اكرم عبداللطيف جراب	17,997,363	19.95%	16,679,670	19.95%
شركة البنك الاردني الكويتي	9,017,275	10%	8,357,067	10%
هيئة التقاعد الفلسطينية	8,115,547	8.9%	7,521,360	9%
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	4,519,174	5.01%	5,513,720	6.59%

يبيــن الجــدول ملكية أعضــاء مجلس الادارة كمــا هي بتاريــخ 31/12/2019 مقارنة مــع نهاية العام السابق 31/12/2018

الاسم	الجنسية	المنصب	عدد الاسهم المملوكة 2019	عدد الاسهم المملوكة 2018
اكرم عبد اللطيف جراب	اردني	رئيس مجلس الادارة	17,997,363	16,679,670
دريد اكرم جراب	اردني	نائب رئيس مجلس الادارة	3,222,825	2,986,863
شركة البنك الاردني الكويتي	اردني	عضو مجلس الادارة	9,017,275	8,357,067
هيئة التقاعد الفلسطينية	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	8,115,547	7,521,360
وليد نجيب الاحمد	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	53,400	75,740
منتصر ابو دواس	اردني	عضو مجلس الادارة	44,248	41,009
صالح جبر احمد حميد	اردني	عضو مجلس الادارة	1,955,348	1,992,500
عاهد فايق بسيسو	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	120,108	111,315
ربى مسروجي علمي	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	118,690	110,000
ماجد عوني محمد ابورمضان	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	35,607	33,000
حامد عبد الغني جبر	اردني	عضو مجلس الادارة	1,655,664	1,719,800
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	4,519,174	5,513,720

جدول ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة للعام 2019

الاسم	عدد الأسهم - 2019	عدد الأسهم - 2018	درجة القرابة
اكرم عبداللطيف حسن جراب	**17,997,363**	**16,679,670**	**رئيس مجلس الادراة**
مهند اكرم عبداللطيف جراب	3,253,411	3,015,210	ابن السيد أكرم جراب
دريد اكرم عبداللطيف جراب	3,222,825	2,986,863	ابن السيد أكرم جراب
يزن اكرم عبداللطيف جراب	3,052,626	2,829,126	ابن السيد أكرم جراب
زيد اكرم عبداللطيف جراب	3,044,345	2,821,451	ابن السيد أكرم جراب
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	**4,519,174**	**5,513,720**	**عضو مجلس ادارة**
ابراهيم احمد عبدالفتاح ابوديه	168,055	12,100	رئيس مجلس ادارة شركة الشروق
احمد ابراهيم احمد ابوديه	-	550	نائب رئيس مجلس ادارة شركة الشروق
دريد اكرم عبداللطيف جراب	**3,222,825**	**2,986,863**	**نائب رئيس مجلس الإدارة**
اكرم عبداللطيف حسن جراب	17,997,363	16,679,670	أب
مهند اكرم عبداللطيف جراب	3,253,411	3,015,210	أخ
يزن اكرم عبداللطيف جراب	3,052,626	2,829,126	أخ
زيد اكرم عبداللطيف جراب	3,044,345	2,821,451	أخ
صالح جبر احمد احميد	**1,955,348**	**1,992,500**	**عضو مجلس ادارة**
رامي صالح جبر مسلم	25,356	38,500	ابن
رمزي صالح جبر احميد	16,486	11,744	ابن
رولا صالح جبر مسلم	19,711	16,500	ابنة
لينا صالح جبر مسلم	19,711	16,500	ابنة
دينا صالح جبر مسلم	19,711	16,500	زوجة
جميله محمد يوسف مسلم	-	16,500	زوجة
كمال جبر احمد حميد	160,000	400,000	أخ
فهد جبر احمد مسلم	-	7,000	أخ
ربى محمد محمود مسروجي	**118,690**	**110,000**	**عضو مجلس ادارة**
محمد محمود يوسف مسروجي	474,760	440,000	أب
شركة مسروجي للتجاره العامه	356,070	330,000	عضو مجلس ادارة
شركة القدس للمستحضرات الطبية	422,007	391,110	مساهم
دينا محمد داود علمي	1,621	1,503	ابنة
ندين محمد داود علمي	2,100	1,503	ابنة
دارا محمد داود علمي	2,000	1,503	ابنة
وليد نجيب مصطفى الاحمد	**53,400**	**75,740**	**عضو مجلس ادارة**
شركة القدس للاستثمارات العقارية	500,000	500,000	وليد الاحمد- المدير العام
عزام نجيب مصطفى الاحمد	64,923	60,170	أخ
حسني نجيب مصطفى الاحمد	16,230	15,042	أخ
رنوه قدري محمد الاحمد	-	5,000	زوجة

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 31/12/2019 مقارنة مع 31/12/2018

الاسم	الجنسية	المنصب	عدد الاسهم المملوكة 2019	عدد الاسهم المملوكة 2018
صلاح "محمد سليم" صلاح هدمي	فلسطيني	الرئيس التنفيذي	20,000	-
منذر محمد عبدالرحمن عوده	فلسطيني	نائب رئيس اول مدير ادارة جودة الائتمان	33,707	31,240
زيد اكرم عبداللطيف جراب	فلسطيني	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي	3,044,345	2,821,451
البير ادمون اميل حبش	فلسطيني	مدير ادارة الائتمان	13,950	-

نسعى في بنك القدس للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين من خلال الرد على استفساراتهم والتواصل الدائم معهم

ويتم ايصال المعلومات الى المساهمين من خلال:

- التقرير السنوي الذي يرسل سنويا مع دعوة الهيئة العامة من خلال البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة

بلغ مجموع رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية العليا 1,751,545 دولار أمريكي خلال العام 2019، مقابل 1,595,912 دولار أمريكي للعام 2018.

نشاط التداول لعام 2019

ملخص نشاط التداول في العام 2019 لسهم بنك القدس

البيان	2019	2018	التغير	نسبة التغير
عدد الأسهم المتداولة	15,793,610	14,500,696	1,292,914	8.92%
قيمة الأسهم المتداولة	27,874,933	29,703,293	(1,828,360)	-6.16%
عدد الصفقات المنفذة	1,909	1,956	(47)	-2.40%
أعلى سعر تداول / دولار	1.97	2.40	(0)	-17.92%
سعر الاغلاق في نهاية السنة / دولار	1.58	1.88	(0)	%15.96-

نفقات أعضاء مجلس الادارة 2019

الاسم	عدد جلسات المجلس	الحضور	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019	بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان	بدل تنقلات وسفر	مجموع نفقات مجلس الادارة خلال العام 2019
أكرم عبد اللطيف جراب	6	5	50,000	5,000	2,583	**57,583**
دريد أكرم عبد اللطيف جراب	6	6	25,000	12,000	8,248	**45,248**
هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة ب د.أحمد عبدالسلام مجدلاني	6	4	25,000	11,000	-	**36,000**
وليد نجيب الأحمد	6	6	25,000	11,000	-	**36,000**
عاهد فايق بسيسو	6	6	25,000	23,000	-	**48,000**
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية (ممثلة بالسيد إبراهيم عبدالفتاح أبو دية)	6	6	25,000	14,000	5,250	**44,250**
البنك الأردني الكويتي (ممثلا بالسيد هيثم البطيخي)	6	6	25,000	6,000	3,280	**34,280**
ربى مسروجي العلمي	6	6	25,000	9,000	-	**34,000**
صالح جبر احميد	6	6	25,000	6,000	4,500	**35,500**
د .حامد عبد الغني جبر	6	6	25,000	8,000	-	**33,000**
منتصر عزت أبو دواس	6	5	25,000	11,000	5,410	**41,410**
د .ماجد عوني أبو رمضان	6	6	25,000	6,000	2,803	**33,803**
المجموع			**325,000**	**122,000**	**32,075**	**479,075**
ضريبة القيمة المضافة			**52,000**	**19,520**	**-**	**71,520**
مجموع نفقات مجلس الادارة شامل ضريبة القيمة المضافة			**377,000**	**141,520**	**32,075**	**550,595**
الفائض من مخصص نفقات مجلس الادارة للعام 2018						**(45,040)**
مجموع نفقات مجلس الادارة شامل ضريبة القيمة المضافة للعام 2019						**505,555**

الحوكمة

الحوكمة

الالتزام بالحاكمية المؤسسية

انطلاقا من رؤية البنك الاستراتيجية وايمان مجلس الادارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة،والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية بالاضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، وانطلاقا من رسالة البنك في تقديم افضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الادارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.
هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لاخر لمواكبة اخر اللتطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

دور رئيس مجلس الادارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الادارة ما يلي :

- الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الادارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية :

1. الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
2. يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بانشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .

مسؤوليات مجلس الادارة :

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي ، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتاكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتاكد من التزام الادارة التنفيذية بها.

- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التاكد من وجود الية لقياس هذة المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على انشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ،ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر،وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات .وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتاكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمية المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر (المخاطر، الامتثال،التدقيق الداخلي، مكافحة غسل الاموال) .
- تحديد اطار شهية المخاطر في المصرف ، والتأكد من موائمتها للاهداف الاستراتيجية وراس المال والخطط المالية وممارسات منح المكافات والحوافز ، ونشر اطار شهية المخاطر على كافة المستويات في المصرف من خلال تطوير وثيقة لشهية المخاطر تمكن كافة الاطراف من فهمها بسهولة.
- المسؤوليات التنظيمية بهدف التنسيق بكفاءة وفعالية بين وحدات الاعمال حتى لا تكون هناك ثغرات في الضوابط الداخلية وضمان عدم الازدواجية بين المهام (والتي تعرف بنموذج خطوط الدفاع الثلاث).
- يتوجب على المجلس بالشراكة مع الادارة التنفيذية ومسؤول المخاطر تطوير اطار لشهية لشهية المخاطر لدى المصرف ووضع الاجراءات اللازمة لضمان الالتزام به ومراقبته ، بحيث تتضمن حوكمة المخاطر ثقافة قوية للمخاطر وادارتها بالاضافة الى تحديد جيد لمسؤوليات ادارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية.

الية عمل مجلس الادارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تنحيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعده على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذة اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (خمسة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافأت ولجنة الاستثمار) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسبا

أ. اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التاكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا ويرأسها رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، م. وليد الاحمد وصالح جبر احميد ، ربى مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التاكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتاكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

ب. لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف

مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذة الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا، ويراس اللجنة د. احمد مجدلاني وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ومنتصر دواس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التاكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتاكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطه بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها.
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

ت. لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة 4 مرات سنوياً بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبا ويرأسها السيد منتصر دواس وعضوية كل من عاهد بسيسو وابراهيم ابو دية .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

ث. لجنة الحاكمية المؤسسية:

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الادارة والمهام المكملة للجنتي الحوكمة والتدقيق كما يتمتع اعضاءها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتعقد اجتماعاتها مرتين بالسنة ويراس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسة :

- الاشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءا على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- اعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا بالخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتاكد من نشرة على اوسع نطاق .
- التاكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على اعمال البنك والقيام بدروها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ج. لجنة المكافات والترشيحات :

تتالف اللجنة من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها الية ، وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً بحضور المدير العام او من ينوب عنه ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويراس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- اعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل أخرى تراها مناسبة.

- اعـداد تقريـر يتقدم به المجلس للمسـاهمين لانتخـاب أو اعادة انتخاب الاعضـاء **بحيث يتضمن ما يلي:**

أ- فترة العضوية والتفاصيل الشـخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشـح فـي مجالـس ادارات مصـارف وشـركات أخـرى وتفاصيـل المناصب الاخـرى التي يشـغلها المرشـح وتفاصيـل العلاقـات والقرابـة بيـن المرشـح والبنك من جهـة والمرشـح والاعضاء الاخرين من جهة أخرى.
ب- تقديـم بيانـا بانه قد تحقق من اسـتيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المسـتقل عند تعيينه.

- تقديـم التوصيـات للمجلس حول التغييـرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسـبة لعدد أعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه
- تحديـد الاعضـاء المؤهليـن وتقديـم التوصيات للمجلس حول الشـخص المرشـح لشـغل مقعد في حال وجود شاغر في اي من لجان المجلس.
- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسـة مدى اهلية جميع المرشـحين المقترحين لعضوية المجلس من المسـاهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم.
- تقديـم توصيـات للمجلس بين الحيـن والاخر حول التغيـرات التي تعتقد اللجنـة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسـبة لإحلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسـؤولين الرئيسـيين واسـتبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر.
- تقييم اداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- إعداد سياسة المكافات والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- اجـراء مراجعـة دوريـة لسياسـة المكافـات والحوافـز او عندمـا يوصـي المجلس بذلـك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث السياسة.
- اجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق اهدافها.
- التاكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقق الايراد بشكل فعلي.
- تقديـم التوصيـات للمجلـس بخصـوص مسـتوى ومكونـات مكافـات وبـدلات رئيـس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.
- التأكـد مـن ان سياسـة المكافـات والحوافز تأخـذ بعين الاعتبار كافـة أنواع المخاطـر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافات.
- التأكـد مـن توافق سياسـة منح المكافـات والحوافز مع تعليمات سـلطة النقد والنظـام الداخلي للمصرف.

ح. لجنة الاستثمار

تـم انتخـاب لجنة اسـتثمار مشـتركة مكونة من سـتة اعضاء مـن مجلـس الادارة والادارة التنفيذية، ويتمتـع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في ادارة الاسـتثمار والمحاسـبة والادارة الماليـه، وتعمـل اللجنة تحت اشـراف مجلس الادارة وترفـع تقاريرها وتوصياتها بنتائـج اعمالها اليه، وتجتمـع اللجنـة كلمـا دعت الحاجـة ويتم اعـداد محاضر لهـذه الاجتماعات بشـكل اصولـي، وتقوم اللجنـة بالمهـام والواجبـات المنصوص عليها فـي القوانين والتشـريعات وتعليمات سـلطة النقد الفلسـطينية بالاضافـة الـى أفضل الممارسـات، وللجنة دعوة من تراه مناسـبا، ويـراس اللجنة د. احمـد مجدلانـي وعضويـة كل مـن السـادة ابراهيـم ابو ديـة، ربا مسـروجي، صلاح هدمـي، زيد جراب، وألبير حبش.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

- متابعة ومراجعة الادوات الاستثمارية والتقارير الدورية واستثمارات البنك القائمة والمستقبلية.
- دراسة تحليل اداء المحفظة الاستثمارية .
- عرض فرص استثمارية جديدة واتخاذ قرارات استثمارية، و رفع التوصيات لمجلس الادارة.
- دراسـة أي مسـألة تعـرض عليها من مجلـس ادارة البنـك أو اي مسـألة ترى اللجنة ضـرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها.

بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تـم بنـاء نظام الرقابـة والضبط الداخلي للبنك اسـتنادا الى الاطـار العام لنظام الرقابـة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتـم مراجعـة هيكل انظمـة الضبـط والرقابة الداخليـة من قبل المدقـق الداخلـي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقـوم البنـك باضافة بيان في التقرير السـنوي حول كفايـة انظمة الرقابة الداخليـة على التقارير المالية .
- يضطلـع مجلـس الادارة بمسـؤولياته بالاعتمـاد علـى اطـار عـام للرقابـة الداخليـة وذلك بهدف التحقـق من فعاليـة وكفاءة العمليـات ومصداقيـة التقارير الماليـة والتقيد بالقوانيـن والتعليمات النافذة.
- توفيـر اجـراءات تضمـن وصول المعلومـات لمتخذي القرار في الوقت المناسـب بمـا فيها خطة الطوارئ .
- اسـتقلالية دوائـر التدقيـق والامتثـال ودائـرة مكافحة عمليات غسـل الاموال و تمويـل الارهاب وادارة المخاطر.

1. التدقيق الداخلي :

يـدرك البنـك ان وجـود دائـرة تدقيـق داخلـي فعالة والتـي تعتبر خـط الدفـاع الثالث فـي البنك، يسـاهم فـي اضافـة قيمة نوعيـة للبنك وتحسـين عملياتـه، ويسـاعد البنك في تحقيـق اهدافه بايجاد منهجية منظمة لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الحوكمة و ادارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضـع ميثـاق التدقيـق الداخلـي واعتمـاده مـن مجلـس الادارة لتحديـد الادوار والمسـؤوليات والصلاحيات الخاصة بالدائرة.
- اعداد خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر وتعتمد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة.
- فحـص وتقييـم درجة ملائمة وفاعلية انظمـة الضبط الداخلي والالية التي تتـم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك للحد من المخاطر المرتبطة بها.
- اعـداد تقاريـر دوريـة حول مـدى كفاية انظمـة الضبط والرقابـة الداخليـة للحد مـن المخاطر التي يتعرض لها البنك والارتقاء بالبيئة الرقابية الى المستويات المقبولة .
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى الادارة العليا ولجنة التدقيق.

2. دائرة الامتثال :

فـي إطار تعزيـز التزام وتوافق البنـك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشـاء دائـرة الامتثال كدائرة مسـتقلة تعنى بالاشـراف على الالتـزام بالانظمـة والقوانين والتشـريعات الصـادرة عن الجهات الرقابيـة المختلفـة وذلـك للوصـول الـى الممارسـات المصرفيـة السـليمة، وعلى صعيـد دائرة الامتثـال فقـد تم حصر كافـة القوانين والانظمـة والتعليمات الناظمة للبنك وتثقيـف وتوعية كافة الموظفيـن بمفهـوم الامتثـال مـن خلال ورشـات العمـل والـدورات التدريبية ، كما يحـرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد دليل الامتثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.
- إعـداد منهجيـة فعالة لضمـان امتثال البنك لجميـع القوانين والتشـريعات النافذة وأي إرشـادات وأدلة ذات علاقة .
- رفـع التقاريـر الدورية حول نتائـج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطـر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك
- متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).

3. دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

يهدف بنك القدس إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقه بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من كافة الجوانب وذلك من خلال امتثال البنك لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.وفي ضوء التطورات الدولية وانسجاما مع الممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال ومتطلبات الجهات الرقابية **فقد قامت ادارة البنك بالتالي :**

- تأسيس دائرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعيين الكادر البشري المؤهل .
- اعتماد نظامين لتعزيز متابعة ومراقبة الحسابات تفاصيلهم **على النحو التالي:**

1. نظام آلي لفحص كافة بيانات العمليات المالية للتأكد من عدم ادراجها ضمن القوائم الدولية المحظور التعامل معها مثل قوائم الـ (OFAC,UN).
2. نظام آلي متخصص في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي يعمل على فحص ومراقبة جميع العمليات المالية التي تتم على حسابات العملاء في البنك. لاكتشاف العمليات المشتبه بها والحد منها وذلك لحماية البنك من استغلال نظامه المالي والحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

4. ادارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وذلك باعتبارها إطاراً ومرجعيةً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنك، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها، ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل ، سوق، سيولة....) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات، وبناء الموقع البديل لادارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة، وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث بطريقة مبنية على تحليل اثر السيناريوهات المحتملة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية والتي تتولى مراجعة وتقييم مخاطر كافة الدوائر، وترفع التقارير الدورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر ضمن الإطار العام بالمهام التالية:

أ- رفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للاعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- **تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:**

- أعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة تقارير المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- **اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:**

1. التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
2. إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر علاوة على تحديد الضوابط الرقابية التي ادت لمثل هذه الخسائر، واقتراح الية لدعمها او اضافة ضوابط رقابية جديدة لتلافيها مستقبلاً.
3. توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
4. تطوير خطة استمرارية العمل في البنك وتحديثها والتأكد من جهوزية البنك لتنفيذها في الحالات الطارئة.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان، أو إدارة الموجودات والمطلوبات بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها بما يضمن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل عن الافصاح.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بابداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلا على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى .

مهام ومسؤليات المدقق الخارجي :

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الادنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا **على ما يلي :**

- اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
- رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
- التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق.

ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك .

العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بحضوركم شكل شخصي او بسند توكيل في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بدعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات الموجهه للمساهمين على عناوينهم البريدية بالاضافة الى نسخة الكترونية ونسخة مطبوعة من التقرير السنوي.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

الشفافية والافصاح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذة المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير معلومات كاملة وبشكل دوري ومتاح للجميع حول نشاطاته ولكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

البيانات المالية
للعام 2019
وتقرير مدقق
الحسابات الخارجي

شركة بنك القدس
المساهمة العامة المحدودة

رام الله - فلسطين

البيانات المالية مع تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

الفهرس

Index

تقرير مدقق الحسابات المستقل	92
بيان المركز المالي	98
بيان الدخل	99
بيان الدخل الشامل	100
بيان التغيرات في حقوق الملكيّة	101
بيان التدفقات النقدية	102
إيضاحات حول البيانات المالية	103

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الرأي

فـي رأينـا، إن البيانات الماليـة تُظهر بصورة عادلة مـن كافة النواحي الجوهريـة المركز المالي لبنك القـدس – شـركة مسـاهمة عامة محـدودة (فيما يلـي "البنك") كما فـي 31 كانـون الأول 2019، وأدائـه المالـي وتدفقاتـه النقدية للسـنة المنتهيـة بذلك التاريـخ وفقـاً للمعايير الدوليـة للتقارير المالية المُقرة من سلطة النقد الفلسطينية.

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك والتي تشمل ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019،
- بيان الدخل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ،
- إيضاحات حول البيانات المالية والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقـد قمنـا بعمليـة التدقيق وفقـاً لمعايير التدقيـق الدوليـة. إن مسـؤولياتنا وفقاً لهـذه المعايير مبينة في فقرة "مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور اخرى

تـم تدقيـق البيانـات الماليـة للبنـك كما فـي 31 كانـون الأول 2018 مـن قبل مدققي حسـابات آخرين، والذين أصدروا تقريرهم غير المتحفظ حولها بتاريخ 28 آذار 2019.

الاستقلالية

إننـا مسـتقلون عـن البنك وفقـاً لقواعد السـلوك الأخلاقـي للمحاسـبين المهنيين الصـادرة عن مجلـس معاييـر السـلوك الأخلاقـي الدولية للمحاسـبين، وقـد اسـتوفينا مسـؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة

- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة
- القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية

كجـزء من تخطيطنـا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسـبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية فـي البيانـات الماليـة. وعلى وجه التحديـد، أخذنا بعيـن الاعتبار المجـالات التي قامت بهـا الادارة باجتهـادات حكميـة، مثـل الحـالات المتعلقـة بالتقديـرات المحاسـبية الهامـة التـي تضمنت عمل افتراضـات وأخـذ الأحداث المسـتقبلية، التـي بطبيعتها غير مؤكـدة، بعين الاعتبار. وكمـا هو الحال فـي كافـة عمليات التدقيـق التي نقوم بهـا، فقد أخذنا بعيـن الاعتبار مخاطر تجـاوز الإدارة لأنظمة الرقابـة الداخليـة، والتـي تتضمن، إضافة الـى أمور أخرى، مراعـاة ما إذا كان هنـاك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

لقـد قمنـا بتصميم نطاق التدقيـق لتنفيذ إجراءات كافيـة تمكننا من إبداء رأي حـول البيانات المالية ككل، آخذيـن بعيـن الاعتبار هيكليـة البنك، والإجـراءات والعمليـات المحاسـبية، والضوابط وقطاع أعمال البنك.

أمور التدقيق الهامة

أمـور التدقيـق الهامة هي الأمـور التي اعتبرت، وفقـاً لحكمنا وتقديرنا المهنـي، الأكثر أهمية في تدقيقنـا للبيانـات الماليـة للفتـرة الحاليـة. تم أخـذ هذه الأمـور بعين الاعتبـار في سـياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة

قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعة على التسـهيلات الائتمانية المباشرة

كمـا هو مبيـن فـي إيضـاح (10) للبيانات الماليـة، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسـهيلات الائتمانية المباشـرة بمبلـغ 28,989,419 دولار أمريكـي، كمـا بلـغ صافـي التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة مبلـغ 790,511,855 دولار أمريكـي، أي مـا نسـبته 59.41٪ من إجمالي موجودات البنك كما في 31 كانون الأول 2019.

لقـد اعتبرنـا قيـاس الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة على التسـهيلات الائتمانية المباشـرة احد امـور التدقيق الهامة لأن تحديـد الخسـارة المتوقعة يتطلب اسـتخدام تقديرات هامـة ووضـع افتراضـات متعـددة وهـذا له تأثيـر جوهري علـى البيانـات الماليـة للبنـك. مـن اهـم التقديـرات والافتراضات المسـتخدمة هي تلـك المرتبطة في عملية احتسـاب احتماليـة التعثـر والخسـارة عند التعثـر والتعرض الناتج عـن التعثر لكل مـن التعرضات والنظرة المسـتقبلية ومعايير تصنيف المراحل.

إيضاح اهم السياسـة المحاسـبية المتبعة رقم 3.2.2 ب و 3.2.3 يوضح السياسـة المحاسـبية المتعلقة بالتدني في قيمـة الموجـودات المالية والسياسـة المحاسـبية الهامة المتعلقـة بقيـاس الخسـارة الائتمانية المتوقعـة، وإيضاح رقـم (4) الـذي يتضمـن الأحـكام المحاسـبية الهامـة والتقديـرات والافتراضـات فيمـا يتعلق بخسـائر انخفاض قيمـة الموجودات المالية ومنهجيـة تقييم انخفاض القيمة المسـتخدمة مـن قبـل البنـك، وإيضـاح رقـم (10) الذي يوضـح مخصص تدني تسـهيلات ائتمانية مباشـرة مقابل التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة وإيضاح رقـم (49) يبين تفاصيل جـودة الائتمان والافتراضات الرئيسـية والعوامل التـي تـم وضعهـا فـي الاعتبـار عنـد تحديـد الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة علـى التسـهيلات الائتمانيـة المباشرة.

كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة

لقـد قمنا بإتباع الإجـراءات التالية لتقييـم معقولية تقدير الإدارة في عملية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

1. فهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية.
2. فهـم منهجيـة الإدارة المتبعـة لتحديـد كيفيـة تصنيف المدين.
3. التأكـد مـن اكتمال المعلومات الخاصة باحتسـاب نموذج الخسارة المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2019.
4. الاسـتعانة بخبرائنـا الداخليين المتخصصيـن مـن أجل تقييم الامور التالية:

- الإطـار المفاهيمـي المسـتخدم فـي تطويـر سياسـة الانخفـاض فـي القيمـة لـدى البنك في سـياق التزامها بمتطلبـات المعيار الدولـي للتقارير المالية رقم 9.
- منهجيـة نمـوذج الخسـارة الائتمانيـة المتوقعـة والعوامـل المسـتخدمة فـي احتسـاب احتماليـة التعثـر والخسـارة الناتجة عند التعثـر والتعرض الناتج عـن التعثر لمختلـف فئـات التسـهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنك.
- الفرضيـات المتبعـة من قبـل البنك فـي تحديد العوامـل المؤديـة الـى وجـود زيـادة جوهرية في مخاطـر الائتمان وإدراج التعرضـات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة.
- معقوليـة الافتراضـات المسـتخدمة عنـد إعـداد إطـار عمـل النمـوذج بمـا فـي ذلـك الافتراضـات المسـتخدمة لتقييـم السـيناريوهات المسـتقبلية والزيـادة الجوهرية فـي مخاطر الائتمـان ومقارنتها مـع متطلبات المعيـار الدولي للتقاريـر المالية رقم 9 كمـا تـم إقـرار تطبيقـه مـن قبـل سـلطة النقد الفلسطينية.

5. فحـص إجراءات وأنظمـة الضبط والرقابـة الداخلية ذات العلاقة المتبعة من قبل البنك.
6. فحص عينة من العملاء، لتقييم:

- البيانات المسـتخدمة من قبـل إدارة البنك لتحديد تصنيف العملاء.
- دقـة احتسـاب مخصـص تدنـي التسـهيلات الائتمانية المباشـرة وفقـاً لتعليمات سـلطة النقد الفلسـطينية ذات العلاقـة ومعيار الدولـي للتقارير المالية رقم 9.
- فحـص دقة التصنيف الآلـي لأنظمة المعلومات لـدى البنك المتعلقـة بتحديد عدد ايام الاسـتحقاق للتسهيلات الائتمانية المباشرة.

7. تقييـم كفايـة الإفصاحـات حـول مخصـص تدنـي التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة وفقـا للمعاييـر الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة.

أمور التدقيق الهامة

القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية

قام البنك خلال عام 2018 بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات العائدة لفرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين وذلك من خلال اصدار اسهم بقيمة 10% من راس مال البنك بتاريخ الاستحواذ لصالح البنك الاردني الكويتي بالاضافة الى دفع مبلغ 33,380,895 دولار امريكي. بلغت الكلفة الكلية للاستثمار مبلغ 48,340,045 دولار امريكي ونتج عنه موجودات غير ملموسة مرتبطة بودائع عملاء أساسية. إن عملية الاستحواذ تتطلب من الإدارة ممارسة حكمها المهني في تحديد القيمة العادلة لصافي الموجودات في تاريخ الاستحواذ وتحديد قيمة الموجودات غير الملموسة واعمارها الانتاجية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

نظرا لأهمية هذه التقديرات فإنها تعتبر احد امور التدقيق الهامة وكما هو مبين في ايضاح (15) موجودات غير ملموسة، قام البنك بتحديد القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار امريكي.

إيضاح اهم السياسة المحاسبية المتبعة رقم 3.2.11 و3.2.20 يوضح السياسة المحاسبية المتبعة في اندماج الأعمال والسياسة المحاسبية الهامة المتعلقة بالموجودات غير ملموسة، وإيضاح رقم (4) الذي يتضمن الأحكام المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات فيما يتعلق في القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة والمستحوذ عليها، وإيضاح رقم (15) الذي يوضح الموجودات غير الملموسة الناتجة عن الاستحواذ.

كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة

لقد قمنا بإتباع الإجراءات التالية والاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين حيثما تطلب ذلك لتنفيذ مايلي:

1. فهم المنهجية المتبعة من الادارة لتقييم الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.
2. تقييم آلية الادارة في توزيع سعر الشراء على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها.
3. مراجعة منهجية التقييم والفرضيات المستخدمة من قبل الادارة لتقييم الموجودات غير الملموسة.
4. تقييم معقولية معدل الخصم المستخدم من قبل الادارة في احتساب قيمة الموجودات غير الملموسة واعمارها الانتاجية.
5. مراجعة دقة الاحتساب في النموذج المستخدم من قبل الادارة لتحديد قيمة الموجودات غير الملموسة.
6. تقييم كفاية الافصاحات حول عملية الاستحواذ في البيانات المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك للعام 2019 باستثناء البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل. لم يتم تزويدنا بالمعلومات الأخرى حتى تاريخ تقريرنا حيث من المتوقع أن يتم تزويدنا بها بعد هذا التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، عندما يتم تزويدنا بها، ومن خلال ذلك، تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهرية.

عندما نطلع على المعلومات الاخرى التي لم يتم تزويدنا بها بعد، وفي حال استنتجنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك لاولئك المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المُقرة من سلطة النقد الفلسطينية ووفقاً للقوانين سارية المفعول في دولة فلسطين، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تتطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك أو وقف عملياته، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصـول علـى فهم للرقابـة الداخلية للبنـك ذات الصلـة بعملية التدقيق بهـدف تصميم إجراءات تدقيق مناسـبة حسـب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليّـة للبنك.

- تقييـم مـدى ملاءمـة السياسـات المحاسـبية المتبعـة ومعقوليـة التقديرات المحاسـبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى اسـتنتاج حول مدى ملاءمة اسـتخدام الإدارة للأسـاس المحاسـبي للمنشـأة المسـتمرة، وفـي مـا إذا كانـت هناك شـكوك جوهريـة، بنـاءً على أدلـة التدقيـق التي تم الحصـول عليهـا، متعلقـة بأحـداث أو ظروف قد تشـكك فـي قـدرة البنك على الاسـتمرار كمنشـأة مسـتمرة. إذا اسـتنتجنا وجـود شـكوك جوهريـة، فيتوجـب علينا لفـت الانتباه في تقريرالمدقـق إلـى الإفصاحـات ذات العلاقـة في البيانات الماليـة، أو تعديل رأينـا إذا كانت تلـك الإفصاحـات غير كافية. تسـتند إسـتنتاجاتنا إلى أدلة التدقيـق التي حصلنـا عليها لغاية تاريـخ تقريـر المدقـق. ولكن يمكن لأحـداث أو ظروف مسـتقبلية أن تـؤدي بالبنك إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقييـم العرض الشـامل للبيانات الماليـة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلـك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننـا نتواصـل مع أولئـك المكلفيـن بالحوكمة حـول عدة أمـور، من بينهـا نطاق وتوقيـت التدقيق المخطـط لهمـا وملاحظـات التدقيـق الهامـة، بمـا في ذلـك أي أوجـه قصـور هامة فـي الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

كمـا نقـوم بتزويد أولئـك المكلفين بالحوكمة بمـا يؤكد امتثالنـا للمتطلبات الأخلاقيـة ذات الصلة بالاسـتقلالية، وإبلاغهـم عن جميـع العلاقات والأمـور الأخرى التي مـن المعقـول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

مـن ضمن الأمور التي يتـم إبلاغها لأولئك المكلفيـن بالحوكمة، نقوم بتحديـد الأمورالأكثر أهمية فـي تدقيـق البيانات المالية للفتـرة الحالية والتي تمثل أمـور التدقيق الهامة. كمـا نقوم بذكر هذه الأمـور فـي تقرير المدقق، مـا لم تحظر القوانيـن أو الأنظمة الإفصاح العلني عـن هذه الأمور، أو عندمـا نحـدد في حالات نـادرة جداً أنه لا ينبغي الافصاح عن هذه المسـائل ضمـن تقريرنا لأنه من المعقـول التوقـع أن تفـوق الأثـار السـلبية لذلـك منافـع المصلحـة العامـة المتحققـة عـن ذلك الإفصاح.

عن برايس ووترهاوس كوبرز فلسطين

حازم صباباً
رخصة رقم 2003/115

30 آذار 2020

بيان المركز المالي

		كما في 31 كانون الأول	
	ايضاح	2019	2018
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	(5)	242,456,505	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(6)	191,629,137	160,803,286
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(7)	86,340	90,506
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(8)	8,189,255	5,663,480
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	(9)	5,077,573	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	(10)	790,511,855	697,803,505
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(11)	17,965,360	18,453,012
استثمار في شركة حليفة	(12)	1,510,311	1,433,126
موجودات أخرى	(13)	17,782,250	36,844,943
موجودات ضريبية مؤجلة	(22)	2,361,598	1,066,727
حق الاستخدام من الموجودات	(14)	17,663,603	-
موجودات غير ملموسة	(15)	3,903,689	4,775,700
مشاريع تحت التنفيذ	(16)	5,966,349	3,718,633
عقارات ومعدات - بالصافي	(17)	25,568,216	30,225,404
مجموع الموجودات		**1,330,672,041**	**1,213,025,128**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	(18)	87,858,600	40,576,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	(19)	19,411,962	66,011,852
ودائع العملاء	(20)	937,378,335	877,678,532
تأمينات نقدية	(21)	93,573,137	81,449,260
مخصص الضرائب	(22)	3,364,323	1,952,704
أموال مقترضة	(23)	213,645	294,778
مطلوبات أخرى	(24)	32,453,308	27,555,199
قروض مساندة	(25)	15,000,000	-
مخصصات متنوعة	(26)	6,594,549	6,063,694
مطلوبات إيجار	(14)	17,298,389	-
مجموع المطلوبات		**1,213,146,248**	**1,101,582,019**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(27)	90,172,750	83,570,667
علاوة إصدار	(28)	-	6,602,083
احتياطي قانوني	(29)	8,730,503	7,607,752
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	(29)	3,182,400	3,182,400
احتياطي التقلبات الدورية	(29)	4,757,269	4,757,269
احتياطي القيمة العادلة	(8)	(3,067,876)	(2,603,012)
الأرباح المدورة	(30)	13,750,747	8,325,950
مجموع حقوق الملكية		**117,525,793**	**111,443,109**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**1,330,672,041**	**1,213,025,128**

السيد أكرم جراب
رئيس مجلس الادارة

السيد صلاح هدمي
الرئيس التنفيذي

السيد محمد سلمان
نائب رئيس أول - مدير الإدارة المالية

بيان الدخل

	ايضاح	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	2018
الفوائد الدائنة	(31)	62,892,469	57,957,371
الفوائد المدينة	(32)	(15,278,247)	(14,505,562)
صافي إيرادات الفوائد		**47,614,222**	**43,451,809**
عمولات مقبوضة	(33)	7,041,127	6,500,013
عمولات مدفوعة	(33)	(1,430,982)	(1,201,274)
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**53,224,367**	**48,750,548**
أرباح التعامل بالعملات الأجنبية	(34)	8,428,562	7,619,855
صافي أرباح موجودات مالية	(35)	345,625	71,830
إيرادات أخرى، بالصافي	(36)	144,753	746,552
الدخل التشغيلي		**62,143,307**	**57,188,785**
المصاريف			
نفقات الموظفين	(37)	(21,298,357)	(20,660,061)
مصاريف تشغيلية أخرى	(38)	(12,909,232)	(13,630,003)
استهلاكات واطفاءات	(14,15,17)	(5,051,003)	(2,840,766)
صافي مخصص التدني	(10)	(8,522,897)	(4,741,641)
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	(12)	77,185	(136,237)
مخصص هبوط أسعار عقارات	(13)	-	(35,534)
إجمالي المصاريف		**(47,704,304)**	**(42,044,242)**
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		**14,439,003**	**15,144,543**
مصروف الضرائب	(22)	(3,211,497)	(3,548,702)
صافي ربح السنة		**11,227,506**	**11,595,841**
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	(42)	**0.125**	**0.137**

بيان الدخل الشامل

للفترة المنتهية في 31 كانون الأول

	2019	2018
ربح السنة	**11,227,506**	11,595,841
بنود الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يتم تحويلها لاحقاً الى بيان الدخل		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 8)	(464,864)	(94,482)
صافي بنود الدخل الشامل للسنة	**(464,864)**	(94,482)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**10,762,642**	11,501,359

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

بيان التغيرات في حقوق الملكيّة

	رأس المال المدفوع	علاوة الإصدار	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي التقلبات الدورية	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	مجموع حقـوق الملكية
31 كانون الاول 2018								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (قبل التعديل)	68,376,000	-	6,448,168	10,264,820	4,757,269	(2,782,374)	15,666,791	**102,730,674**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	-	-	-	(10,264,820)	-	-	(645,654)	**(10,910,474)**
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدّل)	**68,376,000**	**-**	**6,448,168**	**-**	**4,757,269**	**(2,782,374)**	**15,021,137**	**91,820,200**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	11,595,841	**11,595,841**
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(94,482)	-	**(94,482)**
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(94,482)**	**11,595,841**	**11,501,359**
نتائج بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	273,844	(273,844)	**-**
إصدار أسهم خلال السنة (إيضاح 27 و28)	8,357,067	6,602,083	-	-	-	-	-	**14,959,150**
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	6,837,600	-	-	-	-	-	(6,837,600)	**-**
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27)	-	-	-	-	-	-	(6,837,600)	**(6,837,600)**
المحول للإحتياطيات	-	-	1,159,584	3,182,400	-	-	(4,341,984)	**-**
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	**83,570,667**	**6,602,083**	**7,607,752**	**3,182,400**	**4,757,269**	**(2,603,012)**	**8,325,950**	**111,443,109**
31 كانون الاول 2019								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2019	**83,570,667**	**6,602,083**	**7,607,752**	**3,182,400**	**4,757,269**	**(2,603,012)**	**8,325,950**	**111,443,109**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	11,227,506	**11,227,506**
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(464,864)	-	**(464,864)**
اجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(464,864)**	**11,227,506**	**10,762,642**
توزيعات أسهم (إيضاح 27)	6,602,083	(6,602,083)	-	-	-	-	-	**-**
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 27 و30)	-	-	-	-	-	-	(4,679,958)	**(4,679,958)**
المحول للإحتياطيات	-	-	1,122,751	-	-	-	(1,122,751)	**-**
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	**90,172,750**	**-**	**8,730,503**	**3,182,400**	**4,757,269**	**(3,067,876)**	**13,750,747**	**117,525,793**

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي)

بيان التدفقات النقدية

	ايضاح	2019	2018
		للفترة المنتهية في 31 كانون الأول	
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		**14,439,003**	**15,144,543**
تعديلات:			
استهلاكات واطفاءات		5,051,003	2,840,766
صافي مخصص التدني	(10)	8,522,897	4,741,641
مخصص تعويض نهاية الخدمة	(26)	1,494,541	1,517,095
مخصص قضايا	(26)	100,000	-
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة	(12)	(77,185)	136,237
خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(35)	4,166	12,754
مخصص هبوط أسعار عقارات	(13)	-	35,534
فوائد التزامات إيجارية	(14)	573,208	-
خسارة من استبعاد عقارات ومعدات		606,103	120,954
خسائر استبعاد موجودات برسم البيع		68,350	-
فوائد سندات	(31)	(1,066,508)	(824,884)
بنود أخرى غير نقدية		(201,816)	-
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		29,513,762	23,724,640
احتياطي إلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية		(4,223,462)	(10,983,097)
الزيادة في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(101,210,064)	(35,303,613)
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة		(5,077,573)	-
النقص في موجودات أخرى		18,285,590	4,306,783
الزيادة في ودائع العملاء		59,699,803	31,521,975
الزيادة في التأمينات نقدية		12,123,877	10,258,791
ودائع سلطة النقد الفلسطينية/ تستحق بعد 3 أشهر		57,858,651	-
الزيادة في المطلوبات الأخرى		4,898,109	(614,458)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**71,868,693**	**22,911,021**
تعويضات نهاية خدمة مدفوعة	(26)	(992,286)	(623,999)
مخصص قضايا مدفوع	(26)	(71,400)	-
ضرائب مدفوعة	(22)	(2,892,933)	(3,647,996)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**67,912,074**	**18,639,026**
الأنشطة الاستثمارية			
أرصدة لدى بنوك تستحق أكثر من ثلاثة أشهر	(6)	7,052,186	(7,052,186)
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(2,990,639)	(4,072,126)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	8,796,746
استثمار في شركة حليفة		-	(1,569,363)
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(7,231,311)	-
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		7,718,963	(9,125,800)
إضافات موجودات غير ملموسة		-	(35,151)
النقد الناتج من تملك البنك الاردني الكويتي		-	46,569,066
شراء عقارات ومعدات		(2,640,562)	(3,743,608)
بيع موجودات محولة نتيجة التملك		290,847	380,840
إضافات على المشاريع تحت التنفيذ		(3,808,805)	(651,541)
بيع مشاريع تحت التنفيذ		5,500,000	-
فوائد سندات مقبوضة		848,106	651,962
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**4,738,785**	**30,148,839**
الأنشطة التمويلية			
أموال مقترضة		(81,133)	(86,910)
توزيعات نقدية مدفوعة	(27)	(4,679,958)	(6,837,600)
سداد مطلوبات إيجار	(14)	(1,728,370)	-
قروض مساندة	(25)	15,000,000	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة (من المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**8,510,539**	**(6,924,510)**
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**81,161,398**	**41,863,355**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**215,740,612**	**173,877,257**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	(41)	**296,902,010**	**215,740,612**

إيضاحات حول البيانات المالية

1. عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي "البنك") بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة وذلك برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997. وقد تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال سنة 2005. ويخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. قام البنك خلال الفترة من سنة 2005 وحتى 31 كانون الأول 2019 بزيادة رأس المال المصرح به والمدفوع على مراحل ليصبح رأس المال المدفوع مبلغ 90,172,750 دولار أمريكي موزعاً على 90,172,750 سهم بواقع دولار أمريكي واحد لكل سهم.

إن من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (25) فرعاً بالإضافة إلى (14) مكتباً كما في 31 كانون الأول 2019.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2019 (741) موظفاً و(762) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2018.

تم إقرار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 شباط 2020، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية والهيئة العامة للمساهمين.

2. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المُقرة من سلطة النقد الفلسطينية.

إن الفروقات الاساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما تم إقرارها من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تتمثل في ما يلي:

- يتم تكوين مخصصات الخسائر الإتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2 لسنة 2018) "بشأن متطلبات وارشادات تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9" و تعليمات سلطة النقد رقم (1\2008) "تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة" و تعليمات سلطة النقد رقم (3\2020) "بشأن التسهيلات غير المنتظمة وغير المجدولة لموظفي القطاع العام"، قد تختلف المبالغ الناتجة عن تطبيق هذه التعليمات عن المبالغ الناتجة في حال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مما يؤدي الى عدم تسجيل تلك الفوائد والعمولات.

- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك والتي تعتبر مملوكة للبنك حاليا في بيان المركز المالي ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في كل فترة إفصاح مالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل، ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد بل يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقا.

كما ويتم إطفاء كامل قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك التي مضى على تملكها اكثر من 5 سنوات، قد يؤدي ذلك الى تسجيل مخصصات إضافية وإظهار الموجودات المستملكة بقيمة اقل من قيمتها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الادوات المالية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تظهر في القيمة العادلة كما بتاريخ البيانات المالية.

إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية البنك.

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 متوافقة مع السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء ما هو موضح في الإيضاح (3-1).

3. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

3-1. التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية تتوافق مع السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة السارية التي تم تطبيقها من قبل البنك

تم تطبيق المعايير والتعديلات التالية من قبل البنك في إعداد هذه البيانات المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات الواردة أدناه تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية البنك المدرجة سابقاً، باستثناء التغييرات المذكورة في الإيضاح 3-1 - (ج) تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16.

المعايير:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار (ساري المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019).

- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" بشأن خصائص الدفع المقدم مع التعويض السلبي وتعديلات المطلوبات المالية - أكد هذا التعديل على نقطتين:

1. يمكن أن يكون هذا التعويض المعقول للمدفوعات المسبقة تدفقات نقدية سلبية أو إيجابية على حد سواء عند النظر في ما إذا كان للموجودات المالية فقط تدفقات نقدية تمثل المبلغ الأصلي والفائدة.
2. أنه عندما يتم تعديل المطلوب المالي، الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء الاعتراف، يجب حينها إثبات الربح أو الخسارة مباشرة في بيان الدخل. يتم احتساب الربح أو الخسارة على أساس الفرق لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويعني هذا أنه لا يمكن توزيع الفرق على مدى العمر المتبقي للأداة مما قد يعتبر تغيراً في التطبيق بالمقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39 .

- التفسير رقم 23 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية "الشكوك حول معالجات ضريبة الدخل" - يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والمزايا الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم يقين حول معالجات ضريبة الدخل بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ويراعي التفسير على وجه التحديد:

1. ما إذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي.

2. افتراضات السلطات الضريبية.
3. تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة ومعدلات الضريبة.
4. تأثير التغيرات في الوقائع والظروف.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 " منافع الموظفين" والتي تتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير التالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017: تشمل التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و (11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الاقراض"

(ب) المعايير الجديدة والتفسيرات سارية المفعول على الفترات السنوية بعد 1 كانون الثاني 2019 ولم يتم تطبيقها مبكراً

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 "عقود التأمين" - في 18 أيار 2017 أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 " عقود التأمين". يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حاليا بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية. ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 " الإيرادات من العقود مع العملاء" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية".

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقود غير المكتسبة. وهناك أسلوب تخصيص مبسط للأقساط يُسمح به للمطلوبات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل، ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على العناصر الأساسية للتدفقات النقدية المخصومة والمعدلة بالمخاطر والمرجحة بالاحتمالات.
ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2021.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 - ينقح هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.
ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 - هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8 " السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"،
والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى:

- تستخدم تعريفا ثابتا للاهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية،
- توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية،
- تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول المعلومات غير الهامة.

ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 - إصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح المعدل المعياري لسعر الفائدة. تتعلق الإعفاءات بحسابات التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (ليبور) يجب ألا يتسبب عموما في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، ينبغي الاستمرار في تسجيل أي عدم فعالية تحوط في بيان الدخل وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود ليبور، فإن عمليات الإعفاءات ستؤثر على البنوك في جميع المجالات.
ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

الانتقال من ليبور إلى أسعار خالية من المخاطر (risk-free rates)

في تموز 2017، أعلنت هيئة السلوك المالي (FCA) أنها لن تدعم سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بعد عام 2021، مما يشير إلى أن ليبور قد يتوقف عن الوجود، على الأقل في شكله الحالي، بعد هذا التاريخ.

لدى البنك الأدوات التالية التي تتعرض لتأثير ليبور كما في 31 كانون الأول 2019:

صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة: 312,210,834دولار أمريكي

لا يوجد لدى البنك أي علاقات تحوط قد تتأثر بليبور.

يقوم البنك بتقييم التأثير والخطوات القادمة لضمان الانتقال السلس من ليبور إلى أسعار الفائدة الجديدة.

التعديلات إلزامية ويجب تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020 ، يُسمح بالتطبيق المبكر.

باستثناء ما ورد أعلاه، لا توجد هناك أي معايير جديدة وتعديلات على المعايير وتفسيرات ذات صلة لم تدخل حيز التطبيق بعد، والتي يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك في فترات التقرير الحالية أو المستقبلية والمعاملات في المستقبل المنظور.

(ج) التغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في كانون الثاني 2016، وأدى إلى الاعتراف بكافة الإيجارات تقريباً في بيان المركز المالي من قبل المستأجر، بما أن الفارق بين الإيجارات التشغيلية والتمويلية تم استبعاده. وبموجب المعيار الجديد، فإنه يتم الاعتراف بالأصل (حق استعمال البند المؤجر) أو التزام مالي لتسديد دفعات الإيجار في بيان المركز المالي. وتتمثل الاستثناءات الوحيدة في الإيجارات قصيرة المدة ومنخفضة القيمة.

قام البنك بتطبيق المعيار ابتداءً من تاريخ التطبيق الإجباري وهو 1 كانون الثاني 2019. وقام البنك بتطبيق نهج تحول مبسط ولم يعيد بيان المبالغ المقارنة قبل تاريخ اعتماد المعيار. وفقًا لما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، تقاس موجودات حق الاستخدام بقيمة التزام الإيجار عند التطبيق (معدلة بأي مصاريف إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة).
استخدم البنك الحلول العملية التالية في التطبيق الأولي:

- استخدم التقييم السابق للبنك للعقود الحالية أو التي تحتوي على عقود إيجار،
- اختار البنك استخدام إعفاء عقود الإيجار قصير الأجل عندما تكون مدة عقد الإيجار غير المنتهي في تاريخ التقديم الأولي أقل من 12 شهراً أو تكون عقود الإيجار منخفضة القيمة،
- استبعد التكاليف الأولية المباشرة لقياس حق استخدام الموجودات كما في تاريخ التطبيق المبدئي.

عند قياس مطلوبات الإيجار، قام البنك بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في 1

كانــون الثانــي 2019. كان المتوســط المرجــح المطبــق في أســواق البنــك الرئيســية يعتمد على معــدلات العائد القياسية. ان المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي المطبق من قبل البنك يساوي 3.25%.

(1) تم الاعتراف بالمبالغ التالية وفقاً للمعيار الجديد بكل من بيان المركز المالي وبيان الدخل:

	31 كانون الأول 2019	1 كانون الثاني 2019
حق الاستخدام من الموجودات (مكاتب وفروع - إيضاح 14)	17,663,603	18,463,559
مطلوبات إيجار (التزامات أخرى - إيضاح 14)	17,298,389	17,786,404

(1) يتــم الاعتــراف بالمبالــغ التاليــة وفقًــا للمعيــار الجديد المــدرج فــي العناوين الخاصــة بكل من بيــان المركز المالي وبيان الدخل (يتبع):

	31 كانون الاول 2019
مصروف استهلاك حق الاستخدام من الموجودات (الاستهلاك)	1,467,103
تكاليف التمويل على مطلوبات الإيجار (الفائدة على التزامات عقود الايجار)	573,208

(2) قياس مطلوبات الإيجار:

التزامات عقود الإيجار التشغيلية المفصح عنها كما في 31 كانون الأول 2018	22,718,880
الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجرين في تاريخ التطبيق الأولي	(4,594,468)
عقود ايجارات قصيرة الاجل	(338,008)
مطلوبات الإيجار المعترف بها كما في 1 كانون الثاني 2019	**17,786,404**
منها:	
- مطلوبات الإيجار المتداولة	1,695,545
- مطلوبات الإيجار غير المتداولة	16,090,859

3-2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

3-2-1 معلومات قطاعية

يمثل قطاع الأعمال مكونات مميزة للبنك تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل صانع القرار التنفيذي الرئيسي للبنك.
القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

3-2-2 الأدوات المالية

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) تضاف إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو تُخصم منها حسب الاقتضاء عند الاعتراف المبدئي. ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مباشرة في بيان الدخل. وفوراً بعد الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين في الإيضاح (11 و 49)، والذي ينتج عنه تكبد خسارة إئتمانية يتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

1. الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

أ. تصنيف وإعادة تصنيف الموجودات المالية

لأغراض تصنيف الموجودات المالية، تعتبر الأداة "أداة حقوق ملكية" إذا كانت غير مشتقة وتستوفي تعريف "حقوق الملكية" للجهة المصدرة باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة القابلة للبيع التي يتم عرضها كحقوق ملكية من قبل الجهة المصدرة. إن جميع الموجودات المالية الأخرى غير المشتقة هي "أدوات دين". أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات.

يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية إذا تغير نموذج الأعمال لإدارة المحفظة. إن لإعادة التصنيف تأثير محتمل، ويتم ذلك اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال. لم يقوم البنك بتغيير نموذج أعماله خلال الفترة الحالية والمقارنة ولم يقم بإعادة التصنيف.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل بند أرباح موجودات مالية.

أدوات الدين

تقاس أدوات الدّين بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين التاليين:
(1) أن يتم الاحتفاظ بالموجودات ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
(2) أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة / الأرباح المستحقة على المبلغ القائم منها.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى، باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة، لاحقاً بالقيمة العادلة. بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به في واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- **التكلفة المطفأة:** يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقاس كما هو مبين في الإيضاح (49).

- **القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قيد الحركة في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التدني في القيمة والفوائد المدينة وفروقات العملة (ان وجدت) في بيان الدخل في حين يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل عند الاستبعاد.

- **القيمة العادلة من خلال بيان الدخل:** يقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثمارات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل ضمن "صافي أرباح موجودات مالية" في الفترة التي تنشأ فيها، ما لم تنشأ عن أدوات دين تم تصنيفها بالقيمة العادلة أو التي لم يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، وفي هذه الحالة يتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل.

تدرج الاستثمارات في سندات الدين في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كانت لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يجوز للبنك أيضًا تعيين استثمارات في سندات الدين بشكل لا رجعة فيه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الإدراج المبدئي إذا كان تطبيق

هـذا الخيـار يقلل بشـكل كبيـر من عدم تطابـق المحاسـبة بين الموجـودات الماليـة والمطلوبـات التي يتم الاعتراف بها أو قياسها على أسس محاسبية مختلفة.

- **نمـوذج الأعمـال:** يعكس نمـوذج الأعمال كيفية إدارة البنـك للموجودات من أجل توليـد التدفقات النقدية، أي مـا إذا كان هـدف البنك هو فقط تحصيـل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجـودات أو تحصيل كل من التدفقـات النقديـة التعاقدية والتدفقات النقدية الناشـئة عن بيـع الموجودات. إذا لم ينطبـق أي منهما (أي يتـم الاحتفـاظ بالموجـودات الماليـة لأغراض المتاجـرة)، يتم تصنيـف الموجـودات المالية كجـزء من نموذج الأعمـال "الآخـر" ويتم قياسـها بالقيمـة العادلة من خلال بيان الدخـل. تتضمن العوامل التـي يأخذها البنك بعيـن الاعتبـار فـي تحديد نمـوذج الأعمال لمجموعـة من الموجـودات، الخبرة السـابقة حـول كيفية تحصيل التدفقـات النقديـة لهـذه الموجـودات، وكيفية تقييـم أداء الموجـودات وإبلاغه إلـى كبار موظفـي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المدراء.

- **دفعـات أصـل الدين والفائدة:** إذا كان نمـوذج الأعمال هو الاحتفاظ بموجـودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقديـة أو لتحصيـل التدفقـات النقديـة التعاقديـة والبيـع، يقـوم البنـك بتقييم مـا إذا كانـت التدفقات النقديـة لـلأدوات الماليـة تمثـل دفعـات للمبالـغ الأصليـة والفائـدة ("فحـص دفعـات للمبالـغ الأصليـة والفائدة").

وعنـد إجـراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسـة مـا إذا كانت التدفقـات النقدية التعاقديـة متوافقة مع اتفاق إقـراض أساسـي، أي أن الفوائـد تشـمل فقـط مقابـل القيمـة الزمنية للمـال ومخاطـر الائتمـان ومخاطر الإقـراض الأساسـية الأخرى ومعـدل الفوائد الذي يتماشـى مـع اتفاق الإقـراض الأساسـي. عندما تؤدي الشـروط التعاقديـة إلى التعرض للمخاطر أو تقلبـات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسـي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتـم مراعـاة الموجـودات المالية مع المشـتقات الضمنية بالكامـل عند تحديد مـا إذا كانت تدفقاتهـا النقدية تمثل فقط الدفعات الأصلية والفائدة.

يقـوم البنـك بإعادة تصنيف اسـتثمارات الدين عندما، وفقط عندمـا، يتغير نموذج أعمالـه لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقـوق الملكيـة هـي أدوات تسـتوفي تعريف حقـوق الملكية من وجهة نظـر الجهة المصـدرة، أي الأدوات التـي لا تحتـوي على التـزام تعاقدي بالدفع والتـي تعد دليلاً علـى الفوائد المتبقية في صافـي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية.

يقـوم البنـك بقيـاس جميع اسـتثمارات حقـوق الملكيـة بالقيمة العادلة مـن خلال بيـان الدخل، باسـتثناء الحالات التـي تكـون فيهـا إدارة البنك قد اتخذت خيـاراً نهائياً، عند الاعتـراف المبدئي، بتصنيف اسـتثمارات حقوق الملكية بالقيمـة العادلـة من خـلال الدخل الشـامل الآخر. تتمثل سياسـة البنـك في تصنيف اسـتثمارات حقـوق الملكية بالقيمـة العادلـة من خلال الدخل الشـامل الآخـر عندما يتـم الاحتفاظ بهذه الاسـتثمارات لأغراض أخـرى غير توليد عائـدات الاسـتثمار. وعنـد اسـتخدام هذا الخيار، يتـم إدراج أرباح وخسـائر القيمـة العادلة في الدخل الشـامل الآخر ولا يتـم إعـادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسـارة بما في ذلك عند الاسـتبعاد. ولا يتم تسـجيل خسـائر التدني في القيمة (وعكس خسائر التدني في القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغييرات في القيمة العادلة.

ويسـتمر الاعتـراف بتوزيـع الأربـاح، عندما يمثـل عائدًا على هـذه الاسـتثمارات، في بيـان الدخل كإيـرادات أخرى عندما ينشأ حق البنك في استلام الدفعات.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي

تتمثـل التكلفـة المطفأة في المبلـغ الذي يتم به قياس الأصـل أو الالتزام المالي عند الاعتـراف المبدئي، ناقصاً المسـدد مـن المبلغ الأصلي، زائـداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باسـتخدام طريقة معدل الفائـدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معـدل الفائدة الفعلي هو المعـدل الذي يخصم بدقة المدفوعات أو المقبوضات النقدية المسـتقبلية المقدرة

خلال العمر المتوقع للأصل أو الالتزام المالي إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص للتدني في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

عندما يقوم البنك بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي المعني لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي. ويتم إدراج التغيرات في بيان الدخل.

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

ب. التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والسندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتعرض الذي ينشأ من ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه التعرضات في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

يقدم الإيضاح رقم (49) المزيد من التفاصيل حول كيفية قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ج. تعديل القروض (قروض معاد هيكلتها وجدولتها)

مع الأخذ بعين الإعتبار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية ذات العلاقة، يقوم البنك أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض المقدمة للعملاء. وعندما يحدث ذلك، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. يقوم البنك بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرية مثل حصة الأرباح / العائد على حق الملكية والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغير جوهري في سعر الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية ويعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب معدل الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب التدني في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، يقوم البنك أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لتدني في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في بيان الدخل كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، ويقوم البنك بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الدخل. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (1) عندما يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (2) عندما لا يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم يحتفظ البنك بالسيطرة.

ديون تم شطبها

يتم شطب التسهيلات الائتمانية التي لها مخصصات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في إجمالي المخصصات، إن وجد، إلى بيان الدخل، ويتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للديون التي تم شطبها في بيان الدخل.

2. المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تقاس جميع المطلوبات المالية (وتشمل الودائع والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، والقروض متوسطة الأجل، وودائع العملاء) مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي.
إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم عرضها جزئياً في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئياً في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر التي تعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف، في مثل هذه الحالات، والتي بموجبها يتم إثبات المطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، يقوم البنك بالاعتراف بأي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
يتم إدراج الارباح والخسائر الناتجة عن عقود الضمانات المالية وارتباطات القروض المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ضمن بيان الدخل.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم اطفاؤها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاءه).
عند استبدال دين حالي بدين جديد من مُقرض جديد، يتم إلغاء الاعتراف بالدين الحالي في البيانات المالية ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للمقابل المدفوع في بيان الدخل. ومع ذلك، وعند تعديل أو استبدال الدين مع الاحتفاظ بالمقرض الأصلي، فإن المعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن إرشادات محددة حول ما إذا كانت المعاملة تؤدي إلى إلغاء الاعتراف أو يتم حسابها بشكل مختلف. ويستند هذا التحليل على تساؤل حول ما إذا كان التعديل "جوهرياً" أو ما إذا كان قد تم استبدال الدين الأصلي بدين آخر بشروط "جوهرية" مختلفة.

3. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في بيان الدخل على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، يقوم البنك بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك الاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

مستويات القيمة العادلة

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر وغير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

3-2-3 الانخفاض في القيمة

يجب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص الانخفاض في القيمة بمبلغ:
- الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ التقرير، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى فترة الأداة، أي العمر المتوقع للخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعلي للأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسارة الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحاً منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للاداة، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية للتأكد من وجود مؤشرات الخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للخسارة المسجلة للانخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المُصدر أو الطرف المقابل.
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية.
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية.
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.
- شراء الأصول المالية مع خصم كبير مما يؤثر على خسائر الائتمان المتكبدة.

إذا تعذر تحديد حدث واحد، بدلاً من ذلك، فإن التأثير المشترك لعدة أحداث قد يتسبب في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك انخفاض في ادوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، يضع البنك في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات وتصنيف الائتمان وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور مركزه المالي، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري، ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الموجودات بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك تعريف التعثر. يشمل تعريف التعثر عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لمدة 90 يوماً أو أكثر. وبالرغم من ذلك، فإن الحالات التي يكون فيها انخفاض قيمة الأصل غير معترف به بعد 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق تكون مدعومة بمعلومات معقولة.

التعثر

يُعتبر تعريف التعثر أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التعثر هو أحد مكونات احتمالية التعثر؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتعثر:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

تـم تصميـم تعريـف التعثر ليعكـس الخصائص المختلفة لأنـواع مختلفة مـن الموجودات. وتعتبر السـحوبات على المكشـوف مسـتحقة الدفـع بمجـرد انتهـاك العميل حـدًا محـددًا أو تم إعلامـه بحد أصغر مـن المبلـغ الحالي غير المسدد.

عنـد تقييـم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسـبان المؤشـرات النوعيـة والكميـة. وتعتمـد المعلومات المقيمة علـى نوع الأصل، وعلى سـبيل المثال في الإقراض للشـركات، فإن المؤشـر النوعي المسـتخدم هو خرق العقود، وهو أمر غير مناسـب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشـرات الكمية، مثـل التعثـر وعدم سـداد التزام آخر للطـرف المقابل، هي مدخلات رئيسـية في هذا التحليل. كما يسـتخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التعثر والتي تُطَور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

3-2-4 عقود الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانـات الماليـة هـي عبارة عـن عقود تُلـزم البنك بدفـع مبالغ محـددة لتعويض حاملـي الضمان عن الخسـارة التـي يتكبدونهـا بسـبب إخفاق المدين فـي سـداد أي دفعات عند اسـتحقاقها وفقاً لشـروط أداة الديـن. تتمثل التزامات العقود في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم اعتماد وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.
تقاس عقود الضمان المالي الصادرة مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- العـلاوة المقبوضـة عنـد الاعتـراف المبدئي ناقصًـا الدخل المعترف بـه وفقًا لمبـادئ المعيار الدولـي للتقارير المالية رقم 15.

3-2-5 أرباح وخسائر العملات الأجنبية

يتـم تحديـد القيمة العادلـة للموجودات الماليـة المقومة بعملة أجنبية بتلـك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسـعر الصـرف الفوري السـائد فـي نهاية كل فترة تقرير. يشـكل عنصر الصـرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسـائر القيمة العادلة. وبالتالي:

- بالنسـبة للموجـودات الماليـة المصنفـة بالقيمة العادلة من خلال بيـان الدخل، يدرّج عنصـر الصرف الأجنبي في بيان الدخل.
- بالنسـبة للموجـودات الماليـة التي تمثل بنـوداً نقدية ومصنفة بالقيمـة العادلة من خلال الدخل الشـامل الآخر، يدرّج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل.
- بالنسـبة للموجـودات الماليـة التـي تمثل بنـوداً غير نقدية ومصنفـة بالقيمـة العادلة من خلال الدخل الشـامل الآخر، يدرّج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل.
- بالنسـبة لأدوات الديـن - المقومـة بالعملة الأجنبية والمقاسـة بالتكلفة المطفأة في نهايـة كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرّج في بيان الدخل.

3-2-6 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هـي الموجـودات الماليـة التـي قـام البنك بشـرائها لغرض بيعهـا في المسـتقبل القريـب وتحقيـق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتـم إثبـات هـذه الموجـودات بالقيمة العادلـة عند الشـراء (تقيد مصاريـف الاقتناء فـي بيان الدخل عند الشـراء) ويعـاد تقييمهـا لاحقًـا بالقيمـة العادلة، ويظهـر التغير فـي القيمة العادلـة في بيـان الدخل، وفي حـال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجـوز إعـادة تصنيـف أي موجـودات ماليـة من / إلى هـذا البند إلا فـي الحالات المحـددة في المعاييـر الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في سوق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

لا تخضع أدوات الدين التي في هذه المحفظة عادة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

3-2-7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات للمبالغ الأصلية والفائدة، وتلك غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم تحويل الحركة في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر.
في حالة بيع الأصل أو جزء منه، يتم أخذ الربح أو الخسارة الناتجة إلى بيان الدخل الشامل وداخل بيان حقوق الملكية. يتم تحويل رصيد الاحتياطي لتقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح المدورة وليس من خلال بيان الدخل.

لا تخضع أدوات حقوق الملكية في هذا البند لاختبار الانخفاض في القيمة.

يتم الاعتراف بالأرباح الموزعة في بيان الدخل.

تخضع أدوات الدين في هذه المحفظة لحساب الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو موضح في متطلبات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ويتم الاعتراف بمخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل.

3-2-8 التسهيلات الائتمانية

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الأساس أو جرى اقتنائها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم إدراج مخصص التدني في القيمة على التسهيلات الائتمانية المباشرة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما هو مذكور في الإيضاح)50(.

يتم استبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من البيانات المالية للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

3-2-9 العقارات والمعدات

يتم إظهار العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرةً إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصلٍ منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المُرجّح أن تتدفق إلى البنك فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وفقاً لما يلي:

	نسب الاستهلاك
مباني	2%
الأثاث والمعدات المكتبية	10%
أجهزة الحاسب الآلي	20%
تحسينات على المأجور	10%
مركبات	15%

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطرق حساب الاستهلاك - بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغيرات في التقديرات المحتسبة على أساس مستقبلي.

يُلغى الاعتراف بالعقارات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد بند من بنود العقارات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

3-2-10 مشاريع تحت التنفيذ

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للبنك. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن والعقارات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

3-2-11 اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البدل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للأصول التي ينقلها البنك بتاريخ التملك، والمطلوبات التي يتحملها البنك إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرها البنك في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في بيان الدخل عند تكبدها.

في تاريخ التملك، يتم الاعتراف بالموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بالقيمة العادلة.

يتم قياس الشهرة بتحديد الزيادة في البدل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشتراة التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البدل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للبنك المشتري التي كان يحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرةً في بيان الدخل.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل مبدئي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس على أساس المعاملة تلو المعاملة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الملكية غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو على أساس المعايير المحددة في معيار دولي آخر للتقارير المالية، عندما يكون ذلك مناسباً.

عندما يشتمل البدل المنقول بواسطة البنك في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بدل محتمل، يتم قياس البدل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البدل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال 'فترة القياس' (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إن المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبدل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البدل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البدل المحتمل والمصنف على أنه أحد الموجودات أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أو معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، حسبما يكون ملائماً، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل.

فـي حـال تمت عملية اندمـاج الأعمال علـى مراحل، يعاد قياس مصالح البنك السـابقة في المنشـأة المسـتحوذ عليهـا لقيمتهـا العادلـة كما في تاريخ الاسـتحواذ (أي بتاريخ انتقال السـيطرة على المنشـأة المسـتحوذ عليها إلى البنـك)، ويتـم الاعتـراف بالأربـاح والخسـائر، إن وجدت، فـي بيان الدخـل. يتم إعـادة تصنيف المبالغ الناشـئة عن المصالـح فـي المنشـأة الممتلكة قبـل تاريخ التملـك، والتي تم الاعتـراف بها مسـبقاً في بنود الدخل الشـامل الأخرى، إلى أرباح أو خسائر إذا كانت المعالجة ملائمة في حال تم استبعاد هذه المصالح.

فـي حـال عـدم انتهـاء المحاسـبة الأولية عـن اندماج الأعمـال لنهايـة الفتـرة المالية التـي حصل فيهـا الاندماج، يسـجل البنـك المبالغ المؤقتة للبنـود التي لم يتم انتهاء عملية المحاسـبة عنها. يتم تعديل هـذه المبالغ المؤقتة خـلال فتـرة القيـاس، أو يتـم الاعتراف بموجـودات أو مطلوبـات إضافيـة لتعكس المعلومـات الجديـدة التي تم الحصـول عليهـا حول الحقائق والظروف السـائدة بتاريـخ التملك، إن وجدت، والتي من شـأنها التأثيـر على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

3-2-12 أدوات مالية مشتقة

يتعامل البنك بالمشتقات مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

تـدرج المشـتقات فـي البداية بالقيمـة العادلة بتاريخ إبرام عقود المشـتقات ويعاد قياسـها لاحقـاً بالقيمة العادلة فـي نهايـة كل فتـرة تقرير. يتم الاعتـراف بالأرباح أو الخسـائر في بيان الدخل مباشـرة ما لم تكن الأداة المشـتقة مؤهلـة ومحـددة كأداة تحـوط، وفـي تلـك الحالة يسـتند توقيـت الاعتراف فـي بيان الدخـل على طبيعـة علاقة التحـوط. ويتـم إدراج جميع المشـتقات بقيمها العادلـة كموجودات إذا كانـت القيمة العادلة موجبـة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة.

يتم الحصول على القيمة العادلة عموماً بالرجوع إلى أسـعار السـوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المدرجة، حسبما يكون ملائماً.

3-2-13 المخصصات

تشـمل المخصصـات مخصصات قانونية ويتـم الاعتراف بها عندمـا يترتب على البنك التـزام (قانوني أو ضمني) حالـي نتيجـة لحـدثٍ سـابق، ويكون من المحتمـل أن يقتضي الأمر مـن البنك تكبد مـوارد تمثل منافـع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثـل القيمـة المعترف بها كمخصص أفضـل تقدير للمقابل المطلوب لتسـوية الالتزام الحالـي بتاريخ التقرير مع الأخـذ بعيـن الاعتبـار المخاطـر وحالات عـدم اليقيـن المحيطة بالالتـزام. عندما يتـم قياس مخصص ما باسـتخدام التدفقـات النقديـة المقـدرة لتسـوية الالتزام الحالـي، فإن قيمتـه الدفترية تمثـل القيمة الحالية لتلـك التدفقات النقدية.

3-2-14 مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتـم أخـذ مخصص للإلتزامـات المترتبة علـى البنك مـن تعويض نهايـة الخدمة للموظفيـن وفقاً لقانـون العمل السـاري فـي فلسـطين. تسـجل المبالـغ الواجب اقتطاعهـا على حسـاب الدخل وتسـجل التعويضـات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويـض نهاية الخدمة.

3-2-15 ضريبة الدخل

تشمل ضريبة الدخل على الضريبة الحالية والضرائب المؤجلة.

تعتمـد الضريبـة الحالية على الأربـاح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأربـاح الخاضعة للضريبة عـن الأرباح المعلنة في بيـان الدخل. قد تشـمل الأرباح المحاسـبية الأرباح غيـر الخاضعة للضريبـة أو النفقات الخاضعـة للضريبة والتي قد يتم إعفاؤها في السنوات المالية الحالية أو اللاحقة.

تحسـب الضرائـب بموجـب النسـب الضريبية المقـررة بموجب القوانيـن والأنظمـة والتعليمات فـي ادارة ضريبة الدخل الفلسطينية.

إن الضرائـب المؤجلـة هـي الضرائـب المتوقع دفعها أو / اسـترادها نتيجـة الفروقات الزمنية المؤقتـة بين قيمة

الموجـودات أو المطلوبـات فـي البيانـات المالية والقيمـة التي يتم احتسـاب الربح الضريبي على أساسـها. يتم احتسـاب الضرائـب المؤجلـة باسـتخدام طريقـة الالتزام ببيـان المركز المالـي وتحتسـب الضرائب المؤجلـة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تتـم مراجعـة القيمـة الدفترية للضرائـب المؤجلة في تاريـخ البيانـات المالية مـع تخفيضها بالحد الـذي يحتمل ألا يتوفر فيه ربح كافٍ خاضع للضريبة للسماح باستخدام جميع موجودات الضرائب المؤجلة أو جزء منها.

3-2-16 التقاص

يتـم إجـراء تقاص بين الموجـودات الماليـة والمطلوبات الماليـة وإظهار المبلـغ الصافي في بيـان المركز المالي فقـط عنـد توفر الحقـوق القانونية الملزمة لتقـاص المبالغ المعترف بها وكذلك عندما يتم تسـويتها على أسـاس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

3-2-17 اتفاقات البيع وإعادة الشراء (قروض بالقيمة العادلة)

يتم تسـجيل القروض المشـتراة بموجب اتفاقيات لإعادة البيع ("اتفاقيات إعادة الشـراء العكسـي") ، والتي توفر عائـداً فعليًـا للمقتـرض، كقـروض بالقيمـة العادلة فـي بيان المركـز المالـي بالقدر الـذي يتجاوز فيه سـعر إعادة الشراء الثابت المحدد في اتفاقية إعادة الشراء.
لا يتـم الاعتـراف بالضمـان (الموجـودات الأساسـية) المدرجـة كجزء مـن اتفاقية إعادة الشـراء للقرض مـع التزام مقابـل إعـادة البيـع في تاريخ مسـتقبلي محدد فـي البيانات الماليـة للبنك كموجـودات لأن البنك غيـر قادر على التحكم في هذه الموجودات حتى يتم الغاء تقييد هذا الاستخدام. (لم تتم ممارسة خيار إعادة الشراء).

يقـر البنك الشـروط والأحكام الواردة فـي هذه الاتفاقيات لتحديـد التصنيف والقياس المناسـبين لهذه الاتفاقات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يعامـل الفـرق بين سـعر البيع وسـعر إعادة الشـراء، بعد تعديله حسـب إيـرادات الفوائـد وتوزيعات الأربـاح التي يجمعهـا الطـرف المقابـل، كإيـرادات فوائد ويسـتحق على مـدى فترة اتفاقيـات إعادة الشـراء باسـتخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مزيد من المعلومات حول اتفاقيات إعادة الشراء الحالية للبنك في الإيضاح رقم (9).

3-2-18 تسجيل الإيرادات والمصاريف

أ. إيرادات ومصاريف الفوائد
يتـم احتسـاب إيـرادات ومصاريـف الفوائـد لجميـع الأدوات الماليـة التي تحمـل فائدة مـن خلال تطبيـق طريقة الفائـدة الفعليـة على القيمـة الدفترية الإجماليـة للأداة المالية، باسـتثناء الموجـودات المالية التـي أصبحت بعد ذلـك منخفضـة القيمـة الائتمانية (أو المرحلة 3)، والتي تم تعليق دخل الفائدة عليها حسـب تعليمات سـلطة النقد الفلسطينية.

ب. إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات
يحقـق البنـك إيرادات الرسـوم والعمولات مـن خلال مجموعـة متنوعة من الخدمـات التي يقدمهـا لعملائه. يتم تحصيـل الرسـوم المكتسـبة مقابل تقديم الخدمـات على مدار فترة زمنية خلال تلك الفترة. تشـمل هذه الرسـوم إيـرادات العمـولات وإدارة الموجـودات والحفـظ وخدمـات الإدارة الأخـرى. يتـم تأجيـل رسـوم الالتـزام بالقروض والرسـوم الأخـرى المتعلقـة بالائتمـان (مع أي تكاليف إضافيـة) ويتم إطفاؤهـا على مدار فترة القرض باسـتخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ج. إيرادات توزيعات الأرباح
يتـم الاعتـراف بإيـرادات توزيعـات الأربـاح من الاسـتثمارات في بيـان الدخل عندما ينشـأ حق البنك في اسـتلام توزيعـات الأربـاح (شـريطة أن يُحتمـل تدفق المنافـع الاقتصادية علـى البنك ويُمكـن قياس قيمة الإيراد قياسًـا موثوقًا به).

3-2-19 الموجودات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون

فـي بعـض الحـالات، يجوز للبنك إغـلاق المعاملات من خلال الاسـتحواذ علـى موجودات مقابل تسـوية الديون.

يتـم تسـجيل الموجودات المكتسـبة بقيمها العادلـة ناقصاً تكاليف البيـع أو بالقيمة الدفترية للقـرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة.
يتـم تسـجيل أي انخفاض في القيمة كخسـارة في بيـان الدخل. يتم تسـجيل زيادة لاحقة في القيمـة العادلة في بيان الدخل فقط إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً، إن وجدت.

بموجـب تعليمـات سـلطة النقـد الفلسـطينية، يتوجب التخلـص من الأراضـي والموجـودات التي آلـت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون خلال فترة أقصاها خمس سـنوات من تاريخ التملك، حسـب تعليمات سـلطة النقد الفلسطينية وقانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

3-2-20 موجودات غير ملموسة

يتـم إدراج الموجودات غير الملموسـة التـي يتم الحصول عليها من خـلال عمليات الاسـتحواذ بالقيمة العادلة في تاريخ التملك.

يتـم تصنيف الموجودات غير الملموسـة على أسـاس كون عمرهـا الزمني لفترة محددة أو لفتـرة غير محددة، ويتم اطفـاء الموجودات غير الملموسـة التـي لها عمر زمني محدد خلال هـذا العمر ويتم قيد الإطفـاء في بيان الدخل، أمـا الموجـودات غيـر الملموسـة التـي عمرهـا الزمني غيـر محدد فيتـم مراجعـة التدني فـي قيمتها فـي تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

يتـم مراجعـة أية مؤشـرات على تدنـي قيمة الموجودات غير الملموسـة فـي تاريـخ البيانات الماليـة، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتـم إطفـاء الموجـودات غيـر الملموسـة باسـتخدام طريقة القسـط الثابت وتشـمل البرامـج وأنظمـة الكمبيوتر والموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية على النحو التالي:

1. الودائع الأساسية غير الملموسة: مطفأة على أساس القسط الثابت بنسبة 16.67%
2. البرامج وأنظمة الكمبيوتر: مطفأة على أساس القسط الثابت بنسبة 20%

3-2-21 العملات الأجنبية

- يتـم تسـجيل المعامـلات التي تتـم بالعمـلات الأجنبية خلال السـنة بأسـعار الصرف السـائدة في تاريـخ إجراء المعاملات.
- يتـم تحويـل أرصـدة الموجـودات والمطلوبات المالية بأسـعار العمـلات الأجنبية الوسـطية السـائدة في تاريخ التقرير.
- يتـم تحويـل الموجودات والمطلوبـات غير النقدية بالعملات الأجنبيـة والظاهرة بالقيمة العادلـة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.
- لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

يتم الاعتراف بفروق الصرف في بيان االدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

3-2-22 توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتـم إدراج توزيعـات الأربـاح عن الأسـهم العادية كالتـزام وتخصم من حقـوق الملكية عند الموافقـة عليها من قبل المسـاهمين فـي البنـك. تُخصم توزيعات الأربـاح المرحلية مـن حقوق الملكية عنـد الإعلان عنهـا وعندما لا تعود خاضعـة لتقديـر البنـك. يتم الإفصاح عـن توزيعات الأرباح للسـنة التي تتم الموافقـة عليها بعد تاريـخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

3-2-23 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقـوم البنـك بنهايـة كل فترة تقريـر بمراجعة القيمـة الدفتريـة لموجوداته غير الماليـة لتحديد مـا إذا كان هناك أي مؤشـر علـى احتمـال تعرض هـذه الموجودات لخسـائر من الانخفـاض في القيمة. فـإذا كان هناك أي مؤشـر من هـذا القبيـل، يتم تقديـر المبلغ القابل للاسـترداد للموجودات من أجل تحديد مدى خسـارة الانخفـاض في القيمة (إن وجـدت). ومتـى تعـذر تقدير المبلغ القابل للاسـترداد لكل أصل، يقـوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسـترداد

لوحـدة توليـد النقـد التـي ينتمي لهـا الأصل. ومتـى أمكن تحديد أسـاس معقول وثابـت للتخصيـص، فإنه يتم تخصيـص الموجـودات لكل وحدة من الوحـدات المولدة للنقد، أو يتـم تخصيصها خلافاً لذلك إلـى أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي يمكن تحديد أساس تخصيص معقول وثابت لها.

إن القيمـة القابلـة للاسـترداد هي القيمـة العادلة للأصل ناقصـاً تكاليف البيـع أو القيمة قيد الاسـتخدام، أيّهما أعلـى. ولأغـراض تقييم القيمة قيد الاسـتخدام، يتم خصـم التدفقات النقدية المسـتقبلية المقـدرة إلى قيمتها الحاليـة باسـتخدام معـدل خصـم ما قبـل الضريبة والذي يعكـس تقييمات السـوق الحاليـة للقيمـة الزمنية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

وفـي الحالات التـي تقدَّر فيها القيمة القابلة للاسـترداد للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقـل من قيمتها الدفترية، يتـم عندئـذ تخفيض القيمـة الدفتريـة للأصل (وحدة توليـد النقد) إلـى القيمة القابلة للاسـترداد. ويتم تسـجيل خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل.

وفـي حـال تم عكس خسـارة الانخفاض في القيمة فـي وقت لاحق، تتم زيـادة القيمة الدفتريـة للأصل (أو وحدة توليـد النقـد) إلـى التقدير المعدل للقيمة القابلة للاسـترداد غيـر أن الزيادة في القيمة الدفتريـة لا يجب أن تتجاوز القيمـة الدفتريـة التـي كان مـن الممكن تحديدهـا إذا لم يتم الاعتراف بخسـارة انخفـاض القيمـة للموجودات (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة.

3-2-24 نقد وما في حكمه

يتكـون النقـد ومـا في حكمه مـن النقد فـي الصنـدوق والأرصـدة النقدية لـدى البنـوك والمؤسسـات المالية وسـلطة النقد التي تسـتحق خلال ثلاثة أشـهر، مخصـوم منها ودائع البنوك والمؤسسـات المالية التي تسـتحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التملك.

3-2-25 تكاليف القروض

إن تكاليـف القروض التي تعود بشـكلٍ مباشـر إلـى اقتناء أو إنشـاء أو إنتاج موجودات مؤهلـة، وهي الموجودات التـي تتطلـب بالضـرورة فتـرة زمنيـةً طويلـة لكـي تصبـح جاهـزة للاسـتخدام أو البيع، تضـاف إلـى تكلفة تلك الموجـودات حتـى يحيـن الوقت الذي تصبح فيـه هذه الموجودات جاهزة تماماً للاسـتخدام فـي الغرض المقصود منها أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاسـتثمار المتحققة من الاسـتثمار المؤقت لقروض محددة ريثما يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

يتم الاعتراف بجميع تكاليف الاقتراض الأخرى ضمن بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

3-2-26 استثمار في شركة حليفة

الشـركات الحليفـة هي المنشـآت التـي يكون للبنـك تأثير جوهري عليها (بشـكل مباشـر أو غير مباشـر)، ولكن لا يسـيطر عليها، يصاحبها بشـكل عام ما بين 20% إلى 50% من حقوق التصويت. يتم المحاسـبة عن الاسـتثمارات في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية، ويتم تسجيلها مبدئيًا بالتكلفة.

وفقـا لطريقـة حقـوق الملكيـة، يتم الاعتـراف مبدئيـاً بالاسـتثمار بالشـركة الحليفة بالكلفـة. يتم تعديـل القيمة الدفتريـة للاسـتثمار للاعتـراف بحصـة البنك مـن صافي موجـودات الشـركة الحليفة منـذ تاريخ الاسـتحواذ. يتم الاعتـراف بالشـهرة المتعلقة بالشـركة الحليفـة كجزء من القيمـة الدفترية للاسـتثمار ولا يتم اطفاؤهـا ولا تخضع لاختبار الانخفاض بالقيمة.

بعـد تطبيـق طريقة حقوق الملكية، يقوم البنك بتحديد ما إذا كان هناك ضرورة للاعتراف بخسـائر تدني للاسـتثمار فـي الشـركة الحليفـة. في تاريـخ كل تقرير، يحـدد البنك وجود أيـة دليل موضوعـي لوجود تدني في الاسـتثمار فـي الشـركة الحليفة. في حال وجـود دليل كهذا، يقوم البنك باحتسـاب قيمـة التدني كالفرق بيـن القيمة القابلة للاسترداد والقيمة الدفترية للشركة الحليفة.

تتضمـن القيمـة الدفتريـة للشـركات الحلفية الشـهرة المحددة عنـد التملك ناقصاً خسـائر الائتمـان المتراكمة، إن وجدت.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الحلفية، إن وجدت، تقلل من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الحليفة. يتم الاعتراف بالتغييرات الأخرى بعد الاستحواذ على حصة البنك في صافي موجودات شركة حليفة على النحو التالي: (1) يتم تسجيل حصة البنك في أرباح أو خسائر الشركات الحليفة في بيان الدخل للسنة كحصة في نتيجة الشركات الحليفة، (2) يتم الاعتراف بحصة البنك من الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر ويتم تقديمه بشكل منفصل، إن وجد، (3) جميع التغييرات الأخرى في حصة البنك في القيمة الدفترية لصافي موجودات الشركات الحليفة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل ضمن حصة الشركة الحليفة. ومع ذلك، عندما تكون حصة البنك من الخسائر في شركة حليفة مساوية أو تتجاوز حصته في الشركة الحليفة، بما في ذلك أي ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فإن البنك لا يعترف بخسائر أخرى، ما لم يكن قد تكبد التزامات أو دفع مدفوعات نيابة عن الشركة الحليفة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات بين البنك وشركاته الحليفة إلى حد حصة البنك في الشركات الحليفة. كذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تقدم العملية دليلا على وجود هبوط في قيمة الأصل المحول.

3-2-27 الإيرادات من العقود مع العملاء

بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، يتم الاعتراف بالإيرادات بمقابل مالي يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من تلك السلع أو الخدمات. إن المبادئ الأساسية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) توفر نهجاً منظماً أكثر للقياس والاعتراف بالإيرادات. تحديداً، يقدم المعيار منهجية من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقود مع العملاء،
- الخطوة الثانية: تحديد التزام الأداء المنفصل،
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر معاملة العقد،
- الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة لكل من التزامات الأداء المنفصلة، و
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالعائدات حيث يتم الوفاء بكل التزام أداء.

قام البنك بتقدير الأثر الناتج من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وتوصل البنك إلى أن المعالجة الحالية للاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء تتوافق مع المبادئ الجديدة للمعيار ولا يوجد أثر انتقالي على الأرباح المدورة. إن الأثر من تطبيق المعيار كان مقتصراً على متطلبات الإفصاح الجديدة.

3-2-28 الإيجارات

يستأجر البنك عدة مكاتب وفروع. عادة ما تكون عقود الإيجار لفترات محددة تمتد من 3-1 سنوات كما هو موضح في خيار التمديد والإنهاء أدناه.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقد الإيجار مبدئيًا على أساس القيمة الحالية. تشمل التزامات الإيجار صافي القيمة الحالية للمدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمّنة)، ناقصًا أي حوافز تأجير مستحقة القبض. يتم أيضًا تضمين مدفوعات الإيجار بموجب خيارات تمديد معينة بشكل معقول في قياس الالتزام.

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن بالإمكان تحديد هذا السعر بسهولة ، وهذا هو الحال عمومًا بالنسبة لعقود الإيجار في البنك، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو المعدل الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وضمانات وظروف مماثلة.

لتحديد معدل الاقتراض الإضافي، يستخدم البنك تمويلًا حديثًا من جهة خارجية تم استلامه كنقطة بداية، يتم تعديله ليعكس التغييرات في شروط التمويل الجديدة، عند الحاجة.

يتم توزيع مدفوعات الإيجار بين الأصل وتكاليف التمويل. يتم تحميل تكاليف التمويل في بيان الدخل على مدار فترة الإيجار لإنتاج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة.

قد يتعرض البنك لزيادات مستقبلية محتملة في قيمة الإيجارات، والتي لا يتم تضمينها في التزام الإيجار حتى تصبح نافذة المفعول. عند سريان مفعول التعديلات على قيمة الإيجارات، تتم إعادة تقييم التزامات

الإيجار وتعديلها مقابل حق الاستخدام.

يقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة التي تشمل:
- مبلغ القياس المبدئي لالتزام الإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.

يتم إستهلاك حق الاستخدام من الموجودات عمومًا على المدى الأقصر من العمر الإنتاجي للأصل ومدة الإيجار على أساس القسط الثابت. إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة خيار الشراء، يتم تخفيض قيمة حق الاستخدام على مدار العمر الإنتاجي الأساسي للأصل.

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل للمعدات وجميع عقود إيجار الأصول منخفضة القيمة بطريقة القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها 12 شهرًا أو أقل. الأصول ذات القيمة المنخفضة تشمل معدات تكنولوجيا المعلومات.

خيارات التمديد والإنهاء

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود إيجار المكاتب والفروع في البنك. تستخدم هذه الخيارات لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة الأصول المستخدمة في عمليات البنك. إن غالبية خيارات التمديد والإنهاء الموجودة يتم ممارستها فقط من قبل البنك وليس من قبل المؤجر المعني.

4. الاسس والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المبلّغ عنها للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. تؤثر هذه التقديرات والافتراضات أيضًا على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة والخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الأخرى. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تقدير كبير من قبل الإدارة في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. تستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الحكم وعدم اليقين. لذلك، قد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في هذه الأحكام.

تتم مراجعة الأحكام والتقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إثبات تأثير التغير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير، إذا كان التغيير يؤثر فقط على الفترة المالية. ويتم الاعتراف بأثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير وفي الفترات المستقبلية، في حالة تأثير التغيير على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي

الانخفاض في قيمة الموجودات المستحوذة
يتم قيد الانخفاض في قيمة الموجودات المستحوذة عتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مخمنين/مقدرين معتمدين لغايات احتساب الانخفاض.
تنخفض قيمة الموجودات المستحوذة في البنك مقابل قيمها العادلة الحالية، إن وجدت، بناءً على تقارير أعدها مخمنون.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات بناءً على المعاملات التي تتم في الموجودات المماثلة في السوق. الافتراضات الرئيسية والحكم الذي يقوم عليه تقدير القيمة العادلة هي تلك المتعلقة بالافتراضات التي تم تحديدها لتحديد معاملة مماثلة في السوق ذات خصائص مماثلة للأصل الجاري تقييمه. تتم مقارنة هذه التقييمات بانتظام ببيانات عائد السوق الفعلية والمعاملات الفعلية من قبل البنك وتلك التي أبلغ عنها السوق.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة
تقوم الإدارة بشكل دوري بإعادة تقييم الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل.

إذا كان العمر الإنتاجي المتوقع مختلفًا عن العمر السابق، فسيتم ضبط الفرق مستقبلاً كتغيير في التقدير المحاسبي.

مخصص الضرائب

تسجل الإدارة مصاريف الضرائب السنوية وفقًا للقوانين واللوائح المحلية والمعايير المحاسبية. تقوم الإدارة بحساب وإقرار أصل الضريبة المؤجلة والذي يمثل ضرائب الدخل القابلة للاسترداد من خلال الخصومات المستقبلية من الأرباح الخاضعة للضريبة، ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي. يتم تسجيل موجودات ضريبة الدخل المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة أمرًا محتملًا. تستند الأرباح الخاضعة للضريبة المستقبلية ومقدار المزايا الضريبية المحتملة في المستقبل إلى خبرة الإدارة السابقة والحكم والافتراضات التي يعتقد أنها معقولة في ظل هذه الظروف، ومعدل الضريبة الفعلي وعناصر الفروق المؤقتة هي جزء من حكم الإدارة في هذا المجال.

مخصص قضايا

يتم تحديد مخصص للقضايا المرفوعة ضد البنك. يخضع هذا البند إلى دراسة قانونية مناسبة أعدها محامي ومستشاري البنك. تتم مراجعة هذه التقييمات القانونية بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم تقديم تعويض نهاية الخدمة وفقًا للوائح البنك الداخلية المعتمدة بموجب قانون العمل في فلسطين.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لخيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لن يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

مخصص خسائر الائتمان

تستخدم الإدارة أحكامًا وتقديرات هامة لتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ولتقدير مخاطر زيادة مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد التحقق المبدئي ومعلومات القياس المستقبلية للخسارة الائتمانية المتوقعة. يتم توضيح أهم السياسات والتقديرات التي تستخدمها إدارة البنك في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

تشتمل العناصر التي لها تأثير كبير على مخصص الخسارة الائتمانية على تعريف التعثر والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان واحتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر، وكذلك نماذج سيناريوهات الاقتصاد الكلي. يراجع البنك بانتظام النماذج ومدخلاتها ويتحقق من صحتها للحد من أي فروق بين تقديرات خسارة الائتمان المتوقعة وتجربة خسارة الائتمان الفعلية.

تم توضيح التفاصيل التي تصف مخصص خسائر الائتمان ومكوناته التي طبقها البنك في الإيضاح رقم (49).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للبنك حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان التقييم الحالي غير مناسباً يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

القيمة العادلة الموجودات غير الملموسة والمستحوذ عليها
عندما يكون المقابل المدفوع من قبل البنك لأعمال الشركة المستحوذ عليها أعلى من القيم العادلة للموجودات المحددة المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والمطلوبات المحمّلة، يتم الاعتراف بالفرق كموجودات غير ملموسة.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها على نماذج التدفقات النقدية المخصومة والتي تتطلب الحكم على عامل الخصم ومعدل النمو من بين أمور أخرى. تم إجراء تقييم للموجودات غير الملموسة المحددة من قبل خبير تقييم مستقل. وفقاً لتقرير التقييم، يشمل تخصيص سعر الشراء ودائع عملاء أساسية غير ملموسة كما هو مبين في الإيضاح رقم (15).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية
في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بالتأكد من وجود أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير المالية. عند ملاحظة هذه المؤشرات، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للاسترداد. تمثل القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات القيمة العادلة لوحدة التوليد الأصلية / النقدية مطروحًا منها تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى، يتم احتساب هذا التقييم لكل أصل على حدة.

في حالة تجاوز القيمة الدفترية للمبلغ القابل للاسترداد، سيتم تخفيض قيمة هذه الموجودات لكل وحدة مولدة للنقد إلى القيمة القابلة للاسترداد. من أجل حساب القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الموجودات إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بتلك الموجودات.

عند حساب القيمة العادلة مطروحا منها مصاريف البيع. يتم اعتبار معاملات السوق المماثلة، إن وجدت، وفي غياب مثل هذه العمليات، يتم استخدام طرق تقييم مناسبة أخرى. يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل.

قياس القيمة العادلة
عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من أساليب التقييم التي تشمل استخدام نماذج حسابية. ويتم استنباط مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، إن أمكن، ولكن عند عدم توافر بيانات السوق الجديرة بالملاحظة، يجب اتخاذ بعض الأحكام لتقدير القيم العادلة. وتتضمن هذه الأحكام اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج مثل التقلّب في افتراضات أدوات التحوط غير المؤرخة ونسب الخصم ونسب الدفعات المقدّمة ونسبة التعثر للأوراق المالية المدعومة بموجودات. تعتقد الإدارة أن أساليب التقييم المختارة والافتراضات المستخدمة ملائمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية
يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج الأعمال الذي تستخدمه الإدارة في التعامل مع موجوداتها المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي الذي يجري تقييمه. إن الإدارة على قناعة من أن الموجودات المالية لدى البنك يتم تصنيفها وقياسها على النحو الملائم.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ الاعتراف المبدئي.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يستخدم البنك خبرته التاريخية ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات المتوقعة لتقييم تدهور جودة ائتمان أصل مالي.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة

من درجات مخاطر الائتمان.

- أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً) والمرحلة الثانية (الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي. إن القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي وتشتمل على:

- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات في التدفقات النقدية.
- تأخر سداد دفعات العقد الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها.
- خرق تعهدات أو شروط القروض.
- انخفاض في القيمة القابلة لتحقيق الضمان.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية من أي نوع.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكالة تصنيف ائتماني خارجية.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقاس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنه القيمة الحالية المرجحة لعجز السيولة على 12 شهراً (المرحلة الاولى) او مدى العمر المتوقع للأصل المالي (المرحلة الثانية والثالثة) مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للاداة المالية.

تتمثل المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة في هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عند التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يأخذ البنك في الحسبان تجربة الخسارة التاريخية ويقوم بتعديلها للبيانات الحالية القابلة للملاحظة. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة وداعمة للظروف الاقتصادية المستقبلية بما في ذلك الأحكام ذات الخبرة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة.

يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وتتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات التطلعية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغييرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بانتظام.

- إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر الائتمان المماثلة

عندما يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ. يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه

فـي حالـة تغيير خصائـص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسـيم للموجودات بشـكل مناسـب. وقـد ينتج عن ذلـك إنشـاء محافـظ جديدة أو نقل موجـودات إلى محفظـة حالية تعكس بشـكل أفضل خصائص مخاطـر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند:

	2019	2018
نقد في الخزينة والصناديق	118,322,063	140,177,924
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي*	87,894,404	83,670,942
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	36,240,038	28,297,940
	242,456,505	**252,146,806**

لا توجد أرصدة مستحقة خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

لا توجد أرصدة مقيدة باستثناء الاحتياطيات الإلزامية كما في 31 كانون الأول 2019 و 31 كانون الأول 2018.

* وفقاً لتعميم سـلطة النقد الفلسـطينية (2010/67) يتوجب على البنك الاحتفاظ لدى سـلطة النقد الفلسـطينية باحتياطـي الزامـي نقدي بنسـبة 9% من كافة ودائـع العملاء لكافة العملات. لا تقوم سـلطة النقد الفلسـطينية بدفع أية فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية.

وبحسـب التعليمـات رقـم (2012/2) يتـم خصـم قيمة الرصيـد القائم للتسـهيلات الممنوحة فـي مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند:

	2019	2018
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
ودائع لآجل تستحق خلال 3 شهور	38,085,423	60,143,436
	38,085,423	60,143,436
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
ارصدة جارية	80,822,086	56,731,702
ودائع لآجل تستحق خلال 3 شهور	72,844,311	36,977,462
ودائع لآجل تستحق خلال أكثر من 3 شهور	-	7,052,186
	153,666,397	100,761,350
الإجمالي	**191,751,820**	160,904,786
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(122,683)	(101,500)
الصافي	**191,629,137**	160,803,286

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 80,022,086دولار أمريكي و 43,591,226 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 688,215 دولار أمريكي و532,007 دولار أمريكي كما في 31 كانون أول 2018.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد في بداية السنة	160,904,786	-	-	160,904,786
الأرصدة الجديدة خلال السنة	68,596,617	-	-	68,596,617
الأرصدة المسددة	(37,749,583)	-	-	(37,749,583)
الإجمالي	**191,751,820**	**-**	**-**	**191,751,820**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد في بداية السنة	71,970,257	-	-	71,970,257
الأرصدة الجديدة خلال السنة	107,716,902	-	-	107,716,902
الأرصدة المسددة	(18,782,373)	-	-	(18,782,373)
المجموع	**160,904,786**	**-**	**-**	**160,904,786**

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد في بداية السنة	101,500	-	-	101,500	76,548
خسارة التدني على الارصدة والايداعات الجديدة خلال السنة	56,977	-	-	56,977	38,877
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة والايداعات المسددة	(35,794)	-	-	(35,794)	(13,925)
الإجمالي	**122,683**	**-**	**-**	**122,683**	**101,500**

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بقيمة عادلة 86,340 دولار أمريكي و 90,506 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2019 و 2018 على التوالي.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحتفظ البنك باستثمارات الأسهم الموضحة أدناه حسب تصنيف القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه من المتوقع أن يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض استراتيجية وليس بهدف الربح من عملية بيع لاحقة، ولا توجد خطط للتخلص من هذه الاستثمارات على المدى القصير أو المتوسط .

تفاصيل البند:

	2019	2018
أسهم مدرجة في أسواق مالية	7,386,919	4,861,144
أسهم غير مدرجة	802,336	802,336
	8,189,255	5,663,480

إن الحركة الحاصلة على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد بداية السنة	(2,603,012)	(2,782,374)
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل	(464,864)	(94,482)
بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر مقيدة مباشرة في الارباح المدورة	-	273,844
الرصيد نهاية السنة	**(3,067,876)**	(2,603,012)

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	فلسطين	الأردن	الدول الخليجية	الإجمالي
2019				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	**2,299,654**	**3,587,211**	**1,500,054**	**7,386,919**
أسهم غير مدرجة	**802,336**	**-**	**-**	**802,336**
	3,101,990	**3,587,211**	**1,500,054**	**8,189,255**
2018				
أسهم مدرجة في أسواق مالية	2,374,330	1,125,529	1,361,285	4,861,144
أسهم غير مدرجة	802,336	-	-	802,336
	3,176,666	1,125,529	1,361,285	5,663,480

فيما يلي الارباح النقدية الناتجة من الاستثمارات في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	2019		2018	
	القيمة العادلة	توزيعات اسهم نقدية	القيمة العادلة	توزيعات اسهم نقدية
أسهم مدرجة في أسواق محلية	2,299,654	28,100	2,374,330	84,584
أسهم مدرجة في أسواق أردنية	3,587,211	160,790	1,125,529	-
أسهم مدرجة في أسواق الخليج	1,500,054	95,295	1,361,285	-
أسهم غير مدرجة	802,336	65,218	802,336	-

9. قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة

قام البنك بتوقيع اتفاقية بيع أسهم مع خيار اعادة الشراء بتاريخ 18 آب 2019، تم خلالها شراء 3 مليون سهم في شركة البنك الاستثماري المساهمة العامة المحدودة المسجلة في الاردن تحت رقم (173) بسعر 1.2 دينار للسهم الواحد بمبلغ اجمالي 3.6 مليون دينار اردني ما يعادل 5,077,573 دولار امريكي.

تنص اتفاقية البيع انه يحق للبائع اعادة شراء الاسهم بسعر البيع (1.2) من بنك القدس خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية، لا يحق لبنك القدس خلالها التصرف في هذه الاسهم ما لم يتخلف البائع عن تنفيذ شروط معينة.

لم ترتقي المعاملة المالية اعلاه الى حالة البيع محاسبيا والتي من اهم شروطها انتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالاصل الى المشتري وذلك لوجود شرط اعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يقم البنك بالاعتراف بالاسهم المشتراه في بيان المركز المالي بل بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.

بلغت القيمة السوقية للضمانات والتي تتمثل باسهم شركة البنك الاستثماري المساهمة العامة المحدودة 5,458,392 دولار امريكي كما في 31 كانون الاول 2019.

10. تسهيلات إئتمانية مباشرة - بالصافي

تفاصيل البند:

	2019	2018
قروض	710,934,624	633,710,432
جاري مدين ومكشوفي الطلب	94,533,770	74,056,839
كمبيالات مخصومة	15,962,641	11,159,851
إجمالي الرصيد	**821,431,035**	**718,927,122**
ينزل:		
فوائد معلقة	(1,929,761)	(773,872)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(28,989,419)	(20,349,745)
صافي الرصيد	**790,511,855**	**697,803,505**

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 1,860,713 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 2,266,493 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 43,222,535 دولار أمريكي أي ما نسبته 5.26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 45,017,990 دولار أمريكي أي ما نسبته 6.26 ٪ من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 .

بلغت قيمة الديون المتعثرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 35,433,851 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 25,076,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 .

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات 9,085,149 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و مبلغ 8,339,131 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ53,148,287 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 6.47% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 25,225,150 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 3.51% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية 480,238,283 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2019 مقارنة بمبلغ 411,503,711 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2018.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 180,802,461, دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2019 ، أي ما نسبته ٪22.01 من إجمالي التسهيلات الممنوحة و 191,090,791 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2018 ، أي ما نسبته ٪26.58 من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 10,166,233 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2019 و 13,116,581 دولار أمريكي كما في 31 كانون الاول 2018.

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**773,872**	**368,380**
فوائد معلقة خلال السنة	1,329,917	480,566
فوائد معلقة حولت للإيرادات	(116,665)	(75,074)
استبعاد فوائد معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من ست سنوات	(57,363)	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,929,761**	**773,872**

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**20,349,745**	**4,645,843**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	-	10,664,808
إضافات خلال السنة	10,338,551	10,977,417
مخصصات مستردة	(3,572,434)	(2,480,809)
استبعاد مخصص تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(598,414)	(6,556)
صافي إضافات (إستردادات) وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات الائتمانية المباشرة من المرحلة الأولى والثانية	2,087,088	(3,428,289)
ديون معدومة	-	(2,447)
فروقات عملة	384,883	(20,222)
الرصيد في نهاية السنة	**28,989,419**	**20,349,745**

يمثل صافي مخصص تدني تسهيلات إئتمانية الظاهر في بيان الدخل ما يلي:

	2019	2018
مخصصات إضافية على تسهيلات إئتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة	10,338,551	10,977,417
مخصصات مستردة على تسهيلات إئتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة	(3,572,434)	(2,480,809)
صافي إضافات (إستردادات) وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات الائتمانية المباشرة من المرحلة الأولى والثانية	2,087,088	(3,428,289)
صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	21,183	24,950
صافي (إستردادات) إضافات وتناقلات من مخصص تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة	(45,982)	50,506
صافي إضافات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	88,323	4,577
مخصصات مستردة على تسهيلات إئتمانية مباشرة خارج الميزانية (اكثر من 6 سنوات)	(393,832)	(406,711)
	8,522,897	**4,741,641**

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**8,339,131**	8,833,393
المحول من مخصص تدني تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	598,414	6,556
ديون معدومة	-	(9,823)
مخصصات مستردة خلال السنة	(393,832)	(406,711)
فروقات عملة	541,436	(84,284)
الرصيد في نهاية السنة	**9,085,149**	**8,339,131**

فيما يلي توزيع بنود التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

	2019	2018
الأفراد	242,593,502	252,848,244
القروض العقارية	32,859,167	30,423,472
الشركات الكبرى	275,459,433	199,806,974
الشركات الصغرى والمتوسطة	217,370,646	210,623,282
الحكومة والقطاع العام	53,148,287	25,225,150
	821,431,035	**718,927,122**
ينزل:		
فوائد وعمولات معلقة	(1,929,761)	(773,872)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(28,989,419)	(20,349,745)
	790,511,855	**697,803,505**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي :

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالى الرصيد كما فى بداية	171,251,775	69,692,727	11,903,742	252,848,244
التسهيلات الجديدة خلال	31,983,316	-	-	31,983,316
التسهيلات المسددة	(26,219,944)	(4,042,282)	(7,898,490)	(38,160,716)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	27,176,708	(25,914,511)	(1,262,197)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(25,687,880)	26,324,876	(636,996)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,489,565)	(8,008,101)	17,497,666	-
صافي التغيرات الناتجة عن	1,261,141	(1,062,439)	(4,092,156)	(3,893,454)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6	-	-	(183,888)	(183,888)
الرصيد فى نهاية السنة	**170,275,551**	**56,990,270**	**15,327,681**	**242,593,502**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	171,067,202	87,631,956	8,343,934	267,043,092
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	27,918,577	-	-	27,918,577
التسهيلات المسددة	(39,283,050)	(5,645,720)	(1,029,452)	(45,958,222)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	25,757,096	(24,491,980)	(1,265,116)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,294,453)	15,768,680	(474,227)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(103,730)	(5,324,920)	5,428,650	-
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات	1,190,133	1,754,711	909,776	3,854,620
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(9,823)	(9,823)
الرصيد في نهاية السنة	**171,251,775**	**69,692,727**	**11,903,742**	**252,848,244**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للأفراد كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	654,813	2,635,554	7,509,777	10,800,144	7,853,163
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	43,483	1,097,923	5,060,160	6,201,566	5,772,564
التسهيلات المسددة	(222,554)	(129,297)	(1,744,206)	(2,096,057)	(4,517,466)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	991,036	(991,036)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(85,142)	85,142	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(10,757)	(237,271)	248,028	-	-
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات	(918,115)	1,707,263	(252,050)	537,098	1,705,026
فروقات عملة	-	-	(359,763)	(359,763)	(6,587)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(119,527)	(119,527)	(6,556)
الرصيد في نهاية السنة	**452,764**	**4,168,278**	**10,342,419**	**14,963,461**	**10,800,144**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - القروض العقارية كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	26,994,482	3,169,233	259,757	30,423,472
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	7,107,873	-	-	7,107,873
التسهيلات المسددة	(3,268,104)	(886,421)	(381,253)	(4,535,778)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,388,817	(1,205,278)	(183,539)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,445,327)	4,445,327	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(542,843)	(44,913)	587,756	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	(37,792)	(98,608)	-	(136,400)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**27,197,106**	**5,379,340**	**282,721**	**32,859,167**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	24,051,218	2,752,141	125,322	26,928,681
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	6,149,124	-	-	6,149,124
التسهيلات المسددة	(2,746,640)	(227,706)	(209,654)	(3,184,000)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,756,391	(1,708,288)	(48,103)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,520,981)	2,520,981	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(382,056)	382,056	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	305,370	214,161	10,136	529,667
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**26,994,482**	**3,169,233**	**259,757**	**30,423,472**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة- القروض العقارية كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	9,516	340,193	202,648	552,357	226,231
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	20,741	102,055	89,738	212,534	369,269
التسهيلات المسددة	(1,220)	(170,213)	(164,732)	(336,165)	(235,979)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	143,919	(143,919)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,513)	1,513	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(8,890)	8,890	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	(142,469)	82,851	(4,873)	(64,491)	192,836
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**28,974**	**203,590**	**131,671**	**364,235**	**552,357**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات الكبرى كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	193,916,092	3,196,933	2,693,949	199,806,974
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	88,579,622	-	-	88,579,622
التسهيلات المسددة	(10,846,356)	-	(539,372)	(11,385,728)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	3,194,531	(3,194,531)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(204,000)	204,000	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	(1,778,719)	-	237,284	(1,541,435)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**272,861,170**	**206,402**	**2,391,861**	**275,459,433**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	147,272,176	14,423,492	2,077,051	163,772,719
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	55,732,210	-	-	55,732,210
التسهيلات المسددة	(19,658,024)	(268,657)	(376,874)	(20,303,555)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	10,243,909	(10,243,909)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,114)	15,331	(217)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,203)	(842,076)	845,279	-
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات	344,138	112,752	148,710	605,600
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**193,916,092**	**3,196,933**	**2,693,949**	**199,806,974**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة- للشركات الكبرى كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	778,756	203,408	315,877	1,298,041	393,633
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	997,461	13	1,068,707	2,066,181	696,222
التسهيلات المسددة	(472,396)	(9,928)	(468,387)	(950,711)	(1,803,190)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	203,408	(203,408)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,104)	13,104	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	2,011,376
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,494,125**	**3,189**	**916,197**	**2,413,511**	**1,298,041**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات الصغرى والمتوسطة هي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	184,827,169	16,120,196	9,675,917	210,623,282
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	55,125,799	-	-	55,125,799
التسهيلات المسددة	(41,964,601)	(1,075,700)	(6,250,449)	(49,290,750)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	7,382,329	(6,452,504)	(929,825)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(12,260,464)	12,260,464	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,502,331)	(5,361,932)	14,864,263	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	(1,674,068)	395,656	2,722,824	1,444,412
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(532,097)	(532,097)
الرصيد في نهاية السنة	**181,933,833**	**15,886,180**	**19,550,633**	**217,370,646**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	146,913,013	23,266,253	2,593,458	172,772,724
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	65,466,871	-	-	65,466,871
التسهيلات المسددة	(26,411,463)	(1,160,881)	(1,013,937)	(28,586,281)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	12,043,480	(11,631,594)	(411,886)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,606,708)	10,867,730	(261,022)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,578,024)	(6,035,031)	8,613,055	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	813,719	156,249	969,968
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**184,827,169**	**16,120,196**	**9,675,917**	**210,623,282**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة - للشركات الصغرى والمتوسطة كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	800,669	1,788,385	5,084,924	7,673,978	2,046,436
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	1,276,131	385,604	4,119,946	5,781,681	5,867,624
التسهيلات المسددة	(388,964)	(177,537)	(1,195,109)	(1,761,610)	(693,811)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	672,155	(672,155)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(119,426)	119,426	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,729)	(839,462)	843,191	-	-
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات	(539,330)	569,358	(843,186)	(813,158)	467,364
فروقات عملة	-	-	744,646	744,646	(13,635)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(478,887)	(478,887)	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,697,506**	**1,173,619**	**8,275,525**	**11,146,650**	**7,673,978**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - الحكومة والقطاع العام هي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	25,225,150	-	-	25,225,150
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	51,551,101	-	-	51,551,101
التسهيلات المسددة	(23,627,964)	-	-	(23,627,964)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**53,148,287**	**-**	**-**	**53,148,287**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	33,014,970	-	-	33,014,970
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	25,225,150	-	-	25,225,150
التسهيلات المسددة	(33,014,970)	-	-	(33,014,970)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**25,225,150**	**-**	**-**	**25,225,150**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة-الحكومة والقطاع العام كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	25,225	-	-	25,225	46,521
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	111,325	-	-	111,325	68,963
التسهيلات المسددة	(34,988)	-	-	(34,988)	(90,259)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	-	-	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**101,562**	**-**	**-**	**101,562**	**25,225**

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة بشكل تجميعي كما في 31 كانون الاول 2019 و2018 هي كما يلي:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	602,214,668	92,179,089	24,533,365	718,927,122
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	234,347,711	-	-	234,347,711
التسهيلات المسددة	(105,926,969)	(6,004,403)	(15,069,564)	(127,000,936)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	39,142,385	(36,766,824)	(2,375,561)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(42,597,671)	43,234,667	(636,996)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(19,534,739)	(13,414,946)	32,949,685	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	(2,229,438)	(765,391)	(1,132,048)	(4,126,877)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(715,985)	(715,985)
الرصيد في نهاية السنة	**705,415,947**	**78,462,192**	**37,552,896**	**821,431,035**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	522,318,579	128,073,842	13,139,765	663,532,186
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	180,491,932	-	-	180,491,932
التسهيلات المسددة	(121,114,147)	(7,302,964)	(2,629,917)	(131,047,028)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	49,800,876	(48,075,771)	(1,725,105)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(28,437,256)	29,172,722	(735,466)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,684,957)	(12,584,083)	15,269,040	-
صافي التغيرا ت الناتجة عن التعديلات	1,839,641	2,895,343	1,224,871	5,959,855
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(9,823)	(9,823)
الرصيد في نهاية السنة	**602,214,668**	**92,179,089**	**24,533,365**	**718,927,122**

ان الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة بشكل تجميعي هي كما يلي :

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	2,268,979	4,967,540	13,113,226	20,349,745	10,565,984
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الاضافات	2,449,141	1,585,595	10,338,551	14,373,287	12,774,642
التسهيلات المسددة	(1,120,122)	(486,975)	(3,572,434)	(5,179,531)	(7,340,705)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,010,518	(2,010,518)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(219,185)	219,185	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(14,486)	(1,085,623)	1,100,109	-	-
صافي التغيرات الناتجة عن التعديلات	(1,599,914)	2,359,472	(1,100,109)	(340,551)	4,376,602
فروقات عملة	-	-	384,883	384,883	(20,222)
التسهيلات المتعثرة (اكثر من 6 سنوات)	-	-	(598,414)	(598,414)	(6,556)
الرصيد في نهاية السنة	**3,774,931**	**5,548,676**	**19,665,812**	**28,989,419**	**20,349,745**

- تشمل التغيرات الناتجة عن التعديلات اعلاه على التغيرات الناتجة عن اعادة التصنيف بين المراحل.
- التحويلات بين المرحلة 1 و 2 و 3 ناتجة عن الأرصدة التي حصل عليها زيادة كبيرة (أو نقصان) في مخاطر الائتمان أو انخفاض إئتماني خلال الفترة، وما يترتب عليها من " انتقالها " بين 12 شهرًا و كامل عمر الدين.
- العلاوات الإضافية للأدوات المالية الجديدة المعترف بها خلال الفترة، وكذلك الإفراج عن الأدوات المالية التي لم يتم الاعتراف بها في هذه الفترة ؛
- التأثير على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب التغييرات في افتراضات النموذج ، بما في ذلك التغييرات في احتماية التعثر و التعرضات عند التعثر و الخسائر عند التعثر في الفترة، الناشئة عن تحديث المدخلات على نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ؛
- تحويل العملات الأجنبية للأصول المقومة بالعملات الأجنبية والحركات الأخرى.

توزيع التسهيلات الإئتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) وبعد تنزيل الفوائد المعلقة على القطاعات الإقتصادية:

	2019	2018
قطاع عام		
السلطة الوطنية الفلسطينية	53,148,287	25,225,150
مجموع القطاع العام	**53,148,287**	**25,225,150**
قطاع خاص		
العقارات و الانشاءات		
الانشاءات	69,138,436	40,248,136
سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن	49,501,966	47,338,235
عقارات تجارية واستثمارية	40,625,589	9,587,498
المجموع	**159,265,991**	**97,173,869**
الأراضي		
للاستثمار	**14,538,579**	**8,280,132**
قطاع الصناعة والتعدين		
الصناعة	**64,379,559**	**62,983,580**
قطاع التجارة العامة		
تجارة داخلية	**164,668,425**	**168,715,270**
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية		
الزراعة	2,851,944	9,254,784
الثروة الحيوانية	33,733,956	33,744,443
المجموع	**36,585,900**	**42,999,227**
قطاع السياحة والمطاعم والفنادق	**10,858,318**	**12,426,236**
النقل والمواصلات	**3,054,719**	**6,159,038**
قطاع الخدمات		
الخدمات المالية *	**52,467,150**	**23,255,258**
قطاع الخدمات العامة		
الاتصالات	6,322,233	4,589,654
الصحة	5,129,457	700,048
التعليم	5,726,962	5,691,548
المرافق العامة	3,223,947	3,813,228
أصحاب المهن	42,587,938	34,248,150
المجموع	**62,990,537**	**49,042,628**
تمويل شراء سيارات	**14,248,103**	**14,890,079**
تمويل السلع الاستهلاكية		
بطاقات الائتمان	5,373,246	10,360,571
أخرى	177,304,570	190,777,173
أخرى في القطاع الخاص	5,695,463	5,865,039
المجموع	**188,373,279**	**207,002,783**
إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص	**824,578,847**	**718,153,250**

* يشمل بند الخدمات المالية قروض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة بمبلغ 5,077,573 دولار أمريكي.

11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تفاصيل البند:

	سندات مالية حكومية	سندات مالية لشركات مدرجة	سندات شركات أخرى	2019
31 كانون الأول 2019				
سندات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	10,770,000	-	10,770,000
سندات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	-	-	7,231,311	7,231,311
الإجمالي	**-**	**10,770,000**	**7,231,311**	**18,001,311**
مخصص خسائر متوقعة	-	-	-	(35,951)
الصافي	**-**	**10,770,000**	**7,231,311**	**17,965,360**

	سندات مالية حكومية	سندات مالية لشركات مدرجة	سندات شركات أخرى	2018
31 كانون الأول 2018				
سندات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	10,770,000	-	10,770,000
سندات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	1,407,835	-	6,357,110	7,764,945
الإجمالي	**1,407,835**	**10,770,000**	**6,357,110**	**18,534,945**
مخصص خسائر متوقعة	-	-	-	(81,933)
الصافي	**1,407,835**	**10,770,000**	**6,357,110**	**18,453,012**

فيما يلي التوزيع الجغرافي للموجودات المالية بالكلفة المطفاة:

	فلسطين	الأردن	الدول الخليجية	الإجمالي
2019				
سندات مالية	10,770,000	6,231,311	1,000,000	**18,001,311**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2019	**10,770,000**	**6,231,311**	**1,000,000**	**18,001,311**
2018				
سندات مالية	10,770,000	7,764,945	-	**18,534,945**
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2018	**10,770,000**	**7,764,945**	**-**	**18,534,945**

لم يكن هنالك أية تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أية ديون معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

لم يقم البنك بتغيير نموذج أعماله المتمثل في الاحتفاظ بأدوات الدين في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ولم يكن هناك أية عمليات إعادة تصنيف خلال سنة 2019.

فيما يلي الحركة على إجمالي تعرضات الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال سنة 2019 و 2018:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
الرصيد في بداية السنة	18,534,945	-	-	18,534,945
أرصدة جديدة خلال السنة	7,231,311	-	-	7,231,311
أرصدة مسددة	(7,764,945)	-	-	(7,764,945)
الرصيد في نهاية السنة	**18,001,311**	**-**	**-**	**18,001,311**

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
الرصيد في بداية السنة	9,409,145	-	-	9,409,145
أرصدة جديدة خلال السنة	10,533,635	-	-	10,533,635
أرصدة مسددة	(1,407,835)	-	-	(1,407,835)
الرصيد في نهاية السنة	**18,534,945**	**-**	**-**	**18,534,945**

فيما يلي حركة مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة:

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	81,933	-	-	81,933	31,427
خسارة انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة	45,982	-	-	45,982	57,256
المستردات	(91,964)	-	-	(91,964)	(6,750)
الرصيد في نهاية السنة	**35,951**	-	-	**35,951**	**81,933**

12. استثمار في شركة حليفة

تفاصيل البند:

	البلد	نسبة الملكية	القطاع	2019	2018
شركة إكسبرتس للحلول المتكاملة	فلسطين	%35	تقنية المعلومات	1,510,311	1,433,126
المجموع				**1,510,311**	**1,433,126**

تعتبر شركة إكسبرتس للحلول المتكاملة شركة متقدمة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتركز الشركة في استراتيجيتها على تقديم حلول تكنولوجية ذات جودة وموثوقية عالية للعملاء لمساعدتهم على الحفاظ على الإستمرارية، والإنتاجية، والأمن، وسلامة البيانات وأنظمتها، شركة إكسبرتس للحلول المتكاملة المساهمة الخصوصية المحدودة مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتاريخ 28 كانون أول 2010 تحت تسجيل رقم (562508416) وبرأس مال قدرة 1,000,000دولار أمريكي.

يلخص الجدول أدناه الحركة الحاصلة على استثمار البنك في الشركة الحليفة.

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	1,433,126	-
القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها	-	877,284
الشهرة الناشئة عن الاستحواذ	-	692,079
حصة البنك من أرباح الشركة الحليفة	77,185	(136,237)
الرصيد في نهاية السنة	**1,510,311**	**1,433,126**

يلخص الجدول التالي اهم المعلومات المالية المتعلقة بالشركة الحليفة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

	2019	2018
إيرادات	3,026,324	2,686,213
الربح (**الخسارة**) من العمليات المستمرة	220,528	(389,248)
صافي بنود الدخل الشامل للسنة	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	220,528	(389,248)
الموجودات غير المتداولة	3,728,920	3,354,134
الموجودات المتداولة	1,538,694	1,208,963
مطلوبات غير متداولة	1,537,553	1,236,706
المطلوبات المتداولة	1,392,256	1,209,114
صافي حقوق الملكية	2,337,805	2,117,277
نسبة ملكية البنك	35%	%35
حصة البنك من القيمة الدفترية	818,232	741,047
الفرق بين سعر الشراء والقيمة الدفترية (الشهرة)	692,079	692,079
المجموع	1,510,311	1,433,126
حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة:		
حصة البنك من ارباح الشركة الحليفة	77,185	(136,237)
حصة البنك من الدخل الشامل	-	-

13. موجودات أخرى

تفاصيل البند:

	2019	2018
مطالبات تحت التحصيل	6,705,998	24,343,526
فوائد مستحقة القبض	4,489,174	3,685,186
موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة(*)	803,141	803,141
موجودات برسم البيع	-	318,350
مصاريف مدفوعة مقدماً	1,654,788	2,095,109
دفعات على حساب استثمارات	1,524,354	1,446,911
رسوم قضائية قابلة للاسترداد	449,169	390,971
مخزون قرطاسية ومطبوعات	199,587	203,256
أخرى	1,956,039	3,558,493
	17,782,250	**36,844,943**

(*) بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 5 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات مستملكة وفاءاً لديون مستحقة:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	803,141	1,328,385
ينزل عقارات تم التخلص منها	-	(171,360)
محول الى عقارات برسم البيع	-	(318,350)
مخصص هبوط أسعار عقارات	-	(35,534)
الرصيد في نهاية السنة	**803,141**	**803,141**

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات برسم البيع:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	318,350	1,431,480
ينزل عقارات تم التخلص منها	(318,350)	(1,113,130)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**318,350**

14. عقود الإيجار

المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي

يشمل بيان المركز المالي المبالغ التالية المتعلقة بعقود الإيجار

	31 كانون الاول 2019	1 كانون الثاني 2019
فروع مستأجرة	13,634,168	14,775,445
المكاتب المؤجرة	4,029,435	3,688,114
حق الاستخدام من الموجودات	**17,663,603**	**18,463,559**
أقل من 12شهرا	1,153,224	1,695,545
اكثر من 12شهرًا	16,145,165	16,090,859
مجموع	**17,298,389**	**17,786,404**

الحركة على الأرصدة خلال السنة هي كما يلي

	حق الاستخدام من الموجودات
الرصيد في بداية السنة 2019	-
التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16	18,463,559
الرصيد في بداية العام 2019 (معدل)	18,463,559
الإضافات خلال السنة	667,147
الخصومات خلال السنة	-
الاستهلاك خلال السنة	(1,467,103)
الرصيد في نهاية السنة	**17,663,603**

	متطلب عقد الايجار
التزامات عقود ايجارات كما في 31 كانون الاول 2018	22,718,880
الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك في تاريخ التطبيق الأولي	(4,594,468)
عقود ايجارات قصيرة الاجل	(338,008)
16التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	**17,786,404**
(معدل)بداية الرصيد في بداية السنة 2019	**17,786,404**
الإضافات خلال السنة	667,147
الفائدة على التزامات عقود الايجار	573,208
دفعات التزامات عقود ايجار	(1,728,370)
الرصيد في نهاية السنة	**17,298,389**

المبالغ المعترف بها في بيان الدخل

	2019	2018
الاستهلاك على حق الاستخدام من الموجودات	1,467,103	-
الفائدة على التزامات الإيجار	573,208	-
مجموع	**2,040,311**	**-**

بلغت التدفقات النقدية المدفوعة على التزامات عقود الايجار للعام2019، (1,728,370) دولار امريكي

15. موجودات غير ملموسة

تفاصيل البند:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	4,775,700	2,381,965
إضافات خلال السنة	-	35,151
موجودات غير ملموسة *	-	2,360,640
الإطفاء خلال السنة	(872,011)	(2,056)
الرصيد في نهاية السنة	**3,903,689**	**4,775,700**

(*) يمثل هذا البند القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المرتبطة بودائع العملاء الأساسية الناشئة عن استحواذ البنك على موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي فرع فلسطين.

في 1 أيلول 2018، تم توقيع اتفاقية للاستحواذ على/ دمج محفظة بين شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة والبنك الأردني الكويتي، والتي تنص على بيع موجودات ومطلوبات فرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين، متضمنة محفظته، إلى بنك القدس. وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرسمية ذات الصلة، وافق الطرفان على توثيق عملية البيع لصالح شركة بنك القدس بسعر مساوٍ لصافي أسهم البنك الأردني الكويتي في فلسطين عند تاريخ الاستحواذ، ناقصًا بعض البنود التي اتفق عليها الطرفان من خلال إصدار أسهم لصالح البنك الأردني الكويتي، تكون نسبتها من رأس مال بنك القدس 10% بعد الزيادة، بحيث لا تتجاوز مساهمة البنك الأردني الكويتي 10% من رأس مال بنك القدس. ويكون الدفع من جانب بنك القدس للمعاملة المتبقية لصالح البنك الأردني الكويتي نقدًا.

بناءا على الاتفاقية المبرمة، تم اصدار اسهم بقيمة 10% من راس مال بنك القدس لصالح البنك الاردني الكويتي بالاضافة الى دفع مبلغ 33,380,895 دولار امريكي.

بلغت الكلفة الكلية للاستثمار مبلغ 48,340,045 دولار امريكي ونتج عنه موجودات غير ملموسة مرتبطة بودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار امريكي كما هو موضح ادناه.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي عند تاريخ الاستحواذ:

	دولار أمريكي
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	25,049,453
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	3,153,116
أرصدة وودائع لدى المركز الرئيسي	61,027,712
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	19,308,346
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7,424,253
ممتلكات ومنشآت ومعدات - بالصافي	1,903,452
موجودات أخرى	369,390
مجموع الموجودات	**118,235,722**
المطلوبات	
ودائع المركز الرئيسي	9,280,320
ودائع العملاء	60,186,511
تأمينات نقدية	1,811,589
مطلوبات أخرى	977,897
مجموع المطلوبات	**72,256,317**
صافي الموجودات	**45,979,405**
استثمارات بنك القدس (المبالغ النقدية والعينية)	
قيمة الأسهم الممنوحة للبنك الأردني الكويتي	14,959,150
القيمة النقدية للبنك الأردني الكويتي	33,380,895
إجمالي المبلغ المدفوع كاستثمار من جانب بنك القدس (المبالغ النقدية والعينية)	**48,340,045**
ودائع عملاء أساسية – موجودات غير ملموسة (*)	**2,360,640**

(*) قام البنك خلال العام 2019 بتوزيع سعر الشراء على موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي في فلسطين المستحوذ عليها، حيث نتج عن ذلك موجودات غير ملموسة تمثل ودائع عملاء أساسية بقيمة 2,360,640 دولار أمريكي.

16. مشاريع تحت التنفيذ

تفاصيل البند:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	3,718,633	4,370,174
الإضافات	3,808,805	-
استبعادات *	(1,561,089)	(651,541)
الرصيد في نهاية السنة	**5,966,349**	**3,718,633**

* تمثل الاستبعادات مشاريع منجزة تم تحويلها الى بند العقارات والمعدات بالاضافة الى مشاريع تحت التنفيذ تم بيعها خلال السنة.

17. عقارات ومعدات - بالصافي

	الأراضي	المباني	الأثاث والمعدات المكتبية	اجهزة الحاسب الآلي	مركبات	تحسينات على المأجور	المجموع
31 كانون الأول 2019							
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	13,092,779	4,059,034	4,233,598	10,034,228	945,472	16,757,968	49,123,079
الإضافات	-	-	135,753	1,534,176	189,354	781,279	2,640,562
الاستبعادات	(4,269,200)	-	(46,386)	(617,567)	(201,403)	(695,028)	(5,829,584)
تحويلات	-	-	5,419	19,988	-	(25,407)	-
الرصيد في نهاية السنة	**8,823,579**	**4,059,034**	**4,328,384**	**10,970,825**	**933,423**	**16,818,812**	**45,934,057**
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	804,168	2,687,427	5,196,735	301,901	9,907,444	18,897,675
الإضافات	-	81,179	333,579	878,158	119,815	1,299,158	2,711,889
الاستبعادات	-	-	(24,453)	(548,742)	(153,771)	(516,757)	(1,243,723)
تحويلات	-	-	732	4,136	-	(4,868)	-
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**885,347**	**2,997,285**	**5,530,287**	**267,945**	**10,684,977**	**20,365,841**
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2019	**8,823,579**	**3,173,687**	**1,331,099**	**5,440,538**	**665,478**	**6,133,835**	**25,568,216**

	الأراضي	المباني	الأثاث والمعدات المكتبية	اجهزة الحاسب الآلي	مركبات	تحسينات على المأجور	المجموع
31 كانون الأول 2018							
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	13,092,779	4,059,034	4,194,139	7,001,636	775,834	15,570,745	44,694,167
الإضافات	-	-	221,063	2,384,109	164,867	1,373,802	4,143,841
إضافات اصول ناتجة عن الاستحواذ			107,282	1,226,000	56,221	113,716	1,503,219
الاستبعادات	-	-	(288,886)	(577,517)	(51,450)	(300,295)	(1,218,148)
نهاية السنة الرصيد في	**13,092,779**	**4,059,034**	**4,233,598**	**10,034,228**	**945,472**	**16,757,968**	**49,123,079**
الاستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	-	722,987	2,520,041	4,601,880	233,421	8,696,990	16,775,319
الإضافات	-	81,181	356,960	1,056,183	108,247	1,236,139	2,838,710
الاستبعادات	-	-	(189,574)	(461,328)	(39,767)	(25,685)	(716,354)
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**804,168**	**2,687,427**	**5,196,735**	**301,901**	**9,907,444**	**18,897,675**
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2018	**13,092,779**	**3,254,866**	**1,546,171**	**4,837,493**	**643,571**	**6,850,524**	**30,225,404**

18.ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا

تفاصيل البند:

	2019	2018
ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا / تستحق خلال 3 أشهر	29,999,949	40,576,000
ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا / تستحق بعد 3 أشهر	57,858,651	-
	87,858,600	40,576,000

19. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند:

	2019	2018
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:		
حسابات جارية و تحت الطلب	412,483	183,273
ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر	18,999,479	61,826,245
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:		
ودائع تستحق خلال ثلاثة اشهر	-	4,002,334
	19,411,962	66,011,852

20. ودائع العملاء

تفاصيل البند:

	2019	2018
ودائع جارية وتحت الطلب	280,997,990	250,182,191
ودائع التوفير	345,353,169	336,160,986
ودائع لأجل خاضعة لإشعار	311,027,176	291,335,355
	937,378,335	877,678,532

- بلغ إجمالي ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 8,969,230 دولار أمريكي، ما يمثل 0.96% من إجمالي الودائع مقابل مبلغ 11,199,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018، ما يمثل 1.27% من إجمالي الودائع.

بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة مبلغ 277,461,844 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 أي ما نسبته 26.91% من إجمالي الودائع مقابل 222,749,634 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 28.34% من إجمالي الودائع.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 35,849,398 دولار أمريكي أي ما نسبته 3.48% من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 22,092,251 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.81% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 595,432,317 دولار أمريكي مقابل 431,185,948 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2018.

بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 29,940,469 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل مبلغ 19,379,067 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

21.تأمينات نقدية

تفاصيل البند:

	2019	2018
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	68,030,116	61,206,440
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	8,414,083	5,796,260
تأمينات أخرى	17,128,938	14,446,560
	93,573,137	81,449,260

22. مخصص الضرائب

1. إن الحركة على حساب مخصص الضرائب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 والسنة المنتهية في كانون الأول 2018 كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	1,952,704	2,051,998
مصروف ضريبة القيمة المضافة على االرباح	2,870,350	2,465,836
مصروف ضريبة الدخل	1,841,995	1,272,086
مخصص السنة	**4,712,345**	**3,737,922**
خصومات ضريبية تشجيعية	(205,977)	(189,220)
سلفيات السنة	(2,892,933)	(3,647,996)
فروقات العملة	(201,816)	-
الرصيد في نهاية السنة	**3,364,323**	**1,952,704**

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2017.

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و2018 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة، فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2019	2018
الربح المحاسبي للبنك	14,439,003	15,144,543
الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	11,409,739	10,959,895
ناقصاً:		
ضريبة القيمة المضافة	(1,573,757)	(1,511,710)
الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة	6,345,494	7,127,705
ضريبة الدخل	951,824	770,000
مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحتسبة	2,525,581	2,281,710
الضرائب المخصصة للسنة	4,712,345	3,737,922
خصومات ضريبية تشجيعية	(205,977)	(189,220)
موجودات ضريبية مؤجلة	(1,294,871)	-
مصروف الضرائب	3,211,497	3,548,702

2. إن الحركة على موجودات ضريبية مؤجلة كالتالي:

تشمل تفاصيل موجودات ضريبية مؤجلة ما يلي:

البنود المدرجة	الرصيد في بداية السنة	الأموال المحررة	إضافات	الرصيد في نهاية السنة	ضرائب مؤجلة
مخصص قضايا	107,494	(71,400)	100,000	136,094	37,018
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,956,200	(992,286)	1,494,541	6,458,455	1,756,700
صافي الاضافات في المرحلة 1 و 2	7,562,220	-	2,150,612	9,712,832	567,880
مجموع	**13,625,914**	**(1,063,686)**	**3,745,153**	**16,307,381**	**2,361,598**

إن الحركة على موجودات الضريبة المؤجلة هي كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	1,066,727	1,066,727
إضافات	1,294,871	-
الرصيد في نهاية السنة	**2,361,598**	**1,066,727**

- يتراوح معدل ضريبة الدخل على الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة بين 26% و30% وفقًا لقوانين ضريبة الدخل السارية في فلسطين.

23. أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2019 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات و يتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض اعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ 4 حزيران 2014.

24. مطلوبات أخرى

تفاصيل البند:

	2019	2018
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	4,316,256	2,827,552
مصاريف مستحقة وغير مدفوعة	927,307	1,366,071
شيكات وحوالات برسم الدفع	19,362,179	15,410,131
حسابات مؤقتة	747,261	953,000
مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة	377,000	362,500
ذمم دائنة	1,920,332	2,434,246
ضرائب مقتطعة من الموردين ورواتب الموظفين	108,190	117,024
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	393,021	224,859
أدوات مالية مشتقة سالبة (صافي عقود صفقات تبادل عملات آجلة)	773,045	103,248
عمولات مقبوضة غير مستحقة	3,297,277	3,584,459
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية غير المباشرة *	230,591	142,268
أخرى	849	29,841
	32,453,308	**27,555,199**

* فيما يلي الحركة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019
إجمالي التعرض في بداية السنة	71,133,853	-	-	71,133,853
التعرضات خلال السنة	65,302,810	-	-	65,302,810
تسديدات خلال السنة	(47,525,701)	-	-	(47,525,701)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي التعرض في نهاية السنة	**88,910,962**	-	-	**88,910,962**

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2018
إجمالي التعرض في بداية السنة	68,845,478	-	-	68,845,478
التعرضات خلال السنة	40,538,381	-	-	40,538,381
تسديدات خلال السنة	(38,250,006)	-	-	(38,250,006)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
إجمالي التعرض في نهاية السنة	**71,133,853**	**-**	**-**	**71,133,853**

فيما يلي الحركة على رصيد الخسائر للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	2019	2018
الرصيد بداية السنة	142,268	-	-	142,268	137,691
خسارة انخفاض القيمة خلال الفترة	98,437	-	-	98,437	4,577
المبالغ المستردة	(10,114)	-	-	(10,114)	-
الرصيد ، نهاية العام	**230,591**	**-**	**-**	**230,591**	**142,268**

25. قروض مساندة

قام البنك بالحصول على قرض مساند بتاريخ 2 نيسان 2019 بقيمة 10,000,000 دولار أمريكي بسعر فائدة 5% سنوياً على أساس الرصيد القائم لغايات دعم الشريحة الثانية من رأس المال على أن يسدد القرض بموجب 5 أقساط سنوية ويكون القسط الأول بتاريخ 1 نيسان 2020.

كما وقام البنك بالحصول على قرض مساند بتاريخ 7 تموز 2019 بقيمة 5,000,000 دولار أمريكي بسعر فائدة 5% سنوياً على أساس الرصيد القائم لغايات دعم الشريحة الثانية من رأس المال على أن يسدد القرض بموجب 5 أقساط سنوية ويكون القسط الأول بتاريخ 1 تموز 2020.

26 مخصصات متنوعة

تفاصيل البند:

31 كانون الأول 2019	الرصيد بداية السنة	المخصص للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد نهاية السنة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	**5,956,200**	1,494,541	(992,286)	6,458,455
مخصص قضايا	**107,494**	100,000	(71,400)	136,094
	6,063,694	**1,594,541**	**(1,063,686)**	**6,594,549**

31 كانون الأول 2018	الرصيد بداية السنة	المخصص للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد نهاية السنة
مخصص تعويض نهاية الخدمة	5,063,104	1,517,095	(623,999)	5,956,200
مخصص قضايا	100,000	7,494	-	107,494
	5,163,104	1,524,589	(623,999)	6,063,694

27. رأس المال المدفوع

الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين، لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة. باستثناء ما هو مذكور أدناه.

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 21 نيسان 2019 توزيع أرباح على شكل أسهم مجانية بمبلغ 6,602,083 دولار أمريكي ما نسبته 7.9% من رأسمال البنك بذلك التاريخ وذلك عن طريق رسملة علاوة الإصدار. وكذلك أقرت الهيئة العامة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 4,679,958 دولار أمريكي ما نسبته 5.6% من رأسمال البنك بذلك التاريخ.

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 12 نيسان 2018 توزيع أرباح على شكل أسهم مجانية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك بذلك التاريخ. وكذلك أقرت الهيئة العامة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك بذلك التاريخ.

28. علاوة إصدار

على النحو الموضح في الإيضاح رقم (15)، تم إبرام اتفاقية بين بنك القدس والبنك الأردني الكويتي بتاريخ 1 أيلول 2018، تنص على بيع جميع موجودات ومطلوبات فرع البنك الأردني الكويتي في فلسطين، متضمنة محفظته، إلى بنك القدس. وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرسمية ذات الصلة، وافق الطرفان على توثيق عملية البيع لصالح شركة بنك القدس بسعر مساوٍ لصافي أسهم البنك الأردني الكويتي في فلسطين عند تاريخ الاستحواذ، ناقصًا بعض البنود التي اتفق عليها الطرفان. قام بنك القدس بدفع مبلغ 33,380,895 دولار أمريكي نقداً وإصدار 8,357,067 سهماً تمثل 10% من أسهم البنك لصالح البنك الأردني الكويتي بقيمة 14,959,150 دولار أمريكي بتاريخ الاستحواذ مقيمة على سعر 1.79 دولار أمريكي للسهم الواحد. قام البنك بالاعتراف بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة بمبلغ 8,357,067 كزيادة على رأس المال وعلاوة إصدار بمبلغ 6,602,083 دولار أمريكي.

قام البنك خلال العام 2019 بالحصول على الموافقات اللازمة لتوزيع علاوة الإصدار على شكل اسهم مجانية كما هو موضح في إيضاح (27).

29. الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص للاحتياطي القانوني، ولا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب 25% من رأس مال البنك وفق قانون الشركات و100% وفق قوانين وأنظمة سلطة النقد الفلسطينية، كما لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر المقتطعة وفقًا للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المدورة، إضافة إلى 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقًا لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015)، لا يتم تخصيص احتياطي المخاطر المصرفية العامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة عند استيفائها للشروط الواردة في التعميم. ولا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي، بأي شكل كان، دون الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية إزاء ذلك.
وفقًا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2019، ولأغراض تسجيل الأثر المترتب عن تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الافتتاحية، فإنه سيتم اقتطاع الخسائر الائتمانية المرتبطة بالمرحلتين الأولى والثانية (المخصص العام) من حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة (فيما يتصل بالمرحلتين الأولى والثانية) على حساب الأرباح المدورة. وفي حالة كان احتياطي المخاطر المصرفية العامة يفوق الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية، يتم تدوير المبالغ الزائدة في حساب الاحتياطي ولا يتم التصرف فيه. هذا وحسب التعميم الصادر، يجب أن تقيد الخسائر الإئتمانية المتعلقة بالمرحلة الثالثة (المخصص الخاص) مباشرة في حساب الأرباح المدورة بحيث لا يتم إستغلال أي رصيد متبقي في حساب إحتياطي المخاطر المصرفية العامة لهذا الغرض.

احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1/2018) بحيث يجب على كل بنك تكوين إحتياطي تقلبات دورية وفقاً للنسبة التي تقررها سلطة النقد الفلسطينية والتي ستتراوح بين 2-2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر. وبموجب التعليمات المذكورة أعلاه يجب على البنك إعادة تقييم إحتياطي التقلبات الدورية المكون بناءً على النسب المقررة من سلطة النقد بشكل نصف سنوي وقيد القيمة الإضافية على البيانات المالية للبنك. إن النسب المقررة وفقاً لتعليمات سلطة النقد للعام 2019 هي 0.57% من الأصول المرجحة للمخاطر مع الأخذ بعين الإعتبار أن يتم عكس الأثر على البيانات المالية للبنك في نهاية عام 2019 ويضاف الى الإحتياطي المكون سابقاً. يحظر التصرف بإحتياطي التقلبات الدورية لأي هدف كان دون الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية بما يشمل الإحتياطي المكون سابقاً بناءً على التعليمات السابقة ذات العلاقة.

30. الأرباح المدورة

تفاصيل البند:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)	8,325,950	15,666,791
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 فيما يخص التدني في القيمة	-	(645,654)
الرصيد في أول السنة (بعد التعديل)	**8,325,950**	15,021,137
صافي ربح السنة	11,227,506	11,595,841
نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة	-	(273,844)
توزيعات أسهم مجانية	-	(6,837,600)
توزيعات نقدية	(4,679,958)	(6,837,600)
المحول إلى الاحتياطي القانوني	(1,122,751)	(1,159,584)
المحول الى احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	(3,182,400)
الرصيد في نهاية السنة	**13,750,747**	8,325,950

31. الفوائد الدائنة

تفاصيل البند:

	2019	2018
فوائد قروض	45,592,146	40,381,370
يضاف:		
عمولات	5,365,024	6,484,062
	50,957,170	46,865,432
حسابات جارية وحسابات طلب مكشوفة	6,715,809	6,965,276
كمبيالات مخصومة	848,130	732,985
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,745,218	1,016,574
بطاقات الائتمان	1,355,278	1,552,220
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,066,508	824,884
الفائدة على القروض بالقيمة العادلة	204,356	-
	62,892,469	57,957,371

32. الفوائد المدينة

تفاصيل البند:	2019	2018
فوائد على ودائع العملاء لأجل	10,703,549	9,679,756
ودائع عملاء توفير	739	1,400,658
ودائع عملاء جارية وتحت الطلب	253,520	112,315
	10,957,808	11,192,729
فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية	**575,242**	679,953
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	**943,727**	569,953
الفائدة على القروض المساندة	504,166	-
أخرى:		
فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية	709,897	759,347
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	1,587,407	1,303,580
	15,278,247	14,505,562

33. صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند:	2019	2018
إيرادات العمولات		
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	931,491	719,429
إدارة حسابات، حوالات، أخرى	6,109,636	5,780,584
	7,041,127	6,500,013
مصاريف العمولات		
بنوك ومؤسسات محلية	72,252	64,782
بنوك ومؤسسات خارجية	419,396	316,928
مصاريف عمولات أخرى	939,334	819,564
	1,430,982	1,201,274
الصافي	**5,610,145**	5,298,739

34. أرباح التعامل بالعملات الأجنبية

يمثل هذا البند ارباح ناتجة من الموجودات والمطلوبات المعاد تقييمها وعقود عملات اجنبية آنية وآجلة بالاضافة الى حركات تحويل عملات اجنبية لعملاء البنك خلال السنة.

35. صافي أرباح موجودات مالية

تفاصيل البند:	2019	2018
خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(4,166)	(12,754)
توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	349,403	84,584
أخرى	388	-
	345,625	**71,830**

36. إيرادات أخرى، بالصافي

تفاصيل البند:	2019	2018
إيجار الصناديق الحديدية	64,472	54,492
إيرادات فاكس و برقيات وهاتف	52,024	118,080
إيرادات أخرى متفرقة	372,474	356,482
ايرادات دفاتر شيكات	330,236	338,452
الخسارة من التصرف في الممتلكات والمعدات	(674,453)	(120,954)
	144,753	746,552

37. نفقات الموظفين

تفاصيل البند:	2019	2018
رواتب وأجور ومزايا	15,057,411	14,442,122
مساهمة البنك في صندوق الإدخار (*)	664,203	645,913
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	2,423,980	2,320,481
مصاريف طبية	784,872	778,961
نفقات تدريب موظفين	248,391	342,375
مصاريف سفر وتنقلات	364,635	382,832
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	1,494,541	1,517,095
بدل إجازات موظفين	60,342	60,881
نفقات التأمين على حياة الموظفين	96,649	88,664
بدل ملابس الموظفين	99,289	80,737
أخرى	4,044	-
	21,298,357	20,660,061

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إدخار الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.

38. مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند:	2019	2018
ايجار	338,008	1,695,039
رسوم ضمان الودائع*	2,643,469	2,267,410
رسوم تأمين	233,349	168,845
مياه وكهرباء ووقود	749,771	754,362
نفقات التنظيف	403,732	362,709
الفائدة على التزامات الإيجار	573,208	-
صيانة وإصلاح	1,223,820	1,091,438
ضيافة	121,722	109,589
مصاريف اجتماعات	234,741	196,858
دعاية وإعلان	362,330	710,579
رسوم ورخص واشتراكات	437,621	496,250
تبرعات ورعايات**	237,822	799,414
خدمات	378,211	266,308
قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات	375,204	384,061
بريد هاتف وسويفت	1,663,949	1,634,354
برمجيات	798,000	421,823
رسوم وضرائب	204,232	265,357
أتعاب استشارات ومصاريف قضائية	598,550	714,792
رسوم ومصاريف قضائية	100,000	10,422
مصاريف السيارات ووسائط نقل	174,602	198,257
نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	505,555	582,797
مصاريف التنظيف	480,471	440,395
مصاريف أخرى	70,865	58,944
	12,909,232	13,630,003

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءاً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الإجتماعية للعام 2019 ما قيمته 237,822 دولار أمريكي ما نسبته 2.12% من الأرباح مقارنة بالعام 2018 حيث بلغت قيمتها 799,414 دولار أمريكي ما نسبته 6.89% من الأرباح.

39. ارتباطات والتزامات محتملة

تفاصيل البند:	2019	2018
كفالات	47,909,250	34,937,152
اعتمادات مستندية	9,237,058	9,969,753
قبولات	4,791,826	1,208,528
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	26,972,828	25,018,420
	88,910,962	**71,133,853**
مخصص تدني القيمة في التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	(230,591)	(142,268)
ارتباطات والتزامات محتملة - صافي	**88,680,371**	**70,991,585**

40. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها، يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك.
تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت بما يلي:

2019	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	مساهمين رئيسيين	مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين	المجموع
بنود بيان المركز المالي:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	5,976,954	-	21,800,716	27,777,670
ودائع	1,423,267	-	2,531,203	3,954,470
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	377,000	-	-	377,000
تسهيلات غير مباشرة	54,887	-	342,835	397,722
				32,506,862
بنود بيان الدخل:				
فوائد وعمولات مقبوضة	313,082	-	1,251,384	1,564,466
فوائد وعمولات مدفوعة	19,218	-	28,184	47,402
مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة	505,555	-	-	505,555
الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	1,751,545	-	-	1,751,545
				3,868,968

2018	أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية	مساهمين رئيسيين	مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين	المجموع
بنود بيان المركز المالي:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	5,393,093	-	22,007,603	27,400,696
ودائع	1,796,519	-	1,507,254	3,303,773
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	362,500	-	-	362,500
تسهيلات غير مباشرة	66,389	-	1,015,045	1,081,434
				32,148,403
بنود بيان الدخل:				
فوائد وعمولات مقبوضة	229,393	-	1,132,058	1,361,451
فوائد وعمولات مدفوعة	6,132	-	144	6,276
مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة	582,798	-	-	582,798
الرواتب والمصاريف المتعلقة بها	1,595,912	-	-	1,595,912
				3,546,437

يتضمن بند " مساهمين و اطراف ذوي صلة للمساهمين" مساهمين غير رئيسيين وأقاربهم من الدرجة الاولى (وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية).

- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 ما نسبته 3.51% و3.93% على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 ما نسبته 26.78% و26.50% على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالدولار الأمريكي بين 3% و3.5%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 1% و1.75%.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع باليورو بين 0.5% و2%.

41. النقد وما في حكمه

تفاصيل البند:

	2019	2018
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر	191,751,820	153,852,600
ناقصاً:		
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(49,411,911)	(106,587,852)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(87,894,404)	(83,670,942)
	296,902,010	215,740,612

42. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم إحتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) – الربح الأساسي للسهم الواحد.

	2019	2018 (معدلة)
ربح السنة	11,227,506	11,595,841
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة تحت التسوية	90,172,750	84,601,372
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	**0.125**	0.137

43. القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعطل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا 35 قضية لعام 2019 مقابل 34 قضية لعام 2018 وحسب رأي الدائرة القانونية للبنك فإن مبلغ القضايا التي يمكن أن يترتب عليها التزامات مستقبلية بلغت 5,814,804 دولار أمريكي للعام 2019 مقابل 3,092,772 للعام 2018 ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 136,094 دولار أمريكي للعام 2019 مقابل 107,494 دولار أمريكي للعام 2018 وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافي لمواجهة تلك القضايا.

44. قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.

قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

قطاعات أعمال أخرى: وتشمل بنود اخرى لا تمثل اي من القطاعات اعلاه (مثل إيرادات اخرى غير تشغيلية ومصاريف قضايا).

قطاعات الأعمال - يتبع

	الأفراد	شركات ومؤسسات	خـزينة	أخـــرى	2019
إجمالي الايرادات	**15,928,670**	**25,578,276**	**12,069,053**	**8,567,308**	**62,143,307**
صاقي مخصص التدني	(3,593,730)	(5,069,027)	(24,799)	164,659	**(8,522,897)**
نتائج أعمال القطاع	12,334,940	20,509,249	12,044,254	8,731,967	**53,620,410**
مصاريف غير موزعة					(39,181,407)
الربح قبل الضرائب	**12,334,940**	**20,509,249**	**12,044,254**	**8,731,967**	**14,439,003**
مصروف الضرائب					(3,211,497)
صافي الربح للسنة					**11,227,506**
معلومات أخرى:					
موجودات القطاع	258,128,324	537,461,098	461,836,908	73,245,711	1,330,672,041
مطلوبات القطاع	636,119,261	395,045,853	107,270,561	74,710,573	1,213,146,248
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	6,449,367
استهلاكات وإطفاءات	-	-	-	-	5,051,003

	الأفراد	شركات ومؤسسات	خـزينة	أخـــرى	2018
إجمالي الإيرادات	**23,082,638**	**26,549,213**	**9,533,144**	**11,346,726**	**70,511,721**
صاقي مخصص التدني	**(2,859,588)**	**(1,882,053)**	-	-	**(4,741,641)**
نتائج أعمال القطاع	**20,223,050**	**24,667,160**	**9,533,144**	**11,346,726**	**65,770,080**
مصاريف غير موزعة	-	-	-	-	**(50,625,537)**
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	**15,144,543**
مصروف الضرائب	-	-	-	-	**(3,548,702)**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	**11,595,841**
معلومات أخرى:					
موجودات القطاع	**268,844,303**	**406,634,526**	**463,687,474**	**73,858,825**	**1,213,025,128**
مطلوبات القطاع	**578,072,102**	**381,350,467**	**106,587,852**	**35,571,598**	**1,101,582,019**
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	**5,647,060**
استهلاكات واطفاءات	-	-	-	-	**2,840,766**

	داخل فلسطين		خارج فلسطين		الإجمالي	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
ربح السنة	9,907,813	10,365,922	1,319,693	1,229,919	11,227,506	11,595,841
الموجودات	1,159,584,508	1,104,498,833	171,087,533	108,526,295	1,330,672,041	1,213,025,128
مصاريف رأسمالية	6,449,367	5,647,060	-	-	6,449,367	5,647,060

45. التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

2019

الموجودات	فلسطين	الأردن	اسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	-	-	-	242,456,505
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	38,051,526	51,722,663	41,257,764	60,597,184	191,629,137
قروض مع حق اعادة الشراء	-	5,077,573	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	790,511,855	-	-	-	790,511,855
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10,740,274	6,225,086	-	1,000,000	17,965,360
موجودات أخرى	4,489,174	-	-	-	4,489,174
	1,086,249,334	**63,025,322**	**41,257,764**	**61,597,184**	**1,252,129,604**
بنود خارج بيان المركز المالي					
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	26,972,828	-	-	-	26,972,828
كفالات	47,909,250	-	-	-	47,909,250
اعتمادات مستندية	9,237,058	-	-	-	9,237,058
قبولات	4,791,826	-	-	-	4,791,826
	88,910,962	-	-	-	**88,910,962**

2018

الموجودات	فلسطين	الأردن	اسرائيل	أخرى	المجموع
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	252,146,806	-	-	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	60,143,436	22,841,366	31,397,611	46,420,873	160,803,286
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	697,803,505	-	-	-	697,803,505
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10,688,065	7,764,947	-	-	18,453,012
موجودات أخرى	3,685,186	-	-	-	3,685,186
	1,024,466,998	**30,606,313**	**31,397,611**	**46,420,873**	**1,132,891,795**
بنود خارج بيان المركز المالي	-	-	-	-	
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	25,018,420	-	-	-	25,018,420
كفالات	34,937,152	-	-	-	34,937,152
اعتمادات مستندية	9,969,753	-	-	-	9,969,753
قبولات	1,208,528	-	-	-	1,208,528
	71,133,853	-	-	-	**71,133,853**

46. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عوامل معينة عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية على هذا الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه فيما بينها وإحدى القيم العادلة دونًا عن غيرها، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة؛
- المستوى الثاني: باستخدام أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.
- المستوى الثالث: بأساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات قابلة للملاحظة في السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية، وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يمثل الجدول التالي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي ومعلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

	2019				2018			
	القيمة العادلة				القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
الموجودات	القيمة الدفترية	المستوى (1)	المستوى (2)	المستوى (3)		المستوى (1)	المستوى (2)	المستوى (3)
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	-	242,456,505	-	252,146,806	-	252,146,806	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	191,629,137	-	191,629,137	-	160,803,286	-	160,803,286	-
موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	86,340	86,340	-	-	90,506	90,506	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8,189,255	7,386,919	-	802,336	5,663,480	4,861,144	-	802,336
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	5,077,573	5,077,573	-	-	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة (موجبة)	1,956,039	-	1,956,039	-	3,558,493	-	3,558,493	-
المطلوبات								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	87,858,600	-	87,858,600	-	40,576,000	-	40,576,000	-
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19,411,962	-	19,411,962	-	66,011,852	-	66,011,852	-
ودائع العملاء	937,378,335	-	937,378,335	-	877,678,532	-	877,678,532	-
تأمينات نقدية	93,573,137	-	93,573,137	-	81,449,260	-	81,449,260	-
أدوات مالية مشتقة (سالبة)	773,045	-	773,045	-	103,248	-	103,248	-

يوضح الجدول أدناه تأثير التغير في التقديرات بنسبة 5٪ على موجودات ومطلوبات البنك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام المستوى الثالث في 31 كانون الاول 2019 و 2018:

	القيمة العادلة	تغيير 5%	حساسية إعادة قياس القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل	حساسية إعادة قياس القيمة العادلة في بيان الدخل
موجودات مالية بالقيمة العادلة				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	802,336	5%	40,117	
موجودات غير مالية				
موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة	803,141	5%		40,157

46-1 تقدير القيم العادلة

يلخص أدناه الأساليب والافتراضات الأساسية المستخدمة في تقدير القيم العادلة للادوات المالية:

46-1-1 تسهيلات ائتمانية مباشرة

يتم احتساب القيمة العادلة استنادًا إلى المبالغ الأساسية أو الفائدة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة. يفترض بالقروض أن يتم تسديدها وفقًا لتواريخ السداد التعاقدية. أما فيما يتصل بالقروض التي لم يتم تحديد مواعيد سداد ثابتة لها، أو التي تكون عرضة لخطر الدفع المقدم، فهذه يتم تقديرها استنادًا إلى الخبرات المكتسبة عن الفترات السابقة التي تكون فيها أسعار الفائدة عند مستويات مماثلة للمستويات الحالية، معدلة بالفروقات في توقعات سعر الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باعتبار المخاطر الائتمانية وأي ما يدل على حدوث تدنٍ في القيمة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفئات القروض المتماثلة على أساس المحافظ، ويتم خصمها بالأسعار الحالية المتاحة للمقترضين الجدد المتماثلين في وضعهم الائتماني فيما يتصل بمثل هذه القروض. تعكس القيم العادلة المقدرة للقروض التغييرات في الحالة الائتمانية في حالة منح القروض، ويمكن ملاحظة التغييرات في أسعار الفائدة في حالة القروض بسعر الفائدة الثابت.

46-1-2 الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تستند القيم العادلة للاستثمارات المدرجة إلى أسعار العرض المدرجة كما في تاريخ البيانات المالية. يتم إدراج استثمارات الأسهم غير المدرجة بالقيم العادلة، ويتم احتسابها وفقًا لأساليب التقييم المناسبة استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة وغيرها من أساليب التقييم.

عند استخدام الأساليب المستندة إلى التفقدات النقدية، تستند التدفقات النقدية المخصومة المقدرة إلى تقديرات الإدارة الأكثر دقة وسعر الخصم؛ والذي يمثل سعر السوق ذي الصلة لواحدة من الأدوات المماثلة كما في تاريخ البيانات المالية.

46-1-3 ودائع البنوك والعملاء

فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب والودائع بدون استحقاقات محددة، فتحدد القيمة العادلة على اعتبارها المبلغ مستحق الدفع عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة للودائع ذات الاستحقاق الثابت، بما في ذلك شهادات الإيداع، إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار الحالية الممنوحة إزاء ودائع مماثلة من حيث آجال الاستحقاق المتبقية. لا يتم اعتبار قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في تقدير القيم العادلة.

46-1-4 الادوات المالية خارج بيان المركز المالي و الأدوات المالية المشتقة

لا يتم إدخال أي تعديلات على القيم العادلة فيما يتصل بالأدوات المالية ذات الطابع الائتماني خارج بيان المركز المالي، والتي تمثل عقود الضمانات والكفالات والسحوبات إذ تعكس تدفقات الدخل المستقبلية ذات الصلة، وعلى نحو جوهري، الرسوم والعمولات التعاقدية المفروضة فعلًا في تاريخ الاتفاقيات ذات الأوضاع الائتمانية وآجال الاستحقاق المماثلة.

يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية استنادًا إلى أسعار السوق. ويتم تضمين التعديلات على القيمة السوقية فيما يتصل بعقود صرف العملات الأجنبية في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الأخرى.

47. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

	2019			2018		
	المبلغ	نسبته إلى الموجودات %	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر %	المبلغ	نسبته إلى الموجودات %	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر %
رأس المال الأساسي	102,336,098	7.69	11.39	100,121,554	8.25	12.33
رأس المال التنظيمي	125,627,599	9.44	13.98	105,708,921	8.71	13.02

يحتفظ البنك برأس مال مدفوع مناسب لأغراض مواجهة المخاطر التشغيلية، ويقوم أيضاً بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل امتثالًا لسلطة النقد الفلسطينية.

خلال سنواته التشغيلية، حافظ البنك على نسبة كفاية رأس المال عند نسبة لا تقل عن 8% تقريبا، وهي أقل نسبة مطلوبة من جانب سلطة النقد الفلسطينية (8% وفقًا لإطار بازل). واستكمالًا، يقوم البنك، وعلى نحو منتظم، بمراجعة نسب التركيز والامتثال لها باستخدام رأس المال التنظيمي كمؤشر على هذا.

لم يكن هناك أي تغيير على هيكل رأس المال للبنك خلال عامي 2019 و2018 إلّا على النحو المبين في إيضاح (27).

48. الأدوات المالية المشتقة

يوضح الجدول أدناه تفاصيل الأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة:

	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	مجموع القيمة الاسمية	القيمة الاسمية للاستحقاق	
				خلال 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر
2019					
عقود بيع العملات	1,956,039	-	320,391,910	-	320,391,910
عقود شراء العملات	-	773,045	320,792,472	-	320,792,472
2018					
عقود بيع العملات	3,558,493	-	193,222,919	-	193,222,919
عقود شراء العملات	-	103,248	195,672,596	-	195,672,596

تشير القيمة الاسمية إلى قيمة المعاملات المعلقة في نهاية السنة، ولا تشير إلى مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

49. إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف بالاضافة ال مخاطر أسعار الأسهم.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة الى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك وفروعه في كافة مناطق تواجده.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

وحدات العمل (Business Units):

يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

دائرة إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود ادارة

المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

دائرة الامتثال (Compliance Department):

تمثل إدارة الامتثال عنصرًا آخر لخط الدفاع الثاني، حيث يعنى موظفو إدارة الامتثال بالتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن إطار المخاطر المعتمد، **وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:**

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة وتقييم مخاطر البنك.
- الاطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، آخذين بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

تحديد المخاطر (Risk Identification).
تقييم المخاطر (Risk Assessment).
ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/Mitigation).
مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ القروض (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية لدى العملاء والتي تعرف بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعملاء الائتمان أو نتيجة للتركزات في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث خسائر مالية.

إن تفاصيل القروض والأنشطة التمويلية للعملاء والتزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في إيضاحات البيانات المالية كما يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع

نشاطاته على عدة قطاعات.

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

إدارة مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال ما يلي:

- تعزيز بناء محفظة ائتمانية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن مستويات المخاطر المحددة لها.
- الرقابة الحثيثة على الائتمان في مراحله المختلفة والتوافق الدائم مع تعليمات السلطات الرقابية وتعديلاتها.
- العمل على توزيع محفظة الائتمان بما فيها توسيع قاعدة العملاء وفقاً للخطط والسقوف والمخاطر المحددة.
- الاستمرار بالعمل ضمن مبدأ الفصل بين مهام ادارة العلاقة مع العملاء والتحليل الائتماني والرقابة على الائتمان.
- يتم منح الائتمان وفق اسس الاهلية والقدرة على السداد، مع مراعاة عدم وجود قيود على الاقتراض أو الرهن في عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة أو المؤسسة، وقناعة البنك بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بناء على دراسة ائتمانية شاملة لوضع العميل وضمن مستويات تصنيف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- عدم السماح بتمويل التسهيلات الا للغايات المحددة ضمن سياسة البنك الائتمانية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقانون البنوك واية تعليمات صادرة عن السلطات الرقابية ، وبالضمانات المناسبة والتي تضمن حق البنك.
- تخفيض نسبة الديون المتعثرة في المحفظة الائتمانية مع العمل على زيادة الحصة السوقية في مجال التمويل التجاري وتمويل الشركات.
- مراعاة التنويع في المحفظة الائتمانية وخصوصا في محفظة الشركات مع تجنب تجاوز التركز على مستوى العميل عن الحدود المقررة.

أساليب إدارة مخاطر الائتمان:

1. تسهيلات ائتمانية (بما في ذلك التزامات القروض وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث إن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة الذي يتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عند التعثر
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، التي تستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر. كما أنها تحدد التدهور الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2. درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير الى مخاطر عدم الانتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي الى نقل التعرض الى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

التعثر وآلية معالجة التعثر:

يتلخص التعثر في ظهور مستحقات على تسهيلات العملاء تزيد عن 90 يوم وارتفاع ملحوظ في درجات

المخاطـر، اضافـة الـى أيـة بوادر تشـير الى وجـود احتماليـة تعثر لدى العميل يسـتدعي شـمول بعـض العملاء ضمن مفهوم التعثر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- صعوبات مالية مؤثرة يواجهها المدين كوجود ضعف شديد في البيانات المالية.
- اطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين نتيجة لصعوبات مالية.
- عدم سداد الالتزامات في مواعيدها.

نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

هـو نظـام صمـم لتقييم وقيـاس مخاطر عملاء الشـركات بشـكل شـامل، وذلك من خلال اسـتخراج درجـة مخاطر العميـل المربوطـة باحتماليـة تعثر العميل (PD) بالاعتماد علـى البيانات المالية والموضوعية، كما يعنى باسـتخراج الخسـائر المتوقعة لتسـهيلات العميـل (EL) من خلال درجة مخاطر العميل والخسـائر عند التعثـر (LGD) والمرتبطة بالضمانات المقدمة.

يتوفـر لـدى البنك نظـام نماذج وبطاقـات تقييم مختلفة لتشـمل معظم شـرائح العملاء، ويندرج تحـت كل نموذج عدة اقسـام، وكل قسـم مرتبط بوجود اوزان مخاطر وحسـب النموذج المسـتخدم حيث يتم احتسـاب درجة المخاطر مـن خـلال هـذه النمـاذج/ البطاقات عـن طريق جمـع نتائـج المسـتخرجات (الماليـة والموضوعيـة) ومن ثـم اجراء عمليات حسابية لاستخراج بما يسمى متوسط التقييم ويتم إظهاره على شكل حروف متتالية.

الأسس المتبعة في عملية التقييم ضمن نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:
- توفر بيانات مالية حديثة ومدققة/ غير مدققة بحيث تعكس الوضع المالي الفعلي لطالب الائتمان.
- وجـود تصـور واضح لدى الجهـة مانحة الائتمان عـن الجوانب الموضوعيـة المتعلقة بوضع العميـل مثل (الادارة، قطاع العميل، الوضع التنافسي ....الخ) لما للجانب الموضوعي من أثر في نتائج تقييم مخاطر العميل.
- توفر بيانات كافية عن الضمانات المقدمة من العميل بما يمكن من تقييم مخاطر التسهيل.
- التحديـث السـنوي لاحتماليـة التعثـر بنـاءً علـى أحدث الدراسـات مع الاخـذ بعين الاعتبار سـبب التعثـر التاريخي للمحفظة لكل تصنيف.
- اختيار نموذج التحليل المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة العميل.
- يتم استخدام خيار الارشفة لحفظ درجات مخاطر العميل التاريخية والمعتمدة ضمن الدراسة الائتمانية.

3. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحـدد المعيـار الدولي للتقارير رقم 9 نموذجاً من "ثـلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمـة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني **وذلك على النحو الموجز أدناه:**

- يتـم تصنيـف الأداة الماليـة التـي لـم تتعـرض لانخفاض فـي قيمتهـا الائتمانية عنـد الاعتـراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها باستمرار من قبل البنك.
- إذا تـم تحديـد زيادة جوهريـة في مخاطر الائتمان منـذ الاعتراف المبدئي، يتـم نقل الأداة الماليـة إلى "المرحلة الثانيـة" ولكـن لا يتـم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض فـي قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديـد الزيادة الجوهرية في مخاطـر الائتمان بواسـطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سـنة واحدة من تاريخ نشـأة التسـهيل وحتـى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.
- تنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- تقـاس الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة للموجـودات المالية المدرجـة في المرحلـة الأولى بمبلغ يعـادل الجزء من الخسـائر الائتمانيـة المتوقعة مـدى العمر الناتج عن أحـداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشـر شـهراً التالية. وتقـاس الخسـائر الائتمانية المتوقعة لـلأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسـائر الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثـل المفهوم السـائد فـي قياس الخسـائر الائتمانية المتوقعة بموجـب المعيار الدولي للتقاريـر المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات التطلعية.
- الموجـودات المالية المنشـأة أو المشـتراة التي تعرضت لانخفـاض في قيمتها الائتمانية هـي تلك الموجودات الماليـة التـي انخفضت قيمتهـا الائتمانية عند الاعتـراف المبدئي. وتقاس الخسـائر الائتمانيـة المتوقعة الخاصة بها (المرحلة الثالثة) حسب ما تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- تـم اعتبـار كافـة الأدوات المالية الحكوميـة أو المضمونة مـن الحكومة في احتسـاب مجموع الخسـائر الائتمانية المتوقعة.

4. الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يـرى البنـك أن الأصل المالي قد شـهد زيادة جوهرية في مخاطـر الائتمان عندما يحدث تغيـر جوهري في احتمالية التعثـر لفتـرة سـنة واحدة من تاريخ نشـأة تسـهيل معيـن وحتى تاريخ إجـراء فحص الخسـارة الائتمانيـة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسـبة لقـروض الشـركات، إذا واجـه المقتـرض زيادة جوهريـة في احتماليـة التعثـر التي يمكن أن تنشـأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي
- الكفاءة التشغيلية
- خدمة الدين
- تقييم السيولة
- هيكل رأس المال
- تخفيض الائتمان

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون معياراً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات إدارة الائتمان؛
- تأخر سداد الحسابات لفترة 30 يوماً

الخزينة:

- التغيـر الجوهـري فـي الأداء المتوقع للاسـتثمار وسـلوك المقترض (قيمـة الضمانات، والتوقـف المؤقت عن الدفع، ونسبة الدفع الى الدخل، وغير ذلك).

المعايير النوعية

قروض الشركات:

بالنسـبة لقـروض الشـركات، إذا واجـه المقتـرض زيادة جوهريـة في احتماليـة التعثـر التي يمكن أن تنشـأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- النشاط الاحتيالي
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسـبة لقـروض الشـركات، إذا واجـه المقتـرض زيادة جوهريـة في احتماليـة التعثـر التي يمكن أن تنشـأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل
- معلومات مدقق الحسابات

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

5. تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد البنك أن الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها في حالة تعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- المعايير الكمية:

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

- المعايير النوعية:

وفقًا للتعريف المنصوص عليه في إطار بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر البنك أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع البنك التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم البنك بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد تعرض البنك.
- يقوم البنك ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق البنك على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- يقدم البنك طلباً لإشهار إفلاس المدين أو طلباً مماثلاً فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية لأكثر من 90 يوماً

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي يحتفظ بها البنك، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى البنك.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها 3 أشهر. وقد تم تحديد فترة الـ 3 أشهر هذه على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

يطبق البنك منهج مكوّن من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية **بناء على التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي:**

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً
بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات.

6. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بتهسيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد البنك أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل، وقد اختار البنك الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

- احتمالية التعثر:

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً وخارجيًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتماليات التعثر باعتبار آجال الاستحقاق التعاقدية للتعرضات ونسب الدفعات المقدّمة المقدرة.
تم تعديل قيم الضمان باستخدام بيانات S&P للوصول إلى قيم الضمان المناسبة لأغراض حساب الخسارة الناتجة عن التعثر.

- الخسارة الناتجة عن التعثر

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود التعثر. يقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر هيكل المطالبة، والضمانات، وأقدمية المطالبة، وتكاليف استرداد أي ضمانات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. أما بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلية كمعامل الخصم.

- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

يمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة حدوث التعثر. ويستمد البنك مستوى التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. مستوى التعرض الناتج عن التعثر للأصل المالي هو القيمة الدفترية الإجمالية. كما هو موضح أعلاه، وباستخدام احتمالية التعثر لمدة 12 شهراً للموجودات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة مع الوضع بعين الاعتبار مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان. وتمتد فترة التعاقد القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للبنك أن يطلب الوفاء بقيمة السلفة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

- الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على التسديد التعاقدي المستحق على المقترض على مدى 12 شهرًا أو مدى العمر.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.
- ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهرا ومدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيمها الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق / القيم الدفترية بسبب المبيعات الإجبارية، وقت استعادة الملكية وتكلفة الاسترداد الملحوظة.
- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
- كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر.
- لم تطرأ أية تغييرات جوهرية في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

7. أهمية معايير التصنيف

- يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي.
- القروض في المرحلة الثالثة هي القروض التي يملك البنك أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

8. المعلومات المستقبلية المدرجة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات التطلعية. قام البنك بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تتفاوت المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر بالأداة المالية. وتم تطبيق الحكم المتمرس في هذه العملية. ويتم توفير التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي") من قبل فريق الخبراء لدى البنك. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر والتعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم التأثير التاريخي للتغيرات في هذه المتغيرات على معدلات التعثر وعلى مكونات الخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر.

9. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الحوكمة

يصف هذا القسم أدوار ومسؤوليات اللجان والمجموعات المختصة بالعمليات المتصلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البنك.

- مجلس الإدارة

يكون المجلس مسؤولًا عن:

- الموافقة على إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على النحو المقترح من جانب لجنة إدارة المخاطر؛
- الإبقاء على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عند مستويات مناسبة، فضلًا عن مراقبة سياسات الخسائر الائتمانية المناسبة والإشراف عليها لعمليات التقييم والقياس، بما يتضمن أنظمة الرقابة الداخلية الموضوعة لأغراض تحديد المخصصات بصورة مستمرة وفقًا للإجراءات والسياسات المعلنة، والأطر المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات الإشرافية ذات الصلة.

يمكــن لمجلس الإدارة تفويض مســؤولية مراجعة السياســات التفصيلية المرتبطة بالمعيــار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى لجنة إدارة المخاطر.

تكون لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن الآتي:

- مراجعة إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وعرض المقترحات ذات الصلة على مجلس الإدارة؛
- مراجعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الامتثال؛
- مراجعة الإفصاحات الدورية والموافقة عليها وفقًا للمعيار الموضوع؛ و
- اقتراح التعديلات على نماذج وأطر ومنهجات وسياسات وإجراءات الأعمال.

إدارة التدقيق الداخلي (Internal Audit Department):

تكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة، بصورة مستقلة، عن:

- ضمان امتثال البنك للمعيار الموضوع؛
- مراجعة المنهجية والافتراضات بغرض ضمان الامتثال؛ و
- ضمان أن تكون الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتصلة متناسبة للبنك.

إدارة المخاطر (Risk Management Department):

يكون رئيس إدارة المخاطر ومرؤوسوه في الإدارة مسؤولين عن التالي:

- التنسيق بين الإدارات والوحدات المختلفة لأغراض إدارة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛
- المساعدة في وضع ومراجعة الأطر والمنهجيات اللازم تطبيقها من جانب البنك؛
- وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة امتثالًا للمعيار الموضوع؛ و
- تقييم أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على معدل كفاية رأس المال.

- تكون إدارة الرقابة على الائتمان مسؤولة عن الآتي:

- تحديد مراحل كل عميل من العملاء؛
- مراجعة الحسابات لكل عميل من العملاء؛ و
- تحديث معلومات العملاء لأغراض حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان (قبل الضمانات وغيرها من عوامل التخفيف):

	2019	2018
بنود داخل بيان المركز المالي		
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	124,134,442	111,968,882
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	191,629,137	160,803,286
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	5,077,573	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد	242,593,502	252,848,244
القروض العقارية	32,859,167	30,423,472
للشركات الكبرى	275,459,433	199,806,974
للشركات الصغرى والمتوسطة	217,370,646	210,623,282
الحكومة والقطاع العام	53,148,287	25,225,150
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	18,001,311	18,534,945
موجودات أخرى	4,489,174	3,685,186
	1,164,762,672	**1,013,919,421**
بنود خارج بيان المركز المالي		
كفالات	47,909,250	34,937,152
اعتمادات مستندية	9,237,058	9,969,753
قبولات	4,791,826	1,208,528
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	26,972,828	25,018,420
	88,910,962	71,133,853

يمثل الجدول أعلاه الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان كما في 31 كانون الأول 2019 و2018، دون الأخذ بالاعتبار الضمانات وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض المخاطر الائتمانية للبنك.

بالنسبة لبنود بيان المركز المالي، فالتعرض في الجدول أعلاه يستند إلى الأرصدة على النحو التي ترد فيه في بيان المركز المالي، بالإضافة إلى الفوائد ذات الصلة مستحقة القبض.

فيما يلي توزيع التعرضات الائتمانية على بنود المركز المالي حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك والتصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية كما في 31 كانون الاول 2019:

درجة التصنيف الداخلي للبنك	فئة التصنيف الداخلي للبنك	القيمة الإجمالية للتعرض	التصنيف الائتماني	القيمة العادلة للضمانات
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	متدنية المخاطر	74,352,156	A3/BBB-	-
	مقبولة المخاطر	117,276,981	غير مصنف	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة				
للأفراد	متدنية المخاطر	170,918,903		27,070,222
	مقبولة المخاطر	58,117,286		9,204,645
	تحت المراقبة	3,183,549		504,212
	دون المستوى	1,549,839		245,464
	مشكوك فيها	3,180,337		503,703
	متعثرة	5,643,588		1,520,850
القروض العقارية	متدنية المخاطر	27,197,106		37,522,803
	مقبولة المخاطر	5,379,340		7,421,669
	تحت المراقبة	-		-
	دون المستوى	-		-
	مشكوك فيها	-		-
	متعثرة	282,721		390,059
للشركات الكبرى	متدنية المخاطر	273,178,596	B+-BBB	296,822,368
	مقبولة المخاطر	206,402	BB-CC	224,266
	تحت المراقبة	-		-
	دون المستوى	-		-
	مشكوك فيها	-		-
	متعثرة	2,074,435		2,531,872
للشركات الصغرى والمتوسطة	متدنية المخاطر	182,944,453		75,730,036
	مقبولة المخاطر	15,886,180		6,576,100
	تحت المراقبة	4,605,135		1,906,300
	دون المستوى	211,170		87,414
	مشكوك فيها	3,805,448		1,575,269
	متعثرة	9,918,260		5,990,549
الحكومة والقطاع العام	متدنية المخاطر	53,148,287		4,410,482
	مقبولة المخاطر	-		-
	تحت المراقبة	-		-
	دون المستوى	-		-
	مشكوك فيها	-		-
	متعثرة	-		-
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	متدنية المخاطر	88,910,962		-
أدوات الدين بالتكلفة المطفأة	متدنية المخاطر	1,500,054	A3	-
	مقبولة المخاطر	16,501,257	غير مصنف	-

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الاول 2019:

2019		الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي
عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	(%)	
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.02
	السيناريو الأفضل	10	0.05
	السيناريو الأسوء	10	(0.03)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	(0.09)
	السيناريو الأفضل	10	(0.16)
	السيناريو الأسوء	10	0.05

2018		الوزن المرجح لكل سيناريو	نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي
عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	(%)	
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.01
	السيناريو الأفضل	10	0.05
	السيناريو الأسوء	10	(0.03)
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.03
	السيناريو الأفضل	10	(0.05)
	السيناريو الأسوء	10	0.07

فيما يلي توزيع الضمانات المقدمة بالقيمة العادلة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

	الأفراد	الشركات الكبرى	للشركات الصغرى والمتوسطة	القروض العقارية	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
31 كانون الاول 2019						
تأمينات نقدية	32,340,384	30,353,078	18,136,009	-	-	80,829,471
عقارات	6,689,167	210,236,447	68,437,659	45,334,531	4,410,482	335,108,286
الأسهم المتداولة	19,545	58,988,981	5,292,000	-	-	64,300,526
الإجمالي	39,049,096	299,578,506	91,865,668	45,334,531	4,410,482	**480,238,283**

	الأفراد	الشركات الكبرى	للشركات الصغرى والمتوسطة	القروض العقارية	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
31 كانون الاول 2018						
تأمينات نقدية	16,061,117	12,438,389	32,830,420	-	-	61,329,926
عقارات	-	117,445,575	150,939,386	46,832,796	-	315,217,757
الأسهم المتداولة	285,846	33,993,160	677,022	-	-	34,956,028
الإجمالي	16,346,963	163,877,124	184,446,828	46,832,796	-	**411,503,711**

فيما يلي التركزات للتعرضات الائتمانية استنادًا إلى التوزيع الجغرافي:

أ)! إجمالي توزيع التعرضات استنادًا إلى الإقليم الجغرافي

	محلي	الأردن	اسرائيل	أخرى	الإجمالي
2019					
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	-	-	-	242,456,505
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	38,051,526	51,722,663	41,257,764	60,597,184	191,629,137
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	5,077,573	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	790,511,855	-	-	-	790,511,855
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10,740,274	6,225,086	-	1,000,000	17,965,360
موجودات أخرى	4,489,174	-	-	-	4,489,174
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	**1,086,249,334**	**63,025,322**	**41,257,764**	**61,597,184**	**1,252,129,604**
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	**1,102,113,518**	**31,731,841**	**31,397,611**	**47,782,158**	**1,213,025,128**
بنود خارج بيان المركز المالي:					
كفالات	47,909,250	-	-	-	47,909,250
اعتمادات مستندية	9,237,058	-	-	-	9,237,058
قبولات	4,791,826	-	-	-	4,791,826
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	26,972,828	-	-	-	26,972,828
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	**88,910,962**	-	-	-	**88,910,962**
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	**71,133,853**				**71,133,853**

فيما يلي التركزات الائتمانية استنادًا إلى التوزيع القطاع الاقتصادي:

أ) إجمالي توزيع التعرضات استنادًا إلى القطاع الاقتصادي

	مالي	صناعة وسياحة	تجارة	عقارات	أوراق مالية	الحكومة والقطاع العام	أخرى	الإجمالي
2019								
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	124,134,442	-	-	-	-	-	-	124,134,442
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	191,629,137	-	-	-	-	-	-	191,629,137
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	5,077,573	-	-	-	-	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة	57,262,636	75,237,877	164,668,425	159,265,991	47,389,577	53,148,287	264,458,242	821,431,035
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	17,965,360	-	-	-	-	-	-	17,965,360
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	4,489,174	4,489,174
المجموع كما في 31 كانون الأول 2019	**396,069,148**	**75,237,877**	**164,668,425**	**159,265,991**	**47,389,577**	**53,148,287**	**268,947,416**	**1,164,726,721**

	مالي	صناعة وسياد	تجارة	عقارات	أوراق مالية	الحكومة والقطاع العام	أخرى	الإجمالي
2018								
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	111,968,882	-	-	-	-	-	-	111,968,882
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	160,803,286	-	-	-	-	-	-	160,803,286
تسهيلات ائتمانية مباشرة	23,255,258	75,409,816	168,715,270	97,173,869	67,543,097	25,225,150	261,604,662	718,927,122
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	18,453,012	-	-	-	-	-	-	18,453,012
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	3,685,186	3,685,186
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018	**314,480,438**	**75,409,816**	**168,715,270**	**97,173,869**	**67,543,097**	**25,225,150**	**265,289,848**	**1,013,837,488**

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم في أي من الأقاليم الجغرافية، فضلًا عن توفير العملات والوقت اللازم، لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، أو لتمويل أنشطته دون تكبد تكاليف أو خسائر عالية قد تنتج عن التالي:

1. بيع موجودات البنك بأسعار منخفضة؛ وهو ما قد يؤدي إنخفاض في العائدات المتوقعة والأرباح المالية للبنك.
2. تكبد التزامات عالية للوفاء بالتزاماته؛ وهو ما قد يؤدي إلى زيادة في التكاليف وما يتبع ذلك من انخفاض في الأرباح المتوقعة للبنك.

يتم تحديد أثر خطر السيولة عن طريق التأكد من حجم السيولة لموجودات ومطلوبات البنك لأغراض تحويل الموجودات السائلة وشبه السائلة إلى نقد ضمن أقل قدر من الخسائر في حال انخفضت الأسعار. ويتعين على البنك تقديم الموجودات التي يمكن بيعها بسعر قريب من قيمتها العادلة. وعليه، يمكن تقسيم خطر السيولة التي يتعرض له البنك إلى الآتي:

أ. مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل: عدم قدرة البنك على تحويل الموجودات إلى نقد ، أو الحصول على تمويل لتلبية الالتزامات.
ب. مخاطر السيولة المتعلقة بالسوق: عدم قدرة البنك على بيع الموجودات في السوق، أو بيع هذه الموجودات بخسارة مالية كبيرة نظرًا إلى ضعف السيولة أو حجم الطلب في السوق.

تكون إدارة الخزينة والاستثمارات مسؤولة عن إدارة سيولة البنك، بينما تكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة التي تحكمها سياسات وإجراءات محددة مسبقًا بالإضافة إلى خطة تمويل الطوارئ. وتكون اللجنة مسؤولة عن مهمة مراقبة وضبط السيولة وضمان التوزيع الاستراتيجي الأمثل لموجودات البنك ومطلوباته، سواء داخل أو خارج بنود بيان المركز المالي، وبالتنسيق مع رئيس إدارة الخزينة والاستثمارات. وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال مجموعة من المدخلات هي كالآتي:

1. مجموعة من السياسات والإجراءات التي وافقت عليها اللجان المسؤولة عن تحديد المعايير والتعاريف والاضطلاع بعمليات الإدارة والقياس والمراقبة ذات الصلة بمخاطر السيولة.
2. خطة تمويل الطوارئ، والتي تتضمن:

أ. إجراءات محددة لإدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
ب. لجنة مختصة بإدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
ج. خطة إدارة الطوارئ المتعلقة بالسيولة.
د. تحليل وضع السيولة للبنك استنادًا إلى تقارير السيولة التالية:

- تحليل الفجوة الزمنية للموجودات والمطلوبات.
- نسبة السيولة القانونية ، السيولة حسب سلم الاستحقاق (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
- ودائع العملاء (بالدولار الأمريكي والعملات الأجنبية).
- تقرير مؤشرات السيولة.
- اختبار التحمل

تعمل إدارة الخزينة والاستثمارات، على تنويع مصادر التمويل، وتطابق مواعيد استحقاقها، وتبقي على موجودات سائلة كافية، لأغراض الحد من مخاطر السيولة، وذلك عن طريق:

تحليل ومراقبة مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات: يقوم البنك بتفحص موجوداته ومطلوباته وأية تغييرات قد تحدث على أساس يومي. ومن خلال لجنة الموجودات والمطلوبات، يسعى البنك إلى تحقيق توازن بين مواعيد الاستحقاق وبين هذه الموجودات والمطلوبات، فضلًا عن مراقبته الفجوات فيما يتصل بتلك التي تحددها سياسات البنك.

خطة الطوارئ المتعلقة بالسيولة: تقوم لجنة إدارة مخاطر الموجودات والمطلوبات بتقديم توصياتها حيال إدارة مخاطر السيولة والإجراءات ذات الصلة، بالإضافة إلى أنها تعمل على وضع الأوامر اللازمة لتطبيق ضوابط المراقبة الفعالة وإصدار التقارير المتعلقة بمخاطر السيولة والقدرة على الامتثال للسياسات والضوابط. بالإضافة إلى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا، متضمنًا ذلك مراقبة كافة التحديثات الفنية المتعلقة

بالقياسات ومخاطر السيولة وتطبيقاتها.

التوزيـع الجغرافـي والقطاعي: يتم توزيع موجـودات ومطلوبات البنك علـى نحو منتظم على اسـتثمارات محلية وأجنبيـة اسـتنادًا إلـى واحـدة أو أكثر من أسـواق المـال ورأس المـال. يتم أيضًا توزيع التسـهيلات علـى عددٍ من القطاعات والأقاليم الجغرافية مع الحفاظ على التوازن بين الائتمان للعملاء والشركات.
واستكمالًا، فإن البنك يسعى إلى تنويع مصادر التمويل وأجال استحقاقها.

الاحتياطـات النقديـة لـدى سـلطات الرقابـة المصرفية: يحتفـظ البنـك باحتياطات نقديـة قانونية لدى سـلطات الرقابة المصرفية بمبلغ 87,894,404 دولار أمريكي.

في ما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك (غير مخصومة) بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2019 و2018

31 كانون الأول 2019	حتى شهر واحد	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 اشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	الإجمالي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	-	-	-	-	-	-	242,456,505
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	161,365,063	30,718,035	-	-	-	-	-	192,083,098
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	86,340	86,340
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	8,189,255	8,189,255
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	5,686,882	-	-	5,686,882
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	91,384,125	58,832,869	82,754,031	141,442,199	227,086,791	243,553,333	-	845,053,348
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	4,231,311	-	-	10,734,048	3,000,001	-	17,965,360
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	1,510,311	1,510,311
موجودات أخرى	-	-	-	-	12,559,439	5,222,811	-	17,782,250
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	2,361,598	-	2,361,598
حق الاستخدام من الموجودات	-	-	-	-	-	-	17,663,603	17,663,603
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	1,993,690	1,909,999	3,903,689
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	5,966,349	5,966,349
عقارات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	25,568,216	25,568,216
إجمالي الموجودات	495,205,693	93,782,215	82,754,031	141,442,199	256,067,160	256,131,433	60,894,073	1,386,276,804
المطلوبات								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	30,000,000	-	-	-	57,858,600	-	-	87,858,600
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,181,369	13,638,244	-	-	-	-	-	19,819,613
ودائع العملاء	732,665,576	67,407,262	45,412,956	96,906,206	10,778,845	4,368,497	-	957,539,342
تأمينات نقدية	10,119,005	6,514,590	9,163,391	15,661,958	25,145,422	26,968,771	-	93,573,137
مخصص الضرائب	-	-	-	3,364,323	-	-	-	3,364,323
أموال مقترضة	-			213,645				213,645
مطلوبات أخرى	19,362,179	-	-	10,829,238	2,261,891	-	-	32,453,308
قروض مساندة	312,500	625,000	937,500	1,875,000	7,500,000	7,500,000	-	18,750,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	6,594,549	-	-	6,594,549
مطلوبات إيجار	96,102	193,245	290,648	585,982	3,684,551	17,632,835	-	22,483,363
مجموع المطلوبات	**798,736,731**	**88,378,341**	**55,804,495**	**129,436,352**	**113,823,858**	**56,470,103**	**-**	**1,242,649,880**
حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**117,525,793**	**117,525,793**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**798,736,731**	**88,378,341**	**55,804,495**	**129,436,352**	**113,823,858**	**56,470,103**	**117,525,793**	**1,360,175,673**
الفجوة في البيانات المالية	**(303,531,038)**	**5,403,874**	**26,949,536**	**12,005,847**	**142,243,302**	**199,661,330**	**(56,631,720)**	**26,101,131**
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	**(303,531,038)**	**(298,127,164)**	**(271,177,628)**	**(259,171,781)**	**(116,928,479)**	**82,732,851**	**26,101,131**	**-**

31 كانون الأول 2018	حتى شهر واحد	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 اشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	الإجمالي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	238,918,220	13,228,586	-	-	-	-	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	143,386,460	10,364,640	7,052,186	-	-	-	-	160,803,286
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	90,506	90,506
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	5,663,480	5,663,480
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	36,587,322	27,891,952	47,923,964	44,532,340	59,268,178	481,599,749	-	697,803,505
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	1,407,833	6,357,113	-	8,918,066	1,770,000	-	18,453,012
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	1,433,126	1,433,126
موجودات أخرى	24,297,050	46,476	-	9,542,044	2,188,218	771,155	-	36,844,943
موجودات ضريبية مؤجلة							1,066,727	1,066,727
موجودات غير ملموسة	-	-	-	2,360,640	-	-	2,415,060	4,775,700
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	3,718,633	3,718,633
عقارات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	30,225,404	30,225,404
مجموع الموجودات	**443,189,052**	**52,939,487**	**61,333,263**	**56,435,024**	**70,374,462**	**484,140,904**	**44,612,936**	**1,213,025,128**
المطلوبات								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	40,576,000	-	-	-	-	-	-	40,576,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	52,023,352	13,988,500	-	-	-	-	-	66,011,852
ودائع العملاء	295,853,118	185,750,265	148,196,939	176,692,522	66,753,679	4,432,009	-	877,678,532
تأمينات نقدية	5,669,312	3,954,840	6,984,785	11,266,014	4,856,933	48,717,376	-	81,449,260
أموال مقترضة	-	-	-	-	294,778	-	-	294,778
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	6,063,694	-	-	6,063,694
مخصص الضرائب	-	-	-	1,952,704	-	-	-	1,952,704
مطلوبات أخرى	15,410,131	953,000	3,138,627	8,053,441	-	-	-	27,555,199
مجموع المطلوبات	**409,531,913**	**204,646,605**	**158,320,351**	**197,964,681**	**77,969,084**	**53,149,385**	**-**	**1,101,582,019**
حقوق المساهمين	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**111,443,109**	**111,443,109**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**409,531,913**	**204,646,605**	**158,320,351**	**197,964,681**	**77,969,084**	**53,149,385**	**111,443,109**	**1,213,025,128**
الفجوة في البيانات المالية	**33,657,139**	**(151,707,118)**	**(96,987,088)**	**(141,529,657)**	**(7,594,622)**	**430,991,519**	**(66,830,173)**	**-**
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة	**33,657,139**	**(118,049,979)**	**(215,037,067)**	**(356,566,724)**	**(364,161,346)**	**66,830,173**	**-**	**-**

تغطية السيولة:

تم خلال عام 2018 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4/2018) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقا لسيناريو الإجهاد ولمدة 30 يومًا، ويفرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات اللازمة لحل المشكلة بطريقة منظمة. فيما يلي تفاصيل معيار تغطية السيولة على أساس مجمع كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

	2019		2018	
	القيمة بالألف دولار القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالألف دولار القيمة بعد تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالألف دولار القيمة قبل تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)	القيمة بالألف دولار القيمة بعد تطبيق نسب الخصم/ التدفقات (المتوسط)
مخزون السيولة عالية الجودة				
مجموع التدفقات النقدية الصادرة للموجودات عالية الجودة		242,498		
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:				
الودائع المستقرة	320,495	16,025	310,258	15,513
الودائع الأقل استقراراً	263,287	32,340	224,847	24,619
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:			-	-
الودائع التشغيلية الودائع غير التشغيلية			311,681	184,007
الودائع والتمويل المضمون	309,257	153,254		
التدفقات النقدية الخارجة الناتجة من عقود المشتقات				
أ- تدفقات خارجة ذات علاقة بصافي التعرضات للمشتقات			48,700	48,700
ب- تدفقات خارجة ذات علاقة بمتطلبات الضمانة لتلك العقود				
الأوراق المالية المدعومة بموجودات، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	70,603	70,603		
الأوراق التجارية المدعومة بموجودات، وصناديق الاستثمار بالأوراق المالية، وأدوات التمويل المماثلة الأخرى				
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يومًا			25,018	13,849
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى				
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة التدفقات النقدية الداخلة	27,462	14,220	-	288,992
الإقراض المضمون		289,514		
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة		16,633	38,654	19,327
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	33,267	70,603	48,700	48,700
التدفقات النقدية الداخلة	70,603	254,781	247,949	68,027
مجموع الموجودات عالية الجودة		242,499		252,851
صافي التدفقات النقدية الخارجة		72,378		220,965
نسبة تغطية السيولة (%)		335%		%114

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تم اصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدي البنوك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج البيانات المالية، والحد من اعتماد البنوك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

إن نسبة صافي التمويل المستقر للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 هي كما يلي:

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بسط النسبة	2019 القيمة بالألف دولار إجمالي القيمة (بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر)	2018 القيمة بالألف دولار إجمالي القيمة (بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر)
رأس المال التنظيمي	129,918	202,173
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)	309,138	316,811
ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)	364,262	340,892
التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون	144,604	123,277
المشتقات على جانب الخصوم بعد تقاص المشتقات على جانب الموجودات	57,859	
فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)	-	
إجمالي التمويل المستقر المتاح	**1,005,781**	983,153
مقام النسبة		
الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة		
الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة:		
الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة:	2,353	
القروض:	616,710	598,252
الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى (المصرح لها بقبول الودائع) لأسباب تشغيلية	-	
أسهم الملكية المصدرة من جهات بخلاف المؤسسات المالية أو إحدى شركاتها التابعة	-	1,065
أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك	4,767	704
الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	16,088	16,309
الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه	-	2,822
القروض غير المنتظمة	42,110	30,949
جميع الموجودات الأخرى	95,436	103,728
تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة.	1,373	1,251
التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:	4,519	2,305
إجمالي التمويل المستقر المطلوب	**783,356**	757,385
نسبة صافي التمويل المستقر (NSRF)	**128%**	%130

مخاطر السوق

تعـرف مخاطر السـوق على أنهـا التقلبات والتغيـرات في القيمـة العادلة أو التدفقـات النقدية لـلأدوات المالية؛ ويكـون ذلـك ناتجًـا عن التغيـرات في أسـعار السـوق، مثل أسـعار الفائدة، وأسـعار الصرف، وأسـعار الأسـهم. وعليـه، تعـزى مخاطر السـوق إلى وجود مراكز مفتوحة في أسـعار الفائدة، أسـعار صرف العمـلات؛ إذ يتم مراقبة هـذه المخاطـر من خلال سياسـات وإجراءات محـدّدة تضعها اللجان المختصـة ووحدات الأعمـال المعنية، **وتتضمن هذه المخاطر الآتي:**

1. مخاطر أسعار الفائدة
2. مخاطر أسعار الصرف
3. مخاطر أسعار الأسهم

يُديـر البنـك مخاطـر السـوق المتوقعـة من خـلال تطبيق مجموعـة من السياسـات الماليـة والاسـتثمارية ضمن اسـتراتيجية معيّنـة، وأيضًـا من خـلال لجنة الموجـودات والمطلوبات، التي تضطلع بدورها بمسـؤولية الإشـراف علـى مخاطر السـوق وتقديم النصائـح والتوصيات فيمـا يتعلق بمخاطر السـوق المقبولة والسياسـات التي يتم اتباعهـا. **وتـم تشـكيل وحـدة مخاطر السـوق وتزويدهـا بموظفين مؤهليـن ومدربين علـى إدارة هـذا النوع من المخاطر وفقًا للآتي:**

1. السياسات والإجراءات المعتمدة من جانب مجلس الإدارة وسلطة النقد الفلسطينية.
2. سياسـة مخاطـر السـوق المتضمنة مبـادئ تحديـد، وإدارة، وقياس، ومراقبة هـذا النوع من المخاطـر، والناصة أيضًا على أسس الموافقة عليها من جانب اللجان المعنية ذات الصلة.
3. تقارير المراقبة المعنية بإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
4. الأدوات والقياسات الموضوعة لأغراض **إدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:**

   أ. تحليلات الحساسية
   ب. تحليلات نقاط الأساس
   ج. قياسات القيمة المعرضة للمخاطر
   د. اختبارات الإجهاد
   ه. تقارير حدود وقف الخسارة
   و. مراقبة حدود البنك الاستثمارية
   ز. مراقبـة محفظـة البنـك الاسـتثمارية بالقيمـة العادلة من خـلال الدخل الشـامل الآخر، فضلًا عـن إخضاع المحفظة لعمليات إعادة التقييم المنتظمة.

5. تكـون وحـدة مكتـب إدارة المخاطـر مسـؤولة، وعلـى نحوٍ يومـيّ، عن مراقبـة كافة الحـدود الاسـتثمارية في السوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تتمثـل مخاطـر أسـعار الفائـدة فـي احتمالية تأثيـر التغير في سـعر الفائـدة على أربـاح البنـك أو القيمـة العادلة لـلأدوات الماليـة. ويتعـرض البنك لمخاطر أسـعار الفائـدة كنتيجـة لاحتمالية عدم توافق سـعر الفائـدة، أو كنتيجة لوقـوع فجـوة بيـن الموجـودات والمطلوبـات التي يتـم تقييمهـا على فتـرات زمنية مختلفـة، أو مراجعة أسـعار الفائـدة ضمـن فتـرة زمنيـة محـددة. ويقوم البنـك بإدارة هـذه المخاطـر عن طريـق مراجعة أسـعار الفائـدة على الموجودات والمطلوبات على نحو منتظم.

تتضمـن سياسـة إدارة الموجـودات والمطلوبـات حـدودًا لحساسـية أسـعار الفائـدة. تقـوم لجنـة الموجـودات والمطلوبات بتقييم مخاطر أسـعار الفائدة من خلال عقد الاجتماعات الدورية وتفحص الفجوات في آجال اسـتحقاق الموجـودات والمطلوبـات ومـدى تأثرهـا بأسـعار الفائـدة الحاليـة والمتوقعـة، فضـلًا عـن مقارنتها مـع الحدود المُعتمدة، وتنفيذ استراتيجيات التحوط عن الحاجة.

أساليب الحد من مخاطر أسعار الفائدة:

تعمـل لجنـة الموجودات والمطلوبـات، من خلال اجتماعاتهـا الدورية المنعقدة لذات الغرض، علـى تقييم الفجوات فـي آجال اسـتحقاق الموجودات والمطلوبات، ومدى تعرضها للآثار المترتبة عن أسـعار الفائـدة الحالية والمتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، يتم اقتراح الحلول للحد من أثر هذه المخاطر.

موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات؛ تسعى إدارة البنك إلى تحقيق التوازن على صعيد أثر التغيرات في أسعار الفائدة ضمن فئات آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات؛ وذلك لأغراض التخفيف من الأثر السلبي المترتب عن التقلبات في أسعار الفائدة.

الفجوات أسعار الفائدة:

يعمل البنك على التخفيف من حدة الفجوات في أسعار الفائدة عن طريق إصدار تعميم مفاده تعديل أسعار الفائدة على موجوداته ومطلوباته التي ترتبط بآجال الاستحقاق والفوائد وتوازن بينها.

التدفقات النقدية أسعار الفائدة:

تتمثل حساسية بيان الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح البنك لسنة واحدة، إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

عملة	2019 الزيادة في سعر الفائدة %	2019 حساسية إيرادات الفائدة (بيان الدخل)
دولار أمريكي	1	(518,146)
دينار أردني	1	(126,282)
شيكل إسرائيلي	1	1,511,517
يورو	1	83,092
عملات أخرى	1	64,807

عملة	2018 الزيادة في سعر الفائدة %	2018 حساسية إيرادات الفائدة (بيان الدخل)
دولار أمريكي	1	271,348
دينار أردني	1	(64,760)
شيكل إسرائيلي	1	(1,484,668)
يورو	1	(20,391)
عملات أخرى	1	(28,734)

31 كانون الأول 2019	أقل من شهر واحد	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 شهر	1-3 سنوات	3 سنوات فأكثر	بدون فائدة	المجموع
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	242,456,505	242,456,505
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	80,542,977	30,264,071	-	-	-	-	80,822,089	191,629,137
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	86,340	86,340
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	8,189,255	8,189,255
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	-	-	-	5,077,573	-	-	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	593,390,887	34,107,121	43,670,027	58,512,561	37,235,579	23,595,680	-	790,511,855
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	4,231,311	-	-	10,734,048	3,000,001	-	17,965,360
استثمار في شركة حليفة	-	-	-	-	-	-	1,510,311	1,510,311
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	17,782,250	17,782,250
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	2,361,598	2,361,598
حق الاستخدام من الموجودات	-	-	-	-	-	-	17,663,603	17,663,603
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,903,689	3,903,689
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	5,966,349	5,966,349
عقارات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	25,568,216	25,568,216
إجمالي الموجودات	673,933,864	68,602,503	43,670,027	58,512,561	53,047,200	26,595,681	406,310,205	1,330,672,041
المطلوبات								
ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا	30,000,000	-	-	-	57,858,600	-	-	87,858,600
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,641,748	13,357,731	-	-	-	-	412,483	19,411,962
ودائع العملاء	717,478,321	66,045,643	44,383,284	94,693,194	10,515,946	4,261,947	-	937,378,335
تأمينات نقدية	10,749,980	6,878,089	9,615,333	16,137,405	23,374,204	26,818,126	-	93,573,137
مخصص الضرائب	-	-	-	-	-	-	3,364,323	3,364,323
أموال مقترضة	-	-	-	213,645	-	-	-	213,645
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	32,453,308	32,453,308
قروض مساندة	-	-	-	-	-	15,000,000	-	15,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	6,594,549	6,594,549
مطلوبات إيجار	-	-	-	-	-	17,298,389	-	17,298,389
مجموع المطلوبات	**763,870,049**	**86,281,463**	**53,998,617**	**111,044,244**	**91,748,750**	**63,378,462**	**42,824,663**	**1,213,146,248**
حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**117,525,793**	**117,525,793**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**763,870,049**	**86,281,463**	**53,998,617**	**111,044,244**	**91,748,750**	**63,378,462**	**160,350,456**	**1,330,672,041**
الفجوة في البيانات المالية	**(89,936,185)**	**(17,678,960)**	**(10,328,590)**	**(52,531,683)**	**(38,701,550)**	**(36,782,781)**	**245,959,749**	**-**
الفجوة التراكمية في أسعار الفائدة	**(89,936,185)**	**(107,615,145)**	**(117,943,735)**	**(170,475,418)**	**(209,176,968)**	**(245,959,749)**	**-**	**-**

31 كانون الأول 2018	أقل من شهر واحد	1-3 أشهر	3-6 أشهر	6-12 شهر	1 - 3 سنوات	3 سنوات فأكثر	بدون فائدة	المجموع
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	238,918,220	13,228,586	-	-	-	-	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	143,386,460	10,364,640	7,052,186	-	-	-	-	160,803,286
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	90,506	90,506
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	36,587,322	27,891,952	47,923,964	44,532,340	59,268,178	481,599,749	-	697,803,505
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	5,663,480	5,663,480
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	1,407,833	6,357,113	-	8,918,066	1,770,000	-	18,453,012
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	-	-	1,433,126	1,433,126
ممتلكات ومنشآت ومعدات	-	-	-	-	-	-	30,225,404	30,225,404
مشاريع قيد التنفيذ	-	-	-	3,718,633	-	-	-	3,718,633
موجودات غير ملموسة	-	-	-	2,360,640	-	-	2,415,060	4,775,700
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,066,727	1,066,727
موجودات أخرى	24,297,050	46,476	-	8,475,317	2,188,218	1,446,911	390,971	36,844,943
مجموع الموجودات	**443,189,052**	**52,939,487**	**61,333,263**	**59,086,930**	**70,374,462**	**484,816,660**	**41,285,274**	**1,213,025,128**
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية	92,599,352	13,988,500	-	-	-	-	-	106,587,852
ودائع العملاء	295,853,118	185,750,265	148,196,939	176,692,522	66,753,679	4,432,009	-	877,678,532
تأمينات نقدية	5,669,312	3,954,840	6,984,785	11,266,014	4,856,933	48,717,376	-	81,449,260
أموال مقترضة	-	-	-	-	294,778	-	-	294,778
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	6,063,694	-	-	6,063,694
مخصص الضرائب	-	-	-	1,952,704	-	-	-	1,952,704
مطلوبات أخرى	15,410,131	953,000	3,138,627	8,053,441	-	-	-	27,555,199
مجموع المطلوبات	**409,531,913**	**204,646,605**	**158,320,351**	**197,964,681**	**77,969,084**	**53,149,385**	**-**	**1,101,582,019**
حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**111,443,109**	**111,443,109**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**409,531,913**	**204,646,605**	**158,320,351**	**197,964,681**	**77,969,084**	**53,149,385**	**111,443,109**	**1,213,025,128**
الفجوة في البيانات المالية	**33,657,139**	**(151,707,118)**	**(96,987,088)**	**(138,877,751)**	**(7,594,622)**	**431,667,275**	**(70,157,835)**	**-**
الفجوة التراكمية في أسعار الفائدة	**33,657,139**	**(118,049,979)**	**(215,037,067)**	**(353,914,818)**	**(361,509,440)**	**70,157,835**	**-**	**-**

2. مخاطر اسعار الصرف

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات، ويعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، ويقوم مجلس الإدارة بفرض حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

تنص سياسة البنك على أنه من الممكن الاحتفاظ بمراكز في العملات الأجنبية الرئيسية، شريطة ألا تتجاوز هذه النسبة 5% من حقوق المساهمين لكل عملة من العملات، وألا يتجاوز إجمالي مراكز العملات الأجنبية 15% من حقوق المساهمين. ويتم أيضًا مراقبة مراكز العملات الأجنبية بصورة يومية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أدوات السوق المتقدمة في التحوط من التقلبات في أسعار صرف العملات وفقًا للحدود التي تضمن عدم تعرض البنك لأية مخاطر إضافية.

يوضح الجدول التالي الأثر المحتمل على بيان الدخل كنتيجة للتقلبات في أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، بافتراض أن جميع المتغيرات الأخرى تظل ثابتة:

2019		
عملة	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على بيان الدخل
دينار اردني	1	(60,089)
شيكل إسرائيلي	1	1,486,869
يورو	1	75,460
عملات أخرى	1	78,978

2018		
عملة	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على بيان الدخل
دينار اردني	1	57,640
شيكل إسرائيلي	1	906,539
يورو	1	47,542
عملات أخرى	1	21,859

لتركيز في مخاطر العملات الاجنبية:

	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكل إسرائيلي	يورو	أخرى	الإجمالي
31 كانون الاول 2019						
لموجودات						
قد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	70,403,908	29,420,411	138,191,702	4,440,484	-	242,456,505
رصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	27,422,747	47,305,470	85,729,285	21,032,041	10,139,594	191,629,137
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	25,599	60,741	-	-	-	86,340
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,573,923	5,201,452	-	-	1,413,880	8,189,255
روض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	5,077,573	-	-	-	5,077,573
سهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	312,210,834	104,804,957	366,395,047	7,101,017	-	790,511,855
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13,734,049	4,231,311	-	-	-	17,965,360
ستثمارات في شركة حليفة	1,510,311	-	-	-	-	1,510,311
موجودات أخرى	(3,452,067)	8,301,820	12,900,756	28,458	3,283	17,782,250
موجودات ضريبية مؤجلة	2,361,598	-	-	-	-	2,361,598
ق الاستخدام من الموجودات	12,333,581	5,222,811	107,211	-	-	17,663,603
موجودات غير ملموسة	3,877,830	25,859	-	-	-	3,903,689
شاريع تحت التنفيذ	5,966,349					5,966,349
قارات ومعدات - بالصافي	24,842,972	485,824	101,854	137,566	-	25,568,216
مجموع الموجودات	**472,811,634**	**210,138,229**	**603,425,855**	**32,739,566**	**11,556,757**	**1,330,672,041**
لمطلوبات						
ودائع سلطة النقد الفلسطينية لدينا	30,000,000	-	57,858,600	-	-	87,858,600
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	7,011,221	11,988,715	411,350	667	9	19,411,962
ودائع العملاء	394,173,706	164,496,156	351,617,812	23,502,907	3,587,754	937,378,335
أمينات نقدية	41,559,091	21,905,501	29,276,616	760,814	71,115	93,573,137
خصص الضرائب	3,158,346	-	205,977	-	-	3,364,323
موال مقترضة	213,645	-	-	-	-	213,645
طلوبات أخرى	6,778,379	9,411,501	15,334,191	929,188	49	31,680,262
روض مساندة	15,000,000	-	-	-	-	15,000,000
خصصات متنوعة	6,587,055	7,494	-	-	-	6,594,549
طلوبات إيجار	12,633,763	4,630,226	34,400	-	-	17,298,389
مجموع المطلوبات	**517,115,206**	**212,439,593**	**454,738,946**	**25,193,576**	**3,658,927**	**1,213,146,248**
صافي التركز داخل المركز المالي	**(44,303,572)**	**(2,301,364)**	**148,686,909**	**7,545,990**	**7,897,830**	**117,525,793**
لتزامات محتملة خارج المركز المالي	**(178,547,331)**	**-**	**282,152,454**	**6,151,522**	**(18,116,599)**	**91,640,046**

	دولار أمريكي	دينار أردني	شيكل إسرائيلي	يورو	أخرى	الإجمالي
31 كانون الاول 2018						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	64,020,049	56,645,892	129,210,781	2,270,084	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	20,716,191	20,136,128	96,231,916	20,593,479	3,125,572	160,803,286
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	24,000	66,506	-	-	-	90,506
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,538,471	2,763,724	-	-	1,361,285	5,663,480
تسهيلات ائتمانية مباشرة	319,494,351	117,675,889	252,681,187	7,952,078	-	697,803,505
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10,688,067	7,764,945	-	-	-	18,453,012
استثمارات في شركة حليفة	1,433,126	-	-	-	-	1,433,126
موجودات أخرى	9,286,088	3,107,626	24,417,228	32,679	1,322	36,844,943
موجودات ضريبية مؤجلة	1,066,727	-	-	-	-	1,066,727
موجودات غير ملموسة	4,749,841	25,859	-	-	-	4,775,700
مشاريع تحت التنفيذ	2,493,173	666,620	558,840	-	-	3,718,633
ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي	30,044,844	180,560	-	-	-	30,225,404
إجمالي الموجودات	**465,554,928**	**209,033,749**	**503,099,952**	**30,848,320**	**4,488,179**	**1,213,025,128**
المطلوبات						
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	14,000,000	-	26,576,000	-	-	40,576,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	46,568,050	19,322,987	42,362	78,445	8	66,011,852
ودائع العملاء	355,216,070	164,430,403	337,502,782	17,231,633	3,297,644	877,678,532
تأمينات نقدية	38,600,629	19,545,903	22,639,467	576,170	87,091	81,449,260
مخصص الضرائب	1,763,483	-	189,221	-	-	1,952,704
أموال مقترضة	294,778	-	-	-	-	294,778
مطلوبات أخرى	10,187,866	3,619,955	12,641,702	1,105,440	236	27,555,199
مخصصات متنوعة	6,056,200	7,494	-	-	-	6,063,694
مجموع المطلوبات	472,687,076	206,926,742	399,591,534	18,991,688	3,384,979	1,101,582,019
صافي التركز داخل المركز المالي	**(7,132,148)**	**2,107,007**	**103,508,418**	**11,856,632**	**1,103,200**	**101,443,109**
التزامات محتملة خارج المركز المالي	**38,293,284**	**998,040**	**20,349,987**	**-**	**11,469,558**	**71,110,869**

3. مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم التغير في القيمة عن العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين والاردن للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 5% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2019			
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر			
مدرجة	**%5**	-	369,346
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	**%5**	4,317	-
31 كانون الأول 2018			
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر		-	
مدرجة	%5		243,057
موجودات مالية من خلال بيان الدخل	%5	4,525	-

4. مخاطر التشغيلOperational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف من منظور الإدارة المخاطر القانونية، والاستراتيجية، ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرًا إلى التغير المستمر في بيئة العمل، ورغبة الإدارة في أن تظل مواكبة لأحدث التقنيات والتطورات التي يشهدها المجال، وبغية منها في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية جديدة؛ وضعت إدارة البنك سياسة المخاطر التشغيلية، وعممت هذا المفهوم على كافة إداراته وفروعه ، بحيث تكون السياسة مشتملة على كافة الأسس الرئيسية ومتوائمة مع أهداف البنك الاستراتيجية.

وكنتيجة لذلك، جرى تنفيذ استراتيجيات البنك بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به إدارة المخاطر التشغيلية على النحو المنصوص عليه في إطار إدارة المخاطر التشغيلية، والذي تم تعميمه على كافة فروع البنك وأقسامه. ويتطلب هذا تحديد، وتقييم، ومعالجة المخاطر التشغيلية، والإشراف عليها، لكل فرع على حدة على النحو الذي حددته لجنة بازل. **ويتم التقييم الذاتي للرقابة على المخاطر من خلال الآتي:**

1. عقد "ورش العمل" استنادًا إلى التحليلات والإجراءات وتقارير التدقيق المعتمدة، والتي تساعد تباعًا في تحديد المخاطر، والضوابط، والفجوات التنظيمية، من خلال مصفوفة المخاطر؛ والتي تكون في هذا السياق نموذجًا من الفحوصات والاختبارات التنظيمية التي يكون مدراء الوحدات والأقسام والفروع، أو من ينوب عنهم، مسؤولين عن تنسيقها.
2. وضع مؤشرات رئيسية للمخاطر بهدف تغطية البنك كاملًا، مشتملًا ذلك فروعه المختلفة.
3. تقديم آلية لحصر الوقائع التشغيلية واحتساب الخسائر المتوقعة استنادًا إلى الوقائع ذاتها باستخدام "نموذج اكتواري"؛ ما يساعد في تحديد القدرة على التحمل "الرغبة في المخاطر" لكل مستوى على حدة.
4. الإشراف على تجديد وتطوير خطة استمرارية العمل لدى البنك.

ومن هذه النقطة، باتت استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية جزءًا أساسيًا من مسؤوليات كافة المعنيين بشؤون التطبيقات في البنك وعلى جميع المستويات، **وذلك من خلال:**

1. الامتثال للفحوصات التنظيمية التي تجريها ضمن المواعيد المحددة وبدون تأخير.
2. عرض كافة نتائج الاختبارات والفحوصات التنظيمية بصورة دقيقة وشفافة.

3. الإبلاغ والإفصاح عن الخسائر أو الوقائع التشغيلية دون تأخير أو تردد.
4. اعتماد وتنفيذ التوصيات "الإجراءات التصحيحية / التوصيات / إجراءات التخفيف" التي تتقدم بها وحدة المخاطر التشغيلية، والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم تحديدها من خلال عقد ورش العمل / الإبلاغ عن الوقائع أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات والاختبارات التنظيمية.
5. يكون دور مجلس الإدارة، ولجنة المخاطر والامتثال، والإدارة العليا، وقسم التدقيق، تفعيل الأنشطة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية على اعتبارها على قدر من الأهمية، وجعلها جزءًا أساسيًا من الأنشطة اليومية.

لضمان تنفيذ المذكور أعلاه، تحرص وحدة إدارة المخاطر التشغيلية على نشر الوعي والمعرفة بطبيعة عملية إدارة المخاطر التشغيلية من خلال عقد ورش العمل والدورات التدريبية لكافة أقسام البنك، وأيضًا عن طريق إيجاد بيئة عمل فعالة بين وحدة إدارة المخاطر التشغيلية وبين الأطراف ذوي العلاقة من كافة الأقسام. بالإضافة إلى ذلك، تكون وحدة إدارة المخاطر التشغيلية مسؤولة عن رفع التقارير إلى لجنة المخاطر الداخلية في كافة الشؤون التي تتصل بأيٍّ من أوجه القصور أو الانتهاكات. وسيؤدي هذا في النهاية إلى تحسين جاهزية كلٍ من الأقسام / الوحدات للمخاطر، وبالتالي جاهزية البنك ككل.

بالإضافة إلى ما سبق، تُعنى وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بالتالي:

1. مراجعة السياسات والإجراءات الداخلية للبنك بهدف تحديد المخاطر التي ترتبط بها، بالإضافة إلى العمل على التقليل من هذه المخاطر في مرحلة سابقة للتنفيذ.
2. إجراء اختبارات الإجهاد ومراقبة النتائج.
3. إجراء التقييمات الداخلية لرأس المال فيما يتصل بالمخاطر التشغيلية وفقًا للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
4. تطوير وتحسين النُظم المستخدمة بصورة مستمرة.
5. استكمال أعمال تطوير برنامج متكامل لخطط استمرارية العمل.

أمن المعلومات:

تكون مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر ضمان أمن وتوفر ودقة بيانات البنك من خلال الآتي:

1. إعداد برنامج لأمن المعلومات استنادًا إلى المعايير الدولية الرائدة (ISO 27k وPCIDSS)، والتي تتوافق مع استراتيجية البنك.
2. تقديم كافة الأدوات والسبل اللازمة للتقليل من مخاطر أمن المعلومات.
3. إعداد السياسات الأمنية اللازمة فيما يتصل بنُظم ومصادر المعلومات.
4. نشر الوعي الأمني بصورة متواصلة بين موظفي البنك، وضمان امتثالهم للبرنامج الأمني.
5. إدارة الحوادث الأمنية المتصلة بنُظم إدارة المعلومات، ورفع التوصيات إلى الإدارة العليا.
6. وضع المعايير الأمنية لمختلف النُظم المعلوماتية.
7. العمل على وضع خطة لاستمرارية العمل لضمان استمرارية العمل في حالات الطوارئ والكوارث.
8. تحديد الضوابط المناسبة للحد من المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تحليل مختلف مخاطر أمن المعلومات.
9. تجهيز وإعداد التدابير الأمنية اللازمة فيما يتعلق بالحوادث التي تطال أمن النُظم المعلوماتية.
10. إدارة الحوادث التي تطال أمن النُظم المعلوماتية، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
11. ضمان أمن وسلامة الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات المختلفة، وذلك من خلال إجراء تحليلات المخاطر والفحوصات الدولية لضمان الاستخدام الآمن لمثل هذه الموارد.

5. مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الامتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة أحد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك. الحاجة إلى إدارة مخاطر الامتثال داخل البنك أصبح ضرورة لابد منها، حيث أن وجود وظيفة الامتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

50. تحليل آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات استنادًا إلى الوقت المتوقع أن يتم استردادها أو تسويتها فيه:

	لغاية سنة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
31 كانون الاول 2019			
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	242,456,505	-	242,456,505
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	191,629,137	-	191,629,137
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	86,340	86,340
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	8,189,255	8,189,255
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	-	5,077,573	5,077,573
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	366,483,840	424,028,015	790,511,855
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	4,231,311	13,734,049	17,965,360
استثمار في شركة حليفة	-	1,510,311	1,510,311
موجودات أخرى	-	17,782,250	17,782,250
موجودات ضريبية مؤجلة	-	2,361,598	2,361,598
حق الاستخدام من الموجودات	-	17,663,603	17,663,603
موجودات غير ملموسة	-	3,903,689	3,903,689
مشاريع تحت التنفيذ	-	5,966,349	5,966,349
عقارات ومعدات - بالصافي	-	25,568,216	25,568,216
مجموع الموجودات	**804,800,793**	**525,871,248**	**1,330,672,041**
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	30,000,000	57,858,600	87,858,600
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	19,411,962	-	19,411,962
ودائع العملاء	937,378,335	-	937,378,335
تأمينات نقدية	43,380,807	50,192,330	93,573,137
مخصص الضرائب	3,364,323	-	3,364,323
أموال مقترضة	213,645	-	213,645
مطلوبات أخرى	30,191,417	2,261,891	32,453,308
قروض مساندة	-	15,000,000	15,000,000
مخصصات متنوعة	-	6,594,549	6,594,549
مطلوبات إيجار	1,153,224	16,145,165	17,298,389
مجموع المطلوبات	**1,065,093,713**	**148,052,535**	**1,213,146,248**
صافي حقوق الملكية	-	117,525,793	117,525,793
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**1,065,093,713**	**265,578,328**	**1,330,672,041**
فجوة الاستحقاق	**(260,292,920)**	**260,292,920**	**-**

	لغاية سنة	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
31 كانون الاول 2018			
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	252,146,806	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	160,803,286	-	160,803,286
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	90,506	90,506
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	5,663,480	5,663,480
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	156,935,578	540,867,927	697,803,505
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	7,764,946	10,688,066	18,453,012
استثمار في شركة حليفة	-	1,433,126	1,433,126
موجودات أخرى	-	36,844,943	36,844,943
موجودات ضريبية مؤجلة	-	1,066,727	1,066,727
موجودات غير ملموسة	-	4,775,700	4,775,700
مشاريع تحت التنفيذ	-	3,718,633	3,718,633
عقارات ومعدات - بالصافي	-	30,225,404	30,225,404
إجمالي الموجودات	**577,650,616**	**635,374,512**	**1,213,025,128**
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	40,576,000	-	40,576,000
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	66,011,852	-	66,011,852
ودائع العملاء	806,492,844	71,185,688	877,678,532
تأمينات نقدية	27,874,951	53,574,309	81,449,260
أموال مقترضة	-	294,778	294,778
مخصصات متنوعة	-	6,063,694	6,063,694
مخصص الضرائب	1,952,704	-	1,952,704
مطلوبات أخرى	27,555,199	-	27,555,199
مجموع المطلوبات	**970,463,550**	**131,118,469**	**1,101,582,019**
صافي حقوق الملكية	-	111,443,109	111,443,109
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**970,463,550**	**242,561,578**	**1,213,025,128**
فجوة الاستحقاق	**(392,812,934)**	**392,812,934**	**-**

51. تقاص الموجودات والمطلوبات المالية

تشتمل الجداول التالية على الادوات المالية الخاضعة للتسوية بالتقاص أو التي يمكن ان تخضع للتقاص بناءا على الاتفاقية الموقعة التي تغطي الأدوات المالية المماثلة، بصرف النظر عما إذا تم عمل التقاص او لم يتم في بيان المركز المالي.

يستطيع البنك في الاتفاقيات التي تسمح بعمل التقاص التصرف في الضمانات الممنوحة مقابل الدين خلال فترة المعاملة وذلك خلال اجراءات قانونية معينة بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية ذات الصلة..

	التعرض الإجمالي الخاضع للتقاص في بيان المركز المالي	قيمة الضمانات	صافي التعرض
31 كانون الاول 2019			
قروض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة	5,077,573	5,458,392	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	821,431,035	480,238,283	341,192,752
	826,508,608	**485,696,675**	**341,192,752**

	التعرض الإجمالي الخاضع للتقاص في بيان المركز المالي	قيمة الضمانات	صافي التعرض
31 كانون الاول 2018			
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	718,927,122	411,503,711	307,423,411

52. أرقام مقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة عند الضرورة حتى تتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. تعتقد الإدارة أن طريقة العرض للفترة الحالية توفر معلومات أكثر قيمة لقرّاء البيانات المالية.

53. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية ونتيجة لتأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية فمن المتوقع وجود تأثرات على استثمارات البنوك وعملائها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا وفي رأي الإدارة ما زال من المبكر تحديد الأثر المالي على القوائم المالية للبنك

بنك القدس
Quds Bank

التقرير السنوي

Annual Report | 2019